وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

فرع: النقود و المالية

الموضوع:

أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية
-دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالب:
البحري عبد الله

إشراف الأستاذ الدكتور:
قدي عبد المجيد

.

السنة الجامعية: **2004/2005**

المقـدمة العـامة :

يعرف العالم في وقتنا الحاضر تغيرات واسعة النطاق وحركـة كبيـرة لـ رؤوس الأمـوال هي أساس عدة اضطرابات في الأسواق المالية و نتيجة لهذه التحولات أو مـا يصطلح عليه بالعولمة ، بات من الضروري التفكير في الآثار المترتبة عن ذلك، في وقت تعددت فيه التكتلات النقدية و المالية والاقتصادية و ذلك بظهور العملة الأوروبية الموحدة والمنظمة العـالمية للتـجارة، وظهور النقود الإلكترونية، فلا شـك أن لهـذه التغيـرات والتوجهات المختلفة و المتطاردة على مستوى العالم أثر علـى تطـور الكتلـة النقديـة و معدلات الفائدة وبالتالي على التضخم ومنه علـى النمـو والتـشغيل والـدخل و النـشاط الاقتصادي ككل، مما يؤثر بدوره لا محالة على السيـاسة النقـدية.

وهذا ما يوجب إتباع سياسة نقدية رشيدة تضمن الاستقرار النقدي واسـتقلالية اكبـر للبنوك المركزية، مما يمكنها من القيام بوضع و تنفيذ السياسة النقدية التي تساهم في ترقية نموا متوازن ومنتظم للاقتصاد و تصحيح الاختلالات الاقتصادية و المساعدة في المحافظة على الاستقرار الداخلي والخارجي، مع العلم أن البنك المركزي أهم مؤسسة فـي النظـام المصرفي وفي السوق النقدية لا يهدف إلى الربح وإنما إلى خدمة المصلحة لعامـة. وفـي ظل تحول العالم إلى كوكبة موحدة في التعامل الاقتصادي من جانبـه التجـاري والمـالي وايظاً النقدي. يجب البحث على كيفية استيعاب الآثار المقيدة للعولمة إلى أقصى حد ممكن خصوصاً على سياستها النقدية.

I- الإشكاليـة :

انطلاقاً مما سبق يمكن إبراز إشكالية البحث كالتالي :

- ما هي مظاهر تأثير العولمة على أداء السياسة النقدية في الجزائر ؟ وهل للعولمة آثار على تنفيذ السياسة النقدية في العالم الثالث ؟

إلى جانب هذه الإشكالية تمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي مظاهر الترابط العالمي الناجمة عن العولمة ؟
- ما هي الأبعاد العالمية للأزمات المالية الحديثة ؟
- ما هو أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية ؟
- ما هي المتطلبات الجديدة للسياسة النقدية في الجزائر ؟

II- أهداف البحث : من خلال بحثنا هذا نطمح إلى :

- ✓ محاولة معرف الطريقة المثلى لتنفيذ السياسة النقدية .
- ✓ محاولة إظهار فعالية السياسة النقدية في ظل تيارات العولمة وعلاقة الجهاز المصرفي بسياسة العولمة .
- ✓ محاولة إظهار أهمية جو سياسة العولمة ضمان لفعالية اكبر للسياسة النقدية .

وهناك يبقى الإشكال مطروح إلى غاية الوصول إلى الحل الأمثل نظرياً وذلك بتوفير الظروف الملائمة و المعايير اللازمة .

III- فرضيات البحث :

من الفرضيات التي يمكن وضعها ما يلي :

- ♦ العولمة لمالية ضمان لنجاح السياسة النقدية في دولة ما .
- ♦ للعولمة اثر ايجابي على السياسة النقدية إذا توفرت الشروط اللازمة من شفافية ومصداقية للبنك المركزي في معالجة التضخم.
- ♦ للعولمة دور بارزاً في النظام المصرفي للدول النامية في ظل استقلالية البنوك المركزية.
- ♦ أغلب الدول النامية مازالت اقتصادياتها مغلوقة على نفسها لا تتأثر بتيارات العولمة.
- ♦ العولمة فرصة لإعادة بعث إقتصاديات الدول النامية من خلال الاستفادة من مزاياها.

VI- دوافع اختيار الموضوع :

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع وفق اعتبارات عديدة منها :

انه من اقتراح الأستاذ المشرف، وايضاً هو يندرج في نطاق تخصصنا(النقود والمالية) ونظراً للقيمة العلمية والحديثة للموضوع خاصة وأنه من ابرز المواضيع المطروحة على الساحة الدولية. بالإضافة إلى رغبتنا في الوقوف على الجوانب العامة للموضوع و التوصل إلى فهم أكثر لماهية العولمة و ما تهدف إليه، وآثارها على السياسة الاقتصادية بشكل عام.

V أهمية الموضوع :

نظراً أن السياسة النقدية تلعب دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار النقدي و المالي ودفـع النمو الاقتصادي إلى الأمام، ونعلم أن العولمة تشمل الجانب المالي و النقدي، بشكل خاص أكثر منها إلى الجانب الثقافي والفكري، بالإضافة إلى اقتحام العديد من الدول النامية بـاب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبتحقيق الاتحاد النقـدي الأوروبـي زادت اهميـة الموضوع .

VII- مناهج البحث وادوات التحليل :

لقد حاولنا عند تناول موضوعنا استخدام المناهج المعتاد استخدامها في البحوث الاقتصادية، كالمنهج التحليلي إلى جانب المنهج التاريخي عند دراسة تطور مراحل العولمة، وأيضا عند تطرقنا إلى فعالية السياسة النقدية في الاتجاهات الحديثة ، والمنهج الوصفي عند تطرقنا إلى بعض النماذج عن فعالية السياسة النقدية في الجزائر.

كما استعنا بأدوات مختلفة منها اللجوء إلى الكتب والمذكرات والمجلات خاصة منها الاقتصادية

الفصل الأول

المبحث الأول : مفهوم العولمة و نشأتها.
المبحث الثاني: العولمة وقنوات الترابط العالمي.
المبحث الثالث: التكامل النقدي و المناطق النقدية المثلى.

الفصل الأول :العولمـة و الترابـط العالمـي.

تمهيـ ـد:

تشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي، إلى الزيادة في حجم ونـوع معـاملات السلع و الخدمات العابرة للحدود، وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية، مع أجزاء العـالم، تترتب عليها نتائج مهمة للإفراد و المجتمعات، في باقي الأجـزاء الأخـرى، وقـد اهـتم الاقتصاديون بهذه الظاهرة وفسروها على أساس انه ما يصطلح على تسميته بالعولمة .

المبحث الأول : مفهوم العولمة و نشأتها

نحاول في هذا المبحث أن نتعرض إلى مفاهيم عن العولمة حيث نتطرق إلـى بعـض تعار يفها، مراحل تطورها، الدوافع وأسباب ظهور العولمة.

المطلب الأول: تعريف العولمة

في الواقع ليس هناك تعريف واحد متفق عليه للعولمة، بحيث يختلف تعريفها من مفكر إلى آخر، و من مجال إلى آخر، إلا أن هذا لا يمنع من ذكر بعض تعار يفها.

التعريف الأول :

" يمكن وصف ظاهرة العولمة بكونها التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج مـن قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات و المعلومات التي حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة[1] "

التعريف الثاني:

"العولمة هي زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع، و رؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص و المعلومات [2]"

التعريف الثالث:

"تعني العولمة بشكل عام اندماج أسواق العالم فـي حقـول التجـارة والاسـتثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة الثقافات و التقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، والى انحصار كبير في سيادة الدولة، وان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات[3]."

[1] المجدوب أسامة، العولمة و الإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1999، ص 36.
[2] عمرو محي الدين، العرب و العولمة، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1998، ص35.
[3] الأطرش محمد، العرب و العولمة: ما العمل؟، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 412.

ولابد أن يأخذ التعريف الشامل للعولمة بعين الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها[1] العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس ، والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات والى نتائج ايجابية بالنسبة إلى بعضها الأخر.

ويختلف هذا المفهوم للعولمة عن مفهوم الاقتصاد الدولي، حيث أن هذا الأخير يركز على العلاقات الاقتصادية بين دول ذات سيادة وقد تكون هذه العلاقات منفتحة جدا في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ولكن يبقى للدولة دور كبير في إدارتها وإدارة اقتصادها.

[1] قدي عبد المجيد، الكوكبة و واقع العالم الثالث، مقال للنشر.

المطلب الثاني:مراحل نشأة العولمة.

رغم ظهوره في الستينات رواجه إبتداءا من الثمانينات وتألقه في التسعينات، فان مفهوم العولمة، يعبر عن حقيقة قديمة تمتد جذورها إلى عصور قديمـة، حيـث يميـز رولانـو روبرنسون ويبين خمسة مراحل للعولمة وهي كالتالي [1]:

1- المرحلة الجنينية:

وامتدت من أوائل القرن الخامس العاشر حتى منتصف القرن الثـامن عـشر، حيـث تعمقت في هذه المرحلة الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية، وبدأت الجغرافيا الحديثة.

2- مرحلة النشوء :

وامتدت في أوروبا أساسا من منتصف القرن الثامن عشر إلى 1870، حيث تبلـورت المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وبالإفراد باعتبارهم مواطنين خاضعين لقوانين دولتهم، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الـدولي، كمـا بـدا الاهتمـام بموضوع القومية والعالمية.

3- مرحلة الانطلاق :

وامتدت من 1870 إلى غاية العشرينات من القرن العشرين، حيث ظهـرت مفـاهيم تتعلق بالهويات القومية و الفردية وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي، وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال. وظهرت المنافـسة الكونية ، مثل الألعاب الاولمبية، وجواءز نوبل، وتم تطبيق فكرة الزمن العـالمي ونـشأة عصبة الأمم.

4 – مرحلة الصراع من اجل الهيمنة:

امتدت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات من القرن العشرين، حيث بدأت الخلافات و الصراعات الفكرية حول المفاهيم الخاصة بعملية العولمة و التي بـدأت في مرحلة الانطلاق، وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية كحقوق الإنسان، التلـوث البيئي، الديمقراطية، الرفاهية.............الخ.

5 – مرحلة عدم اليقين:

وبدأت منذ الستينات، وفي هذه المرحلة أصبح مصطلح العولمة مألوفا في معهد إدارة الأعمال الأمريكية – خاصة في الثمانينات، وكان يعني الحركة المعقدة لانفتـاح الحـدود الاقتصادية وليونة التشريعات، مما شجع النشاطات الاقتصادية الرأسمالية على التوسع في حقل المعمورة برمتها[2].

---

[1] السيد يسين، العرب و العولمة، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 30-32

[2] العزى غسان، في جذور العولمة و اشكالياتها، منبر الحوار، بيروت، العدد 37، شتاء، 1999، ص 46

وهكذا بعد انهيار جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة، اعتنقـت الولايـات المتحـدة رأسمالية هجومية، تظهرها على أنها صاحبت الرؤية المنتصرة لعالم يعاني من أزمة نظام دولي مائع و غامض يفتقد إلى المعنى [1].

وهكذا تبلورت في بداية التسعينات تجمعات إقليمية دفعت بمفهوم جديد فـي العلاقـات الدولية، إلى البروز إلى جانب مفهوم العولمة: الإقليمية التي شجعت التبادل الحر، و السوق المفتوحة، ورفع الحواجز الجمركية وحلت المنظمة العالمية للتجارة (OMC) محـل الـ ـ (GATT) التي عصفت بها جولة الأورغواي التي تدعوا إلى تبني حرية تجارية عالميـة حقيقية ورفع مختلف الحواجز.

[1]: **LAIDI Zaki, l'ordre mondial relâché, sens et puissance après la guerre froide, Ed: P.F.N.S.P Paris, 1993, P54**

المطلب الثالث: دوافع و أسباب ظهور العولمة.

يصعب إرجاع العولمة إلى عامل واحد أو اثنين، وليس ذلك فحسب بل أن الأسباب و النتائج تختلط، حيث تصبح النتيجة سببا لمزيد من العولمة، و السبب نتيجة أو مظهر اخـر من مظاهر العولمة – كما أن هذه الأسباب ليست عديدة فحسب بل متداخلة تقوي من اثـر بعضها، ولكن هذا لا يمنع من أجمال العوامل الرئيسية فيما يلي:

1- تحرير التجارة الخارجية بين الدول[1]:

أنشئت الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة – سنة 1947- بهدف تحريـر التجـارة الدولية و وقعتها في البداية اثنتان وعشرون دولة التزمت بمبادئ رئيسية هي:

- مبدأ الدولة الأكثر تفضيلا: حيث تمنح الدولة المتـاجرة ميـزة تفـضيلية للدولـة المشاركة في الاتفاقية.

- مبدأ المعاملة الوطنية: حيث تعامل السلع المستوردة من الدول الأعضاء في الاتفاقية مثل السلع المصنعة محليا.

وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة (OMC) امتدادا للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة الـ(GATT) التي تم فيها تخفيض الحقوق على الواردات من 40% سـنة 1940 إلى 5% سنة 1994، وتم تعويض الـ (GATT) بالمنظمة العالمية للتجارة فـي جـانفي 1995. أما عن المراحل التي مرت بها الـ(GATT) حتى وصلت إلى المنظمة العالميـة للتجارة فهي[2]:

- جولة جنيف(*1947Genève*): وتم فيها إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة، وتخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 15%.

- جولة نيس (*1948 Annecy*): وفيها تم تخفيض جديد للحقوق الجمركيـة بنـسبة 25%.

- جولة تركواي (*1950 Torquey*): وفيها استمر تخفيض الحقوق الجمركية وزوال نظام الحصص.

---

[1] احمد عبد الرحمن احمد، العولمة، المفهوم، المظاهر و المسببات، في مجلة العلوم الاجتماعية (مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت)، المجلد26، العدد 01، ربيع1998، ص 60.

[2] **Gervaise yves, développement économique mondial, édition Ellipes, Paris, 1994, P266.**

- جولة جنيف *1956*: وفيها انمضت اليابان إلى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية.

- جولة يديلون(*Dilon 1960-1962*): وفيها تم دراسة مشكلة التعريفـة الخارجيـة للسوق الأوربية المشتركة، وتم التوصل إلى تعرفة قدرها 7%

- جولة كيندي(*Kennedy*): وفيها طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض تعريفة السوق الأوربية بنسبة 50% حتى تتمكن من الدخول إلى السوق، كما طالبـت السوق المشتركة بتخفيض تعريفة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تفرضـها على السلع المصنعة (كالأحذية و الأقمشة)، وتم التوصل من خلال هذه الجولـة إلى تخفيض التعريفة الأوربية دون الأمريكية.

- جولة طوكيو *1973- 1979*: وفيها زادت المنافسة الدولية وتم تخفيض التعريفـة الجمركية على المنتجات الصناعية من 7.2% إلى 4.9%.

- جولة الاورغواي *1986-1995*: وفي هذه الجولة تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كما عولجت عدة مشاكل منها: تحرير المبادلات الزراعية، الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

أن المنظمة العالمية للتجارة هي اليوم أهم مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتـصادية، ويشكل إنشاؤها منعطفا في التاريخ الاقتصادي العالمي. ورغم أن المنظمة العالمية للتجارة تنسق عملها وسياستها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية، إلا أنها هي الجهة الوحيـدة التي تتولى إدارة العالم تجاريا، وذلك من خلال تطبيق مبادئها[1].

لم تكن المنظمة العالمية للتجارة الوسيلة الوحيدة لتحرير التجارة بين الدول، بل كانت الاتفاقيات الثنائية وحتى الاتفاقيات متعددة الأطراف خارج إطار المنظمة العالمية للتجـارة مثل المفاوضات الثنائية لفتح الأسواق بين الولايات المتحدة و اليابان و في مجال التـأمين و الخدمات المالية للنفاذ إلى أسواق اليابان، إحدى الوسائل المساهمة في تحريـر التجـارة العالمية.

2 – حركة التكامل الاقتصادي[2] :

يعتبر التكامل الاقتصادي اقل أهمية من تحرير التجارة، حيـث يقتـصر علـى دول معينة، في حين أن تحرير التجارة شمل اغلب دول العالم – على الأقل في نهاية – إلا انه

[1] عبد الله عبد الخالق، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، في عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والأدب، الكويت، المجلد 8 2، العدد2، 1999، ص 12.
[2] احمد عبد الرحمن احمد، العولمة، المفهوم، المظاهر و المسببات، في مجلة العلوم الاجتماعية (مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت)، المجلد26، العدد 01، ربيع1998، ص 61 ، 62.

يهدف إلى تحرير أكثر للتجارة بتسهيل حركة السلع بين الدول حيث يعمل على تسهيل تنقل عناصر الإنتاج عموما، بل يتعدى ذلك كونه يهدف إلى تنسيق الـسياسات الاقتـصادية و المالية بين الدول المشاركة في التكامل.

يعتبر مصطلح التكامل الاقتصادي الدولي مصطلحا جديدا نسبيا، حيث لـم تكـن أي إشارة إليه من قبل 1942- أو بالا حرى في الخمسينات- لكن منذ تلك الفترة اتخذ التكامل قوة دفع كبيرة عند إنشاء المجموعة الأوروبية عام1958 التي بدأت بستة دول وسـلعتي الفحم والحديد وتطورت إلى سوق واحدة عام1992 والى عملة واحدة عام 1999.

ولم تتوقف حركة التكامل الاقتصادي، فحديثا فقط أنشئت منطقـة أمريكـا الـشمالية للتجارة الحرة (نافتا) التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و المكسيك، ونتيجة لذلك زاد حجم التجارة بين هذه الدول بنسبة كبيرة منذ عام 1992 الذي أنشئت فيـه المنطقـة، ففي عام 1996 قدرت زيادة صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك بنسبة 20% وبنسبة 7.5% إلى كندا مقارنة بعام 1992.

استخدمت هذه التكتلات كوسيلة لمواجهة الحروب التجارية بين بعض الدول ك اليابان و الولايات المتحدة، وذلك لتدعيم القدرة التنافسية للدول عندما تشعر بعدم التكافؤ بينهـا و باقي الدول، وتسعى إلى الاستفادة من مزايا التكاليف داخل التكتل[1].

[1] فدي عبد المجيد ،الكوكبة والرافع العالم الثالث، مرجع سابق ذكره.

المبحث الثاني :العولمة وقنوات الترابط العالمي.

من خلال هذا المبحث نحاول التطرق إلى مظاهر العولمة الاقتصادية وقنوات الترابط العالمي التي تعمل على تمكين هذا المفهوم.

المطلب الأول :مظاهر العولمة:

لقد تعددت مظاهر العولمة، إلا أننا نحول التركيز على أهمها و المتمثل فـي زيـادة معدلات التجارة العالمية، و انتقال راس المال، مما أدى إلى عولمة الإنتاج و التسويق، هذا فضلا عن زيادة الترابط بين الأسواق و البرصات المالية العالمية، وتنامي دور مؤسـسات التمويل الدولية وتسارع تحرير التجارة العالمية [1].

1) التجارة الخارجية :

نحاول أن نتتبع تطور التجارة من السبعينات حتى التسعينات وذلك بعرض صادرات وواردات العالم وكذا تطور الناتج المحلي الإجمـالي العـالمي، لإدراك حجـم الانفتـاح التجاري، وتطور حركة التبادل الدولي.

الجدول رقم 1 إجمالي تجارة العالم مقارنا بالناتج المحلي العالمي.

	1970	1980	1985	1990	1993
صادرات العالم(سلع)	313.1	1997.8	1935.2	3437.7	3632.1
واردات العالم(سلع)	332.1	2045.9	1929.4	3566.7	3716.7
إجمالي تجارة العالم (سلع)	646.0	4052.7	3864.6	7004.1	7348.8
النـــاتج الإجمـــالي العالمي(بالأسعار الجارية)	2808.0	10830.2	12344.6	21020.5	23578.0
إجمالي التجارة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج العالمي	%23	%37.4	%31.3	%33.3	%31.1
إجمـالي صـادرات العـالم (خدمات)	112.7	458.6	4012.4	818.4	959.9

المصدر احمد عبد الرحمن احمد، العولمة: المفهوم ، المظاهر و المسببات، مرجـع سـبق ذكره، ص 51

[1] الجوزي جميلة ، مرجع سابق ، ص 61، 62.

نلاحظ من الجدول، ارتفاع حجم التجارة العالمية، حيث تضاعف 11.5 مرة خلال الفترة 1970-1993، أما عن الانخفاض الذي حدث في سنة 1985، فإنما يعود إلى الكساد الذي عم العالم في بداية الثمانينات.

وإذا أخذنا نسبة التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج العالمي نجدها قـد ارتفعـت حتـى 23% سنة 1970 إلى 31.1% سنة 1993، وهذا يعني أن حجم النتاج العالمي الذي يـتم تداوله بين الدول قد ارتفع بنسبة 8.1% من سنة 1970 إلى سنة 1993.

هذا كان بالنسبة للتجارة المنظورة أما عن التجارة غير المنظورة فقد ارتفعت بمعـدل يقل عن معدل نمو تجارة السلع، لكنه يفوق معدل نمو الناتج العالمي بقليل.

وعند حساب التجارة الكلية بما فيها تجارة الخدمات كنسبة من الناتج العالمي فنجدها قد ارتفعت من 27.01% سنة 1970الى 35.24% سنة 1993، هذا مـا يوضـح كيـف أن الإنتاج العالمي يتعولم بدرجة محسوسة.

الجدول رقم 2 معدلات نمو حجم التجارة في العالم(1992-1998). الوحـدة نـسبة مئوية.

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
العالم إجمالي التجارة	4.7	3.7	9.1	9.6	6.9	9.9	3.3
الدول المتقدمة الصادرات الواردات	5.2 4.8	3.4 1.7	8.7 9.7	9.1 9.1	6.3 6.5	10.3 9.1	3.2 4.7
الدول النامية الصادرات الواردات	10.7 11.1	8.2 8.7	13.1 7.2	10.5 11.5	9.2 8.2	11.4 11.2	2.2 0.7

المصدر : صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1999، ص 206.

قد انخفض معدل نمو التجارة العالمية انخفاضا ملحوظا ما بين عامي 97-98، وذلك في جانبي الصادرات و الواردات و في كل من مجموعتي الـدول المتقدمـة و الناميـة، ويعزى هذا الانخفاض في الدول المتقدمة إلى أن الأسعار المنخفضة للـنفط خـلال عـام 1998 أدت إلى تدني أسعار الواردات، و بالتالي زيادة الدخول الحقيقية للدول المـستوردة للنفط، و بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى خروج رأس المال من الأسواق الناشئة إلى الحفـاظ على معدلات فائدة منخفضة في أمريكا الشمالية و أوربا الغربية[1].

ونفس الشيء بالنسبة للدول النامية حيث انخفض فيها – كذلك- معدل نمـو التجـارة خلال عام 1998، ويعود هذا الانخفاض إلى الانخفاض المستمر في أسعار السلع و المواد الأولية، كما يعود كذلك إلى انخفاض التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية خاصة منها دول آسيا[2].

2) انتقال رأس المال:

تعتبر الاستثمارات المباشرة مؤشرا لإنتاج الشركات خارج بلادها، وتعتبر مؤشرا رغـم كونها رأسمالا ، فهي ليست كل رأسمال المستثمر في العمليات الإنتاجية التي تنشأ عـن تلـك الاستثمارات،فقد تكون شراكة مع منتج محلي، أو مدعومة بقروض محلية، لكن معظمها تكون بمبادرة و إدارة أجنبية.

الجدول رقم (03): حصة الدول النامية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخـل الدول في الفترة 1971-1993.

الوحدة :بليون دولار أمريكي.

	1971	1980	1985	1990	1993
إجمالي العالم	10.6	32.3	47.8	206.3	173.3
حصة الدول النامية	2.6	-	12.7	31.7	70.1
نسبة حصة الدول النامية	%24.5	-	%26.6	%15.3	%40.4

المصدر: احمد عبد الرحمان احمد، مرجع سابق،ص 57 .

نلاحظ من الجدول ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم،حيث تـضاعف أكثر من 16 مرة خلال اقل من ربع قرن،وهذا مؤشر قوي عن حركة العولمة الحادثة.

كما نلاحظ ،ارتفاع حصة الدول النامية في هذه التدفقات،وهذا نتيجة زيادة فعلية فـي حصة مجموعة أساسية منها،غيران جوءا من هذه الزيادة إنما يعود إلى إعادة تصنيف عدد من دول التخطيط المركزي ضمن قائمة الدول النامية[3].

[1] صندوق النقد العربي ، مرجع سابق ، ص 5.
[2] نفس المرجع السابق ص 06.
[3] احمد عبد الرحمان احمد ،مرجع سابق ص 69

نشير أن هناك تركيزا جغرافيا لاستثمارات الدول النامية، إذ نجد 10 منها تساهم بـ 90 % من حجم الاستثمار الأجنبي لهذه الدول في الخارج وهذه الدول هي:الكويت، نيجيريا،البرازيل، كوريا،تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، تايلنديا، ماليزيا،الصين[1].

يتطلب الاستثمار المباشر من الشركة المستثمرة التزاما أكثر من الذي تتطلبه التجارة حيث أن الاستثمار المباشر لا يظهر مردو ديته إلا بعد سنوات، ويتطلب عادة نقل الموارد البشرية وغبر البشرية، ونقل التقنية والإدارة مما يعمق من حركة العولمة.

3) انتشار التجارية الاليكترونية :

1- ماذا تعني بالتجارة الاليكترونية[2]؟:

تعرف التجارة الاليكترونية على أنها استخدام الوسائط الاليكترونية في العمليات التجارية (عقد صفقات تجارية ، عرض منتجات وبضائع وخدمات) ، وبالتالي ليس في الأمر سلع جديدة للتداول بين الأفراد بل هو اقرب ما يكون إلى إدخال تقنيات جديدة لخدمة عمليات التبادل التجاري التقليدي ، فالتجارة الاليكترونية تشمل السلع العينية والخدمات التي تدفع قيمتها عبر الانترنت ، لكنها تسلم للمشتري عبر القنوات التقليدية ، إضافة إلى البضائع التي تشتري وتسلم عبر الشبكة مباشرة .

2- ما هي الغاية من إدارة التجارة الكترونيا[3] ؟:

ج- إن الغاية من إدارة التجارة الالكترونية هو تقليص المسافات الاقتصادية (economic distantion) ما بين المنتج و المستهلك، حيث تتيح للمستهلك أن يقوم بعملية شراء دون الحاجة إلى وسطاء، أو ممثلي المنتج التقلديين (الوكيل) كما هو في العرف التجاري، أو بائعي الجملة.

عن طريق التطورات المتسارعة في تقنية المعلومات والاتصالات ستصل إلى وضع اقتصادي عديم الاحتكاك، حيث تكون فيه كلفة العملية التجارية اقرب إلى الصفر، وتتلاشى فيه الحواجز ما بيت الدول و الأسواق .

---

[1] عرابي فتحي ،الاستثمار الاجنبي المباشر ادراسة حالة الجزائر خلال التسعينات ، رسالة المجستير مقدمة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – الجزائر99- 2000، ص 38، 39

[2] محمد بن راشد الجهوري مقال ،مجلة المركزي ،تصدر عن البتك العماني ،العدد الخاص2000، 2001،ص 53 .

المطلب الثاني: قنوات الترابط العالمي

1- الشركة المتعددة الجنسيات[1] :

هناك شبكات معقدة من العلاقات داخل الشركات متعددة الجنسيات، وبينها وبين الشركات و المؤسسات الأخرى على المستوى المحلي و القطري و العالمي، تنقل وتبادل السلع والخدمات من خلال تلك الشبكات، داخل وخارج الشركات و بين الدول، وتعتبر هذه الشركات العلاقات هي الخيوط التي عبرها تتصل أجزاء الاقتصاد العالميون من خلالها يتم التخصص الدولي بين الدول.

يبرز دور الشركات متعددة الجنسيات وشبكاتها في كون 50% من تجارة كل من الولايات المتحدة و اليابان و 80% من تجارة المملكة المتحدة وهي معاملات بين الشركات و الفروع للشركات نفسها في البلدان الأخرى، كما لأي فتنا أن أشير إلى أن نسبة قيمة مبيعات الشركات متعددة الجنسية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي- و التي بلغت 36% في سنة1993- تعبر بجلاء عن الدور المتعاظم لهذه الشركات في الإنتاج العالمي .

لقد نمت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات بشكل هائل. حيث نجد أكثر من نصف اقتصاديات العالمية ليست اقتصاديات الدول بل اقتصاديات شركات، ومن الملفت للانتباه أن رقم الأعمال لمئتي شركات أساسية في عالم يفوق ربع النشاط العالمي إلا إن هذه الشركات في مجموعها لا تستعمل إلا 18.8مليون موظف أي حوالي 0.7% من اليد العاملة العالمية[2].

2- التكنولوجيا:

تؤثر التكنولوجيا على العولمة في ثلاث جوانب رئيسية[3]:

1) إبداع طرق الإنتاج الشامل لتلبية طلب أعداد من المستهلكين داخل و خارج القطر.

2) تحسين طرق النقل و المواصلات لحمل أعداد كبرى من الموارد لمسافات طويلة بطرق أسرع.

3) تحسين وسائل النقل لمعالجة معلومات للتحكم في الموارد و العمليات في أماكن مختلفة من العالم.

[1] احمد عبد الرحمان احمد ،مرجع سبق ذكره ،ص 63 .
[2] العزي غسان ،في جذور العولمة واشكاليتها في منبر الحوار ،بيروت العدد 37 شتاء 1999، ص 61
[3] احمد عبد الرحمان احمد ،مرجع سبق ذكره ص 65 .

يقوم النجاح الاقتصادي و التكنولوجي في ظل العولمة على المعرفة، في حين كان يقوم في الماضي على التمويل و الاستثمار و العمالة الرخيصة و المواقع الجغرافية المناسـبة و توفير المواد الأولية ومصادر الطاقة. أن هذه العوامل ضعفت قيمتها في ظـل العولمـة و أصبحت معروفة، وقدرتها على جاب رؤوس الأموال بأقل عمالة ممكنة وهي الأساس في المشاركة في العولمة . ولقد ساعدت على ذلك كثيرا ثورة المعلومات و توافرها من خلال شبكة الانترنيت[1].

والشركات متعددة الجنسيات هي أكثر من يستعمل التقنيات الحديثة ، حيث من خـلال شبكة المعلومات تتعرف على احتياجات الدول المختلفة و تقرر ماذا تنتج و في أي موقـع. وتنسيق عملياتها في الفروع و المراكز المختلفة.

3- تحرير الاقتصاديات ورفع القيود على النشاط الاقتصادي:[2]

انتصر فكر ادم سميث ومفهوم " دعه يعمل، دعه يمر" و الذي يدعو للترك " اليد الخفية " وقوى الأسواق و تحقيق مصلحة الجميع و ذلك في الاقتصاديات الغربيـة و لكـن مـع الكساد الذي حدث ما بين الحربين العالميتين، أدى ذلك إلى قبول الفلسفة الكنزية التي تؤمن بضرورة تدخل الدول لتنشيط الطلب من خلال السياسة المالية وبدأت دعوات تقليـل دور الدول و رفع القيود تكتسب اصواتا جديدة تدريجيا و أصبح للنقدويين – أعداء الكنز بين- نفوذ اكبر ، وبعد ذلك ظهور مدرسة اقتصاديات العرض التي تدعوا على عكس الكنزية – إلى تنشيط العرض برفع قيود أمام المستثمرين وتخفيض الضرائب عليهم .

وهكذا بدأت حركة التحرير الاقتصاديات تعم العالم تدريجيا و بدرجات متفاوتة ويعـد ظهور " اشتراكات الأسواق " في الصين قفزة كبيرة مقارنة بالسابق و في هذا الاتجـاه و يكفي ما تحقق من النمو و التجارة في الصين باضاح أهمية ما حدث .

أصبح تحرير اقتصاديات في الدول النامية هو الدعوى المتزايـدة و التـي تـشجعها المنظمات المالية الدولية.

3- المؤسسات الدولية[3]:

تشكل هذه المؤسسات طرفا هاما في العولمة عبر آليات أعمالها و دور الموكل لكل منها و من خلال صندوق النقد الدولي و للبنك العالمي يتضح:

---

[1] الخطيب هاشم ،تحديات العولمة الاقتصادية و التكنولوجية في الدول العربية ، تعقيب على ورقة الدكتور فتح الله و لعلو سلسلة الدراسة العربية ،منتدى الفكر العربي عمان 1996 ،ص 86 .

[2] احمد عبد الرحمان احمد،مرجع سبق ذكره ،ص 66 .

[3] الحمش منير ، العولمة ليست خيار وحيد ، الأ هالي للطباعة والنشر ،سوريا 1998 .

أ- أنهما يترجمان مفهوما ايديولوجيا من خلال الأسس التي اعتمدها للنظام النقدي الـدولي و لسياسات المالية و الاقتصادية و التجارية.

ب- أنهما سلطة دولية للتشاور و التنسيق.

ج- أنهما سلطة تملك حق إنشاء قواعد وضوابط و اتخاذ إجراءات ضد الذي يخل بهـا أولا يلتزم بها، وقد تعتبر مبداء المشروطية ركن أساسي من أركان سياستها.

د- يمكنهما فرض القواعد التي ينبغي على الدول الأعضاء احترامهـا فـي سياسـتها المالية و الاقتصادية.

انتقال صندوق النقد الدولي و البنك العالمي – خلال مسيرتهما- من مرحلة التنسيق إلى مرحلة رسم السياسات و التوجيهات و فرض قواعد و إجراءات محـددة سـواء بالنـسبة للسياسة الاقتصادية الداخلية أو الخارجية، ومع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة دخل النظام الاقتصادي العالمي مرحلة جديدة في تطوره. فأصبحت هذه المؤسـسات الـثلاث، تـشكل القيادة المركزية للنظام الاقتصادي العالمي، وهي تنتمي الى مدرسة فكرية واحدة، تقع تحت سيطرة القوى الأكبر الفاعلة على الصعيد الدولي.

4- زيادة الاعتماد المتبادل :

لقد اتسم الاقتصاد الدولي، فيما بعد الحرب العالميـة الثانيـة، بظـاهرة التكـتلات الاقتصادية و النقدية بين الدول، وذلك لحاجة الاقتصاديات إلى بعضها البعض على شـكل التكامل النقد يعبر المناطق النقدية المثلى، فماذا نعني بالتكامل النقدي؟ و المناطق النقديـة المثلى؟.

-1- التكامل النقدي: يعرف على انه مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تـسهيل المدفوعات الدولية، وذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء في هذا التكامل مرورا بعدة مراحل[1]، هي:

ا) التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقديـة و العمـل علـى تحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

ب) القيام بتنسيق السياسات النقدية المالية بين الدول الأعضاء، وذلك لتحقيق درجة عاليـة من التقارب الاقتصادي بينها.

ج) قيام بنك مركزي يتولى مسؤوليات إصدار العملة، ووضع و تنسيق الـسياسة النقديـة الموجودة للدول الأعضاء، بما يكفل استقرار العملة الموحدة.

1

ومنه فالتكامل النقدي الكامل يقتضي تخلي الدول الأعضاء في التكامل عـن عملاتهـا الوظيفية لصالح عملة واحدة في أداء وظائف النقود، حيث يمكن أن يتخذ التكامل النقـدي عدة أشكال لا ترقى إلى إلغاء دور العملات الوطنية في عملية التكامل، فيما بينها مكتفيـة بصيغ عديدة من التعاون النقدي الذي لا يصل أنشاء عملة واحدة و هو ما يعرف بالتكامل النقدي الجزئي.

-2- مفهوم المنطقة النقدية المثلى(ZMO):

المنطقة النقدية المثلى هي فضاء اقتصادي تتمتع فيه عناصر الإنتـاج (رأس المـال، عمل) بحرية تامة في لحركة، بما يساهم في تسوية أي صدمات نتيجة عدم التناسـق بـين الأقطار المكونة لهذا الفضاء.

وتكتسي منطقة العملة صفة المثلى، إذا ما حققت درجة عالية من الكفاءة في معالجـة الصدمات الداخلية، و الخارجية، التي تحدث بعد اعتمادها أسعار الصرف المثبتة،(فقـدان الدول المنطوية التي قد تحدث)، حيث تتولى وسائل بديلة أداء دور سعر الـصرف بعـد تحقيق التكيفات اللازمة.

المطلب الثالث : مخاطر العولمة

1) مخاطر سياسية:

ترتبط بمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية – القوة العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة- أمريكا العالم، و الاستفراد بادارته بما يتناسب و مصالحها. وتعميم فلسفتها و مبادئها على كل بقاع العالم، سواء بشكل مباشر أو باستخدام المنظمات الدولية التي تسير على القرار فيها.

2) مخاطر ثقافية:

و التي تتضمن ذوبان الثقافات و تهديد الخـصوصيات الحـضارية بهيمنـة الثقافـة الاستهلاكية، التي بدأت تنتشر على الصعيد العالمي متسلحة بأخر المستجدات الدعائيـة و الإعلامية.

3) المخاطر الاقتصادية:

وتأخذ شكل التراكم الشديد للثروات، و بالتالي اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة التـي تزداد تقدما وتى وهيمنة، بينما تزداد الدول النامية تخلفا وفقرا وتهميشا.

وهكذا لا يمكن تجاهل ايجابيا العولمة الواضحة كل الوضوح، كما لا يمكـن اسـتبعاد سلبياتها البارزة كل البروز، لهذا من أمهم تشخيص العولمة تشخيصا متوازيا بكل مالها وما عليها، دون اتخاذ مواقف عاطفية و عقائدية مسبقة، كالتي أخذها من مؤيـدي العولمـة و معارضيها.

فحسب مؤيدي العولمة ، فإنها لا تحمل سوى المزايا حيث[1]:

1) تمكن من زيادة الإنتاجية بالتحكم في أساليب الإنتاج الحديثة، وتعمم المعارف.

2) ترفع مستوى المعيشة بخلق حالة تنافس بين الشركات على استخدام أفضل المـوارد بما يؤدى إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، فضلا عن زيادة حجم المنتجات بمـا يـدفع إلـى استثمارات اكبر، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة و رفع أجورها.

3) تعمل على تقسيم أفضل للعمل بدفع المؤسسات و الدول إلى الاهتمام بالنشاطات التي لها فيها مزايا تنافسية واضحة.

[1] شرفة حكيمة،دور الصندوق النقدي في الكوكبة الاقتصادية، رسالة الماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية ،معهد الجزائر ،سنة98 99،ص 109 .

4) تمكن الدول النامية من التخصص في الصناعات التي تتطلب إنتاجية حيث تحقق المؤسسات وفرات الحجم.

5) تمكن من توجيه رؤوس الأموال و استثمارها حيث مزايا أفضل.

6) تعمل العولمة على زيادة التدفقات المالية الدولية نتيجة تقليص الحواجز بين أسواق مالية وبروز أسواق مالية ناشئة في الدول النامية.

7) تمكن الدول المتقدمة من الوصول إلى أسواق اكبر لمبتكراتها الجديدة من جانب، ومن جانب اخر تتمتع الاقتصاديات النامية بثمار هذه المبتكرات و المشاركة في الإنتاج العالمي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات[1].

إما معارضوا العولمة، فينظرون إليها نظرة تشاؤمية حيث:

1) أن العولمة هي توسع أجنبي بمعظم الفروع و الأنشطة الأساسية، فتصبح بذلك الشركات الأجنبية تمارس الهيمنة و التأثير السلبي على الأنشطة المحلية الممثلة. كما أن المنافسة العالمية على الاستثمارات المباشرة تؤدي إلى منافسة محطمة للدول، و سيؤدي تخفيض الضرائب الممنوح في إطار تشجيع الاستثمارات إلى عجز في الموارد لا يمكن من تغطية النفقات العامة[2].

2) العولمة وسيلة لزيادة الاضطرابات، وذلك لسهولة انتشار ألازمات النقدية نتيجة ترابط الأسواق[3]، وتشابك العلاقات فيما بين الدول.

3) تؤدي العولمة إلى لا وطنية القرار الاقتصادي مما ينتج عنه قرارات لا تنطلق من المعطيات المحلية للدول النامية من جهة، و لا تنسجم مع الأهداف الوطنية لهذه الدول، كونها لا تتمتع بنفس الخصائص لبتي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى[4]

4) تزايد حدة المشكلات العالمية العابرة للحدود الدولية، ومنها على سبيل المثال مشكلات تلوث البيئة، الإشعاع الذري ومخاطره، الهجرة غير المشروعة، الإمراض الفتاكة كالإيدز، وغير ذلك من المشكلات العالمية العابرة للحدود[5].

---

[1] **جيفري ساكس،الاقتصاد الدولي والغاز العولمة ،ترجمة دانيال (عبد الله) ،في مجلة الثقافة العالمية ،العدد88 ماي /جوان1998 ،ص 31 .**

[2] **غير هادر فيلس ،العولمة مصيدة نفسية فقط،في مجلة الصلب العربي فيفري 1998 ،ص 26 .**

[3] **قدي عبد المجيد العولمة وواقع**

[4] **نفس المرجع السابق.**

[5] **حسين توفيق إبراهيم، العلاقة بين أطروحتي 'نظام عالمي جديد' و "العولمة" في مجلة منير الحوار، العدد 37، شتاء 1999، بيروت، ص 78.**

5) كما تلح ابرز مساوئ العولمة، إذ تدهورت القدرة الـشرائية للكثيـر مـن الفئـات الاجتماعية، وازدادت نسبة البطالة و الفقر، وليس من الصدفة أن يكرس غـلاة الليبراليـة جهودهم لتهميش دور النقابات، و العمل على تقليص جملة من الحقوق تضمنها الدساتير

في العادة مثل حق الإضراب، وذلك بحجة أن الإضراب لم يعد يتماشـى مـع عـصر العولمة، و انه يتسبب في خسارة الشركات لأسواقها[1].

[1] اجنحاني الحبيب، ظاهرة العولمة الواقع و الافاق، في عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الادب،الكويت، المجلد28، العدد2،1999، ص 3

المطلب الرابع: الأسواق المالية الدولية والية التمويل :

يعرف السوق المالي على انه مكان لالتقاء البائعين و المشتريين للأوراق المالية.

I- أهمية الأسواق المالية في الاقتصاد[1]:

2- يلعب السوق المالي دورا رئيسا في تحقيق السياسة النقدية للدولة، لذا بواسطته تمكن البنك المركزي من ممارسة دور فعال في تغيير اسعار الفائدة، وذلك عن طريـق الـتحكم فـي الاحتياطات الدولية الاجنبية.

3- وجود سوق مالي فعال يوفر السيولة للوصول المالية مما يؤدي بدوره إلى انخفاض تكلفة التحويل القصير الآجال، ويكون ذلك سيئ لزيادة الطاقة الانتاجيـة ممـا يخلـق انتعـاش اقتصادي.

4- يعتبر السوق المالي مصدر طويل الاجل (التمويل)وذلك عن طريق ما يعـرف بعمليـات السوق المالية،لامر الذي يعزز النشاط الاقتصادي ويوفر الانتاج و الدخل القومي

5- ان وجود سوق مالي يمكنه من تنظيم ومراقبة الصادرات و الواردات المالية و التعامـل بها، وذلك فيه ضمان لصغار المدخرين وينعكس على المصلحة الاقتصادية بشكل عام.

6- ان وجود السوق المالي الذي يمكن من تحقيق العدالة (تحديد الأسعار) لـلأوراق الماليـة المتداولة، مما يؤدى إلى تشجيع الاستثمار نحو القطاعات الاقتصادية في الاتجاه الافـضل جدوى.

II- مشكلة التمويل الخارجي للبلدان النامية[2]:

تستهدف دراسة التدفقات المالية الى هذه البلدان مايلي:

1) تقويم المستوى و النوع التدفقات الراسمالية ومدى ممارستها في الاستثمار النمو.

2) بيان مدى الحاجة الى اسلوب جديد للتمويل الخارجي.

[1] جمال جويدان الجمل،الأسواق المالية النقدية، ص 1، 2002، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ص 33 – 34.
[2] المرجع السابق ص 52،53.

قد تلعب البلدان النامية تدفقات الراسمالية ضخمة في الخارج بوصفها جزء مكملا للمدخرات المحلية لتميل الاستثمارات ، ببدءها أنها أثارت في ذالك الوقـت العديـد مـن المشاكل لوضع السياسة الاقتصادية لهذه البلدان، وخاصة ما تؤديه من تفاقم الاخـتلالات المالية، و تعويض القدرة التنافسية الدولية لها، علاوة على تأثيرها على أسـعار الـصرف فيها.

أما أهم السمات المشتركة لهذه التمويل فهي:

1- حصل انخفاض كبير في التمويل المصرفي التجاري الدولي، فخلال فتـرة 1981-1991 انخفضت حصة الإقراض النامية من 46.1% إلى 17.4%، فكان السبب في وقوع أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول، وفرض التكييف عليها.

2- بروز تنامي رصيد الديون القائمة وتراكمات الرأسمالية إلى خارج العديد من الدول النامية التي حظيت بتدفقات رأسمالية ضخمة .

3- يقابل هذا بروز الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر حيوي للتـدفقات الماليـة الدوليـة، و أصبح البديل الرئيسي بالإقراض الخاص و بالتالي قوة الدفعة بالانـدماج المـالي الـدولي بزيادة شركات متعددة الجنسيات.

4- التزايد المحسوس لمعدلات النمو مصادر التمويل الجديد الممولة في المحافظ الاستثمارية و السندات بالرغم من بقاء قيمتها المطلقة محدودة نسبيا حتى الآن.

5- انخفاض أهمية نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) خلال السبعينيات حين احتـل الإقراض المصرفي للدول مواقع الصادرات في التدفقات ، ثم عادت في تشكيل مجموعات (الهيبات + القروض المسيرة)

أهم مصدر التمويل الدولي للدول النامية[1]:

ومن هنا تزداد وضوحاً المشاكل المركبة التي صاحبت هذه التحـولات الكبيـر علـى الصعيد التدفقات المالية الدولية، و التي يمكن بيانها بالنسبة للدول النامية في النقاط التالية:

[1] جمال جويدان، المرجع سبق ذكره .

أ- التحول المعاكس(Reverese transfeer) ويقصد بها إعادة تحويل رؤوس الأموال التـي حصلت عليها الدول النامية للخارج لتمويل الدول المتقدمة الدائنـة، فمنـذ 1984 أصـبح صافي التحويل سالبا، ويشمل مدفوعات خدمة الدين و تحولات الاستثمار الأجنبي المباشر المباشر و غيرها.

ب- توالي حالا ت التأخر في دفع التزامات المالية الخارجية، عنـد اسـتحقاقها وخاصـتا الدين.

ج- تكرار إعادة جدولة الديون مما يشير إلى حجم الأعباء المترتبة على خدمة هذه الديون .

وهكذا ينبغي على الدول النامية البحث على تدابير استثنائية ، لتخفيف مـن عـبء الديون لتكون احد المكونات الهامة في برامج الإصلاح الجاري في هذه الدول.

المبحث الثالث: التكامل النقدي و المناطق النقدية المثلى.

تمهيد:

لم تهمل النظريات الاقتصادية موضوع التكامل النقدي، فقد تناولته عـدة نظريـات، ولعل أهمها نظرية " المنطقة النقدية المثلى" (Théorie de Zone monétaire optinel) سواء في صيغتها التقليدية أو الحديث، حيث عرفت النظرية تغيرات عدة جـراء النقـاش الدائر منذ الثلاثينات من القرن الماضي حتى الآن حول المفاضلة بين نظام أسعار الصرف الثابتة و نظام الصرف المرنة[1]، حيث اهتمت بمقارنة تكـاليف ومنـافع توحيـد أسـعار الصرف لمجموعة من الدول في مواجهة العالم، ومن ضمن التكاليف نذكر فقـدان الدولـة المنتمية لها وسيلة أساسية من الوسائل التي تعتمـدها لمعالجـة الاخـتلالات الأساسـية الخارجية، إلا وهي وسيلة سعر الصرف لتظفر بمزايا تزداد باتساع منطقة العملة في إطار تحقيق تنمية متكاملة لأقطارها. وقد عرفت المنطقة النقدية المثلى في واحـدة مـن اطـر أربعة[2] :

أ- قابلية عوامل الإنتاج للحركة داخل منطقة ما وعدم قدرتها على ذلك خارجها.

ب- إطار التناغم بين المؤسسات الاقتصادية و التنسيق بين السياسات القطرية.

ج- إطار اتساق متبادل بين الدول الأعضاء في المنطقة من حيث الإيديولوجيات السياسة و الاقتصادية.

د- إطار تكامل أنماط تجارة الأقطار التي تتألف المنطقة منها.

المطلب الأول: مفهوم التكامل النقدي و أنواعه:

1- مفهوم التكامل النقدي:.

يعرف التكامل النقدي على انه مجموعة من الترتيبات التـي تهـدف إلـى تـسهيل المدفوعات الدولية، وذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء في هذا التكامل مرورا بعدة مراحل هي[3]:

1

2

3 **بوكار عبد العزيز، تأثير الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوربي على الصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، 2001 / 2002 ص 39 ، 40.**

أ- التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية و العمـل علـى تحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

ب- القيام بتنسيق السياسات النقدية و المالية بين الدول الأعضاء، وذلك لتحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي بينهما.

ج- قيام بنك مركزي يتولى مسؤولية إصدار العملة الموحدة ، ووضع تنـسيق الـسياسة النقدية الموحدة للدول الأعضاء، بما يكفل استقرار العملة الموحدة.

ومنه فالتكامل النقدي الكامل يقتضي تخلي الدول الأعضاء في التكامل عن عملاتهـا الوطنية لصالح عملة واحدة في أداء وظائف النقود، حيث يمكن أن يتخذ التكامـل النقـدي عدة أشكال لا ترقى إلى إلغاء دور العملات الوطنية في عملية التكامل فيما بينهـا مكتفيـة بصيغ عديدة من التعاون النقدي الذي لا يصل إلى إنشاء عملة واحدة و هـو مـا يعـرف بالتكامل النقدي الجزئي.

2- أنواع التكامل النقدي : هناك نوعان من التكامل النقدي .

* التكامل النقدي الكامل:

يختلف التكامل النقدي الكامل عن التكامل النقدي الجزئي، فالتكامل النقدي الكامل يقتضي إحلال عملة واحدة محل العملات المحلية للدول الأعضاء في التكامل.

* التكامل النقدي الجزئي:

هو أحد أنواع التعاون النقدي يكتفي من خلاله التعاون في مجال من المجالات النقدية دون اللجوء إلى تبني عملة واحدة بين الدول الأعضاء فيه، ويمكن أن يتخذ عـدة أشـكال هي:

اتحاد المدفوعات، تجمع الاحتياطي، تنسيق أسعار الصرف/ التنسيق النقدي، العملـة الموازية، تكامل السوق المالية والسياسات المشتركة إزار التدفقات الخارجية لرأس المال.

المطلب الثاني: مفهوم المنطقة النقدية المثلى (ZOM):

المنطقة النقدية المثلى فضاء اقتصادي تتمتع فيه عناصر الإنتاج (رأس المال ، عمل) بحرية تامة في حركة، بما يساهم في تسوية أي صدمات نتيجة عدم التنسيق بين الأقطار المكونة لهذا الفضاء[1]. وتكتسي منطقة العملة صفة المثلى إذا ما حققت درجة عالية من الكفاءة في معالجة الصدمات الداخلية و الخارجية التي قد تحدث بعد اعتمادها أسعار الصرف المثبتة، (فقدان الدول التي قد تحدث)، حيث تتولى وسائل بديلة أداء دور سعر الصرف بعد تحقيق التكيفات اللازمة و تنقسم هذه الوسائل إلى قسمين: وسائل تستند إلى السوق ووسائل تستند إلى الحكومات.

ورغم عدم وجود معايير تحدد بدقة مجموعة الدول المؤهلة لتكون ضمن منطقة عملة مثلى (ZOM) معينة، فقد حاول بعض الاقتصاديين تباين خصائص المنطقة النقدية المثلى باعتمادهم على بعض المؤشرات العامة:

- Mundell (1961) يركز مندل في تحديده للمنطقة النقدية المثلى على مدى قابلية عناصر الإنتاج على الحركة داخل المنطقة المعينة و القابلية المحدودة خارجها، مركزاً في ذلك على عنصر العمل[2] ، مدفوعة في حركتها بانخفاض الكلفة أو المردود من بلد إلى آخر داخل المنطقة، مما يمنع حدوث مشاكل مدفوعات ناتجة عن الاختلالات في التكاليف و الأسعار بين البلدان الأعضاء في المنطقة ، طالما أن تدفق عناصر الإنتاج بديل عن إجراء تعديلات في أسعار الصرف مما يكفل استقرارها داخل المنطقة، فمندل يفاضل بين طرحين اولهما : بقاء البلد محافظا على عملته المحلية مع ضرورة تثبيت أسعار الصرف في المنطقة، و الثاني تبني عملة موحدة في منطقة تطبق فيها سياسة منسجمة. فكلما ارتفعت درجة التكامل بين دول المنطقة و زادت درجة التجارة و انتقال عناصر الإنتاج، مكن ذلك من علاج مشاكل الاختلالات الخارجية وميزان المدفوعات دون الحاجة للجوء إلى تغيير سعر الصرف، وبالتالي يمكن للبلد الدخول في منطقة العملة.

- أما R. I. Mckinnon. (1963) فركز على مدى انفتاح الاقتصاد القومي أي نصيب السلع من الناتج أو من حجم قطاع التجارة الخارجية، فالمنطقة النقدية المثلى يجب أن تتكون من بلدان متفتحة على بعضها البعض، فكلما كان حجم السلع المتاجر به بين هذه الدول كبير مقارنة بالسلع التي تدخل في التجارة البينية زادت فوائد انضمام هذه الدول في منطقة تضم هذه الأقطار، فزيادة حجم التجارة البينة بين هذه الدول يقتضي تثبيت أسعار الصرف فيما بين عملاتها أن لم نقل تطبيق سعر صرف ثابت ووحيد، فضلا عن دور تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

1

2 **Allegret jean Pierre. Economie Monétaire internationale, Paris, Hachette Superieure, (1997), P : 257.**

- أما P . B . Kenen (1969) فيركز على تنوع الهيكل الإنتاجي و هيكـل صـادرات البلدان فالوصول إلى إنشاء منطقة نقدية مثلى بينهما في رأسه ذا جدوى إذا كان إنتاجهـا متنوعا. هذا التنوع من شأنه أن يجعلها في منأى عن الآثار المحتملة، كتغيير فـي هيكـل الطلب على السلع المحلية بسبب تعادل الآثار السلبية و الايجابية مما يعني استقرار أسعار صرف عملاتها ودخلها، و بالتالي توازن موازين مدفوعاتها مما يقلل الحاجة إلـى تغيـر أسعار الصرف كسياسة لاستعادة التوازن الخارجي.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة لمنطقة العملة المثلى :

اهتمت هذه النظرية بالمنافع و التكاليف الناجمة عن المشاركة في منطقة نقدية، محددة بذلك جميع العوامل لهذه المنطقة فأمثلة المنطقة تتحدد فقط عندما تفوق منافعها تكاليفها. أما المنافع فهي[1]:

أ- تجنب الدول الأعضاء في المنطقة عناء الاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية طالما أن التجارة البينية بينهما تقلل احتياجاتها من هذه الاحتياطيات، فضلا عن الوفرات التي تنشأ عن تخصص الموارد في المنطقة.

ب- يساهم أنشاء هذه المنطقة في زيادة المبادلات دون تعرضها لخطر تقلبات أسعار صرف عملات الدول الأعضاء.

ت- في ظل منطقة العملة تقوم النقود بوظائفها، كمقياس للقيمة، وسيط للتبادل وكمخزن للقيمة بسبب الاستقرار في قيمة النقود، فضلا عن دور و أهمية قيام هذه المنطقة بين الدول الأعضاء في دعم مراكزها الاقتصادي و التفاوض أمام بقية دول العالم و التكتلات الاقتصادية الأخرى، وتحسن من شروط التجارة و الاستثمار لصالحها ناهيك عن المنافع الاقتصادية الجزئية التي يصعب تقديرها على المستوى الكلي.

أما عن التكاليف فمن أهمها التخلي عن العملة الوطنية باعتبارها رمز من رموز السيادة الوطنية، إضافة إلى منع الدولة المشاركة في المنطقة من استخدام السياسة النقدية في التصدي لمشاكلها الخاصة دون الدول الأعضاء الأخرى.

أ- ضرورة تحقيق درجة عالية من تنسيق السياسات المالية و النقدية مع ضرورة استقلالية السلطات النقدية مع توفير مستوى عالي من قابلية عوامل الإنتاج للانتقال بين الدول المعنية التي عملت على تثبيت أسعار الصرف فيما بينها.

ب- كما أن لعامل كبر المنطقة وزيادة التجارة البينية فيها وانفتاحها على بعضها البعض دور في منع تقلبات سعر صرفها المركز و أسعار صرف المناطق الأخرى باعتبار جل معاملاتها تتم داخل المنطقة، وفي النهاية يمكن تعريف التكامل النقدي في ظل نظرية المنطقة النقدية المثلى على انه اتفاق عدد من الدول على تثبيت أسعار الصرف فيما بينها و الحفاظ على سعر صرف مرن اتجاه بقية العالم وقد يتضمن ذلك عملة تأشيرية أو عملة موحدة وصندوقا لتمويل العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء ودرجة عالية من تنسيق السياسات[2]

[1] مغاوي شلبي علي، اليورو، الآثار على اقتصاديات الدول العربية و العالم، (مصر)، مكتبة زهراء الشرق، 2000، ص 164.
[2] صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، السياسات النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل، العدد الثاني من 4 – 9 ماي 1996 أبو ظبي، ص106.

الفصل الثاني

المبحث الأول : ألازمات المالية الحديثة.
المبحث الثاني: التمويل الدولي وعلاقته بالأزمات.
المبحث الثالث: موقع الأنظمة المصرفية و المالية من ألازمة.
المبحث الرابع: المصارف العربية وتحديات اتفاقية بازل الثانية.

الفصـل الثـاني : ألازمات المالية و طابع التدويل.

مقدمـة:

يتعرض الاقتصاد العالمي على فترات متقاربة لازمات تعصف اقتصاد معين ثم تبداء أثار و تبعيات هذه ألازمة تشغل من الدول الأخرى بسرعة كبيرة و هو ما يجعل الـبعض يصف ذلك بظاهرة الدومينو، ومع كل أزمة تتصاعد حدة المواجهة بين أثـار العولمـة و معارضتها، و العولمة عند أنصارها وسيلة للتقديم عنـد معارضـها سـببا للمـشاكل وان الخسائر الناجمة عنها اكبر من مكاسبها، ولكن أنصارها يرزن ا ن ما يحققه من مكاسـب نتيجة للعولمة يوقف على استعداد الدول للأخذ بكل عناصرها في وقت واحد دون تجزئتـه بينما يرى المشككين انه من مراعاة الخوصصة الثقافية، و الاجتماعيـة، و فـي الجانـب الاقتصادي ينادون بتدرج في عملية الانفتاح على الأسواق الخارجية وحاجتهم في ذلك، ما تعرضت له الجزاءات الهشة في الاقتصاد العالمي في ألازمات نتيجة انخراطها في تزايـد في تيار العولمة وهو ما حدث في ألازمة الآسيوية و البرازيل، الأرجنتين، تركيا.

المبحث الأول: ألازمات المالية الحديثة:

المطلب الأول: أزمة المكسيك و انعكاساتها الدولية :

I- معالم ألازمات و محاولة العلاج :

حققت الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة المضاربة مـا عجـزت عنـه باسـتعمال الوسائل الدبلوماسية، حيث كانت الشركات النفطية الأمريكية في المكسيك قد أممت في سنة 1939، أصبحت شركة النفط المكسيكية بيمكس مالكة وقائمة على إدارة صناعية الـنفط و الغاز ومنذ ذلك الحين. وبمقابل فقد فرضت حقيبة الانفاذ التي حاكت تفاصيلها (الولايـات المتحدة الأمريكية) و (صندوق النقدي الدولي) عام 1995 شرطا تلزم المكـسيك بموجبـه برهن كافة الإدارات النفطية وادعها كضمان لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.

ورفض مسؤولوا وزارة الخزينة الأمريكية كفاية توقيع وزير المالية المكسيكي على صك الرهن فطلبوا توقيع " شركة بيمكس " أيضا . وكان جزء من " الوصفات العلاجيـة " التي حفلت بها حقيبة الإنقاذ جماعات صناعة البيتروكماويات و الغـاز، وهكـذا اسـتطاع الاستعمار الجديد و بأدوات العولمة التي وضعت لهذا الغرض أن تحقق بواسطة صـندوق النقد الدولي في حالة المكسيك ما كان يحققه الاستعمار القديم من سلب ونهب الثروات.

قامت المكسيك بكل ما هو مطلوب منها كي تنسجم وقواعد اقتصاد السوق، حيث حررت الاقتصاد ووضع خطط الخوصصة الشاملة، و ألغيت حـواجز التجـارة للانـضمام إلـى الاتفاقية العامة للتعرفة و التجارة GATT ، و أصبحت المكسيك عـضو فـي الاتفاقيـة الخاصة بالتجارة الحرة لدى أمريكا الشماليةNAFTA عام 1993 [1].

ولما كانت المعدلات في الولايات المتحدة منخفضة و في المكسيك مرتفعة، وقد كـان في ذلك فرصة ذهبية أمام رجال الأعمال الأمريكيين للاستفادة من فارق معدلات الفائـدة، وذلك بالاقتراض من الولايات المتحدة و الاستثمار في المكسيك، وكان مـن ثمـار هـذا الهجوم على الأسواق المكسيكية أن تضاعفت أسعار الأسهم هناك أربع مرات في غضون 2-3 سنوات وقد سيطر المستثمرون الأمريكيون على حوالي 50% من الأوراق الماليـة المكسيكية وحوالي 25% من الدين الحكومي قصير الأجل قبل أن يقررو الخـروج مـن المكسيك[2] .

وعندما ارتفعت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بداء من مطلع عام 1994خـسرت العملة الوطنية المكسيكية (البيزو) 50% من قيمتها. وهكذا تصاعدت ألازمة إلى ذروتهـا في هذه الأثناء وكان احد اختيارات المكسيك ان تتوقف عن الدفع وتطلـب مـساعدة مـن الولايات المتحدة و صندوق النقد الدولي[3]

وكان الممولون هم المستفيدون من أية حزمة إنقاذ لأنها ستسمح لهم بان يسحبو ما تبقى من أموالهم من المكسيك، كما كانوا يخشون من حدوث كارثة عالمية نظرا للنتائج الوخيمة على الأسواق المالية للمولين الدوليون.

وكونت حزمة الإنقاذ من العناصر التالية[4]:

- 20 مليون دولار باستخدام صندوق المحافظة على الاستقرار التابع لوزارة الخزينة
- 4.5 مليار دولار إقراض قصير المدى من هيئات مالية أمريكية يحتاج إلى موافقة مجلس الاحتياطي الفدرالي.
- 17.8 مليار دولار قرض من صندوق النقد الدولي.
- 10 مليار دولار في شكل قروض قصيرة الأجل من دول صناعية أخرى.

[1] زلوم عبد الحي يحي، نذير العولمة ، دار فارس للنشر ، الأردن، سنة 1999، ص 238 .
[2] نفس المرجع ص 239 .
[3] نفس المرجع ص 239 .
[4] نفس المرجع السابق ص 241.

- 1 مليار دولار من كندا.

- 1 مليار دولار من أمريكا اللاتينية.

إلا أن حزمة الإنقاذ هذه المقدمة للمكسيك كانت متبوعة بشروط قاسية، أملتها عليها الولايات المتحدة و صندوق النقد الدولي. تعلقت هذه الشروط بالوضع النقدي، الإنفاق الحكومي الاقتراض الخارجي، وكان ناتج هذه الحزمة الإنقاذية أن ضحى الرئيس المكسيكي بوزير المالية ، متعهدا بإجراء إصلاحيات في المالية العمومية مقابل وقوف الولايات المتحدة إلى جنب المكسيك[1] بضمانها لقروضها.

إلا أن هذه الحزمة و هذا الوقوف لم يصل الى الانفراج في الواقع المكسيكي بحيث ازداد تدهور العملة المكسيكية وعجز الدولة حتى على الوفاء مقابل وارداتها من السلع مما انعكس على الولايات المتحدة في حد ذاتها لكونها مرتبطة في المحافظة على مناصب الشغل بتجارتها مع المكسيك.

-II- الانعكاسات الدولية لازمة المكسيك:

لقد ظهر في البداية لباقي العالم أن انخفاض البيزو أمر عادي و لا اثر له على باقي الاقتصاديات. إلا انه بداية 12 يناير 1995 بداء التأثير يمتد إلى مجموعة من العملات في الأسواق المالية بسنغافورة، لندن، نيويورك. وكانت أهم العملات التي تعرضت للانخفاض الزولوتي البولندي، البات التايلندي، البيزا الأرجنتيني[2]. هذا الوضع دفع المستثمرين في الدول النامية من التخلص من الأوراق المالية التي يملكونها من الأسواق النشأة ليحصلوا على عملات صعبة (مارك ، دولار، فرنك السويسري، ين الياباني).

مثل هذا السلوك أدى إلى انخفاض عملات دول الأسواق الناشئة بشكل يبدوا متناسق إذ مس عملات دول ليس بينها أي تنسيق اقتصادي أو مرجعية فكرية كما هو الحال بالنسبة للمجر و اندونيسيا. ليجد محافظو البنوك المركزية لدول جنوب شرق آسيا أنفسهم مجتمعين ليقرروا رفع أسعار الفائدة لبلدانهم طمعا في إغراء المستثمرين على الاحتفاظ بما لديهم من عملات هذه الدول لتخطوا حذوهم الأرجنتين، بولونيا و البرازيل.

ولم يتوقف الأمر على انخفاض العملات على المذكور أعلاه، إنما انتقل بعد 20 يناير إلى الدولار ورفع ذلك محافظ الاحتياطي الفدرالي إلى الشعور بالخطر معلنا أمام مجلس لشيوخ الأمريكي أن" هروب رؤوس الأموال على المستوى العالمي ولجوئها إلى عملات أكثر جودة كالين، و المارك الألماني تهدد للتوجه العالمي باتجاه اقتصاد السوق و

[1] بيتر مارتن و هارالد شومان فخ العولمة ص 90.
[2] نفس المرجع ص 91

الديمقراطية" وكان الخوف من اندلاع ألازمات على غرار ألازمة المكسيكية في باقي الدول النامية قد تؤدى إلى ردود فعل تنتهي بانهيار الأسواق المالية العالمية.

لقد أسفرت ألازمة المكسيكية على حقيقة مفادها هو أن الاقتصاد العالمي فـي ظـل العولمة ليس محكوما بموازين القوى التقليدية(دول وهيئات نقدية) و إنما هناك قوة جديـدة في السوق المالية الدولية بامتداديها وارتباطاتها لما لها من قدرات تدميرية.

المطلب الثاني: ألازمة الآسيوية، أسبابها ومعالمها.

I- معالم ألازمة الآسيوية:

رأينا كيف أن أزمة المكسيك ألقت بظلالها على دول جنوب شرق آسيا، الأمر الـذي دفع محافظي البنوك المركزية لها للتحرك قصد التداول بشان أزمة لم تكن لبلدانهم يد فـي اندلاعها وذلك أن اندونيسيا، تايلندا، كوريا و ماليزيا خلال العقود الثلاثة الـسابقة للازمـة كانت تتمتع بالاستقرار الاقتصادي الكلي، التضخم المنخفض، ومعدلات الادخار المرتفعة، لذا اتخذت في البداية موقف الإنكار، وذلك اعتقادا منها بأنها محصنة ضد نمط ألازمـات التي تفجرت في أمريكا ألاتينية، لان الدول الآسيوية لم تكن تعاني من أوجه العجز المـالي الضخم، و لا من أعباء الدين العام الثقيلة و التوسع النقدي السريع.

وقصة تايلندا معبرة كثيرا، فقد بدأت المشاكل فيها في 1996، وحذر صـندوق النقـد الدولي السلطات في أوائل 1997من أزمة النقد الأجنبي، و لكن كان من الصعب اقتناعهـا بخطورة المشكلات الناشئة، و اعتقد الصندوق الذي لم يكن مدركا لواقـع أن الاحتياطـات الدولية لتايلندا كانت كلها تقريبا مخصصة بالفعل للسوق الآجلة، إن تلك الاحتياطيات كافية، حتى منتصف 1997، عندما كانت الاحتياطيات القابلة للاستخدام قد نفدت تقريبا، و هرعت السلطات إلى صندوق النقد الدولي طالبة العون، و نفس الشيء بالنسبة لكوريا، فلـم يكـن صندوق النقد الدولي مدركا لواقع احتياطياتها من النقد الأجنبي قد نفدت إلى أن تم اللجـوء إليه.

II- أسباب ألازمة الآسيوية[1]:

يمكن تلخيص أسباب ألازمة الآسيوية فيما يلي:

1- تدفقات رؤوس أموال ضخمة إلى الداخل، و التخصيص المحلي لهذه الموارد كـان غيـر كفء بسبب ضعف النظام المصرفية، وقد أسهمت كذلك طاقات الاستيعاب المحدودة لهـذه الدول بالتخصيص غير كفء

2- ضغط المضاربين الذين عمدوا إلى بيع عملات تلك الدول مما أدى إلى انخفـاض قيمهـا مقابل العملات العالمية خاصة الدولار الذي حرصت حكومات هذه الدول في السابق علـى تثبيت معدلات تبادلها وفقه.

3- ضعف الصادرات في منتصف التسعينات في الدول المتأثرة بالأزمة بعـدة أسـباب منهـا ارتفاع قيمة الدولار مقابل الين، وقيام الصين بخفض قيمة اليونـان فـي 1994، وفقـدان بعض الأسواق في أعقاب اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

4- وقد ساعدت تدفقات رؤوس الأموال الضخمة إلى الداخل وضعف الصادرات علـى تفـاقم حدة عجز الحساب الجاري، ومما زاد للطين بلة أن قسما كبيرا من تدفقات رؤوس الأموال كان في صورة اقتراض قصير الأجل، مما جعل هذه الدول معرضة للصدمات الخارجية.

تسلسل حوادث عام 1997:

أخذت الأحداث المرتبطة بالأزمة الآسيوية المحطات التالية[2]:

- جانفي 1997: إعلان (هانبوستيل) إحدى اكبر الشركات الكورية، عن إفلاسها و عجزها عن تسديد ديونها الخارجية المقدرة بـ 6 مليار دولار .

- 1997/02/05 : عجز (سومبرا سونغ) – شركة تايلندية كبـرى- عـن سـداد ديونهـا الخارجية في ميعاد استحقاقها.

---

[1] بيجان ب اجيفلي، الازمة الاسيوية الاسباب و العلاج، في مجلة التمويل و التنمية العدد 2، المجلد 36، صندوق النقد الدولي سنة 1999 ص 28.

[2] الجوزي جميلة، رسالة ماجيستير لسنة 2000 – 2001 ص 80.

- 1997/03/10: تصريح الحكومة التايلندية عن عزمهـا شـراء 3.9 مليـار دولار مـن القروض المشكوك في تحصيلها، ولكن تراجعت عن ذلك، مما أثار مخاوف المدير العـام لصندوق النقد الدولي.

- 1997/03/28: وضع ابنك المركزي الماليزي قيود علـى القـروض المقدمـة لقطـاع العقارات لتجنب حدوث ألازمة.

- مارس 1997: إعلان (سامي ستيل) – شركة كورية مركبة من عدد من المؤسـسات و الفروع- عن إفلاسها مما تسبب في أحداث قلق من انتشار أزمة ديون الشركات الكبرى.

- أوائل ماي 1997: أبداء المسؤولين اليابانيين قلقهم إزاء انخفاض قيمـة الـين، ممـا أدى بالمستثمرين في دول جنوب شرق أسيا إلى بيع عملات هذه الدول لاعتقادهم أن هذا الوقت مناسب لذلك، مما أدى إلى اضطراب أسواق المال في تلك الدول .

- 14-1997/05/15: هجوم المضاربين على الباهت التايلندي ، و تدخل تايلندا و سنغافورة في الأسواق للدفاع عن الباهت – وتأثر الفلبين بهذه الأحداث مما أدى بها إلى رفع أسـعار الفائدة، بيع كميات كبيرة من الدولار.

- 1997/05/23: فشل عمليات الإصلاح الحكومي في منع سقوط اكبر شركة مالية (فاييننس ون).

- 1997/06/19: استقالة وزير مالية تايلندا، و تصريح رئيس وزرائها عن عدم تخفـيض قيمة الباهت، مما اثر على الفلبين حيث رفعت سعر الفائدة من 13 إلى 15%.

- 1997/06/27: البنك المركزي التايلندي يعلق عملية الارتباط النقدي بين 16 شركة مالية ويطالبها أما بالاندماج أو تقديم خطط توحيد مدروسة.

- جويلية 1997: تعرض KIA (كيا) – ثالث اكبر شركة كورية لصناعة السيارات- إلـى أزمة قروض شديدة و تطالب بالحصول على قروض مستعجلة.

- 1997/07/02: إعلان البنك المركزي التايلندي عن تعويم عملته، ويطالب بمساعدة مـن قبل صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى انخفاض الباهت ب28.8% مقابل الدولار، و فـي نفس اليوم تدخل البنك المركزي الفلبيني للدفاع عن عملته، وفي 07/03 رفع نفس البنـك أسعار الفائدة من 15 إلى 27%، وفي 07/08 تدخل البنك المركزي الماليزي بقوة للـدفاع عن قيمة عملته.

المطلب الثالث: اثر ألازمة الآسيوية على الدول الأخرى:

1- أثرت ألازمة الآسيوية على أفريقيا جنوب الصحراء بعدة طرق،حيث أدت الازمة إلى انخفاض أسعار السلع العالمية بسبب الطلب الآسيوي عليها وانخفاض الناشئ عنه في وارداتها، خاصة المعادن، والموارد الخام الزراعية،والتي تشكل صادرات مهمة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء[1].

2- بالنسبة لأوروبا كانت أثار ألازمة الآسيوية اقل حدة،وهو ما يعكس تجارتها المباشرة المحدودة نسبيا مع البلدان التي تمر بالأزمة والمراكز المالية القوية لمعظم البنوك المعرضة للمخاطر الآسيوية، والواقع أن أوروبا استفادت من معدلات التبادل التجاري التي انخفضت نتيجة انخفاض أسعار النفط والمواد الخام وتدني الإيرادات في أسواق رؤوس الأموال[2] .

3- أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي سابقا فتأثير ألازمة الآسيوية كان واسع النطاق، إلا أن الأثر الرئيسي يتمثل في التأثير السلبي على الحصول على القروض من أسواق رؤوس الأموال الدولية وفي زيادة التكلفة المصاحبة لها[3].

4- طوال عام 1997، تأثر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعدد من الصدمات الخارجية، و التي تمثلت في انخفاض أسعار النفط، وقيام التجارب النووية في الهند و الباكستان، ومشكلات أخرى تتصل بالأمن الإقليمي[4].

تدخلات صندوق النقد الدولي[5]:

تم استخدام آلية الملح – التي تقررت صيف 96- في حالة الفليبين في جوان 1997. إلا أن تفاقم ألازمة اقتضى فرض آلية أخرى، وهي تسهيل الاحتياطي الإضافي التي استخدمت في حالة كوريا الجنوبية، في ديسمبر 1997. وهذا النظام مخصص للدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل استثنائية في ميزان مدفوعاتها، بحيث يرمي إلى تزويدها بتمويلات عاجلة، ويكون تسديدها أسرع وبتكلفة عالية، وذلك لضعف الإمكانيات المتوفرة لدى الصندوق، حيث انه يفرض نفسه إلى حد كمقرض يتم اللجوء إليه دون أن تتوفر لديه الإمكانيات الكافية للقيام بهذا الدور. و الواقع أن القاعدة المالية للصندوق تبدو غير كافية لمواجهة ضخامة العولمة المالية.

---

[1] الجوزي جميلة ،مرجع سبق ذكره،ص 81
[2] نفس المرجع ص 81
[3] اود لنج اسمى جون، كيف أثرت ألازمة الآسيوية على الأقاليم الأخرى ،في مجلة التمويل والتنمية العدد3 ،المجلد 35، 1998،ص 16
4 الجوزي جميلة مرجع سابق ص . 82
[5] نفس المرجع.ص . 82

I- أشكال تدخلات صندوق النقد الدولي:

يعتمد الصندوق منذ إنشاءه على عدة آليات في تدخله لمعالجة الاختلالات الهيكليـة للدول الأعضاء. نذكر منها مايلي:

1- التمويل على أساس الموارد العادية: ويتمثل في الآليات التالية:

أ. الشريحة الاحتياطية : وتمثل تسهيلا ائتمانيا أليا، وقد حدد الصندوق حدود الـسحب على الشريحة الاحتياطية، بحيث لا تتسبب العملية في زيادة موجودات الصندوق من عملة العضو المشتري عن 200 % من حصته بالعملة الوطنية.

ب. شرائح القروض: يتم اللجوء إلى هذه الآلية بعد استفادة السحوبات الاحتياطية وهـي تتألف من أربعة أجزاء كل منها 25% من الحصة، والجزء الأول من السحوبات يتم عادة بشكل إلي، و لا يرتبط بشروط قاسية، و لا يلـزم العـضو المعنـي ببرنـامج إقتصادي معين. أما طلب الشرائح الثلاث الأخرى، فتنبي بحاجـة الاقتـصاد إلـى مراقبة، إذ يخضع البلد المعني لشروط محددة، أي تتم العملية في إطـار ترتيبـات، بحيث تكون الشرائح مجدولة على مراحل زمنية، إذ لا تمرر الشريحة الموالية إلا إذا كانت السابقة قد نتج عنها تنفيذ معايير الأداء المتفق عليها في الاتفاقيات.

ج. آلية التمويل التعويضي: تستهدف هذه الآلية تأمين مـوارد ماليـة إضـافية للبلـدان الأعضاء المصدرة للمواد الأولية التي تعاني عجز طارئاً في موازين مـدفوعاتها. و السحب في هذا الإطار يعد مستقلا عن حق العضو في الـسحوبات الاحتياطيـة و لا يتبع هذا التسهيل صياغة برنامج اقتصادي.

2- التمويل على أساس موارد مستقرضة: ويشمل الآليات التالية:

أ. آلية التسهيل النقطي.

ب. آلية التمويل الإضافي (التكميلي).

ج. سياسة اللجوء الموسع.

II- طرق إقراض و مساعدات البنك الدولي: يقوم البنك الـدولي بـإقراض و مـساعدة الأعضاء بالطرق الثلاثة التالية:

1- منح قروض مباشرة من رأسماله و احتياطاته و أرباحه.
2- منح قروض مباشرة من أموال يقترضها بنفسه عن طريق طرح بعض السندات في الأسواق المالية.
3- عن طريق ضمان البنك الدولي كليا أو جزئيا للقروض التـي تقـدمها البنـوك و الأفراد إلى الدول التي هي في حاجة إليها. ولا يمكن أن تتعـدى قـروض البنـك وضماناته للقروض راس المال المكتتب فيه.

المبحث الثاني : التمويل الدولي و علاقته بالأزمات.

لا شك أن المؤسسات المالية العالمية لها علاقة مباشرة ، أو غير مباشرة في ألازمات المالية الحديثة.

ففي أوائل التسعينات قد فرض صندوق النقد الدولي عملية تحرير متسارعة لحساب راس المال، ونرى على سبيل المثال عندما استفحلت أزمة الديون الآسيوية في التسعينات، لم يكن صندوق النقد الدولي في بعض مشاوراته الخاصة، قويا بدرجة كافية في تحذيراته للبلدان ذات الأنظمة المالية الضعيفة، و الأطر غير الكافية للاقتصاد الكلي، بالا تنفتح بسرعة اكبر من اللازم على الاستئذانة القصيرة الأجل من الخارج، الشيء الذي زاد من امتداد الأزمة و تعميقها.

المطلب الأول[1]: خصائص النظام النقدي الجديد .

أن النظام النقدي الجديد الذي كانت تقوده الحكومات وهو نظام " بريتون ودز" قد استبدل بالنظام النقدي الدولي الذي تقوده الأسواق والذي يتصف بالخصائص التالية:

- تدويل الأسهم و السندات المالية.
- هبوط أهمية المصارف بالقياس إلى أهمية الأسواق كهيئات وسيطة.
- قيام الأسواق بتحديد أسعار الصرف في ضوء اتساع نطاق الصفقات المالية العالمية بالقياس إلى الصفقات التجارية.
- تقلب السوق بتعاظم الصدمات عبر النظام كله.
- تنسيق السوق، حيث تقوم مجموعة صغيرة نسبيا من المؤسسات بالتعامل في وقت واحد عبر الأسواق العالمية، مستخدمة طرق متماثلة في التحليل و السلوك.

1

المطلب الثاني : دور المؤسسات المالية في عملية التمويل.

تشكل السياسات و التسهيلات المعتمدة من مؤسسات " بريتون وودز" بداية من السبعينات و في بداية التسعينات خاصة، تحولا بارزا في مسار هاتين المؤسستين، مما يفضي إلى القول بان هذا الأمر إنما يدخل في إطار عولمة الاقتصاد تحت قالب و نمط اقتصادي واحد.

تحت إشراف هاتين المؤسستين، يسعى إلى تكييف الاقتصاديات وفقا لمصلحة اقتصاديات المحور، و هذا بتأمينها لأسواقها، لصرف صادراتها و تفادي الوقوع في أزمات عالمية.

" إن عمل المؤسستين ينطلق من منهجية التنسيق إن لم نقل التداخل الوظيفي، وهو ما ظهر بداية من الثمانينات، وهذا وفق اطر تهدف إلى تحقيق اقتصاد السوق في إطار عالمي"[1].

إن توسيع هدف المؤسستين الدوليتين يتوقف على المصالح المسطرة لدول المحور، ووفقا كذلك لتوقعات مسار الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: تحديات تواجه البلدان النفطية.

تواجه البلدان المنتجة للنفط تحديات خاصة في إدارة اقتصادياتها، تتمثل فيما يلي:

أ. التقلبات الشديدة التي تعرفها أسعار النفط مما ينجم عنه تقلبات مماثلة في إيراداتها، وتعدد التداعيات بالنسبة للسياسة المالية القصيرة و الطويلة الأجل على السواء.

ب. تفاوت البلدان المنتجة للنفط فيما يتعلق بالأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد، بالإضافة إلى حجم احتياطات النفط، ونضج الصناعة النفطية، وهيكل الملكية و الضرائب في قطاع النفط، و المركز المالي للحكومة فكل هذه الفرقات تأثر على القرارات الخاصة بالسياسة المالية.

1

المبحث الثالث: موقع الأنظمة المصرفية و المالية من ألازمة.

منذ أزمة العملات في التسعينات، كرست الاقتصاديات قـدرا كبيـرا مـن الجهـود لدراسات تجريبية و نظرية عن نظم أسعار الصرف في البلدان النامية، و يجري الطعن في توافق الرأي القائل بأنه على أن البلدان النامية الشديدة الاندماج في النظم التجارية و المالية العالمية أن تتبنى أما التعويم و إما الربط بعملة أخرى، و الرأي السائد ألان في أن المرونة المتزايدة في إدارة أسعار الصرف يمكن تساعد هذه البلدان في التعامـل مـع الـصدمات الخارجية، و تقليل خطر ألازمات المصرفية، و الأسهم في تحقيق الاستقرار المالي.

المطلب الأول: الآثار المترتبة على الأنظمة المالية و المصرفية.

وفقا للتصنيف الرسمي لصندوق النقد الدولي المنشور في الإحصائيات المالية الدولية 2002م. فان للأردن و لبنان و المغرب نوع من نظام سعر الصرف المربوط كمـا كـان لمصر. ومؤخرا طبقت تونس، و إيران، سعار صرف عائمة وموجهـة.و للإشـارة فـإن مصر قد ربطت عملتها بالدولار في سنة 1991 م غير أنها تخلت عن هـذا الـربط فـي 29جانفي2003م حيث أقرت نظاما لسعر صرف عائم.

ومن بين الأنظمة الأخرى إيران التي اعتمدت سعر صرف عائم موجها باتخاذ إجمالي نقدي باعتباره أداة التثبيت الاسمية بحكم الواقع في أعقاب توحيد أسعار الصرف المعتمدة و المعترف بها رسميا.

ويدير البنك المركزي السعر العائم الموجه بصورة رئيسة عن طريق التدخل في سوق النقدي الأجنبي.

تداعيات تتعلق بالسياسة النقدية:

من الضروري أن تقوم البلدان التي تفضل مرونة اكبر لسعر الفائدة باختيار هما الأول هو اختيار أداة تثبت اسمية لسياستها النقدية الرامية إلى تثبيت البيانـات المتـوفرة بـشأن سرعة تداول نقود الدخول ، بتعريفها على أنها نسبة رصيد نهاية الفترة من النقـود إلـى الناتج المحلي الإجمالي – والتي تتجه اتجاها نزوليا ثابتا في بعض البلـدان منهـا لبنـان ومصر، غير أن الطلب على النقود يمكن أن يكون اقل استقرارا عقب إصـلاح القطـاع المالي، الذي يشمل إدخال أدوات مالية جديدة، وزيادة انفتاح السوق نسبة لـرأس المـال. علاوة على هذا، فان الدين العام غير قابل للاستمرار ، خاصة في البلدان ذات المـستوى المرتفع من " الدولرة"، حيث يمكن أن يقلل الثقة ويزيد من عدم اسـتقرار الطلـب علـى النقود.

ويتمثل الاختيار الثاني: في إدارة السياسات الاقتصادية في ظل ترتيبات مرنة لـسعر الصرف في استهداف التضخم و في ظل هذا الإطار يلتزم البنك المركزي بالوفاء بهـدف محدد للتضخم في فترة بعينها، ويستخدم أدوات الفائدة القصيرة الأجل استجابة للتطـورات في التضخم المتوقع.

المؤسسات المالية و عملية التمويل.

إن الخوف من الوقوع في أزمات عالمية يجعل القوي يفكر في كيفية إتاحة الفرصـة للآخر، حسب التحليل الغربي للتعامل الاقتصادي، ولو على حساب القوي في البداية، إذ انه يمكن القول بان القروض و المساعدات التي قدمت في السبعينات لم تكن إلا لتجنب أزمات الطلب أو العرض العالمية، أي أن مؤسسات (بريتون ودز) لم تكن تسعى إلـى النهـوض بالدول النامية لذاتها بل ما يهمها هو الإبقاء على الدول المتخلفـة، لتجنـب الوقـوع فـي الأزمات الحادة وكذا السعي لتكريس فكرة التخـصص العـالمي، وبـسط نفـوز النظـام الرأسمالي (اقتصاد السوق).

إن التواصل الفكري ملحوظ في سياسات مخطط مؤسسات بريتون ودز، مما يجعـل من عملية الاستفادة من هذه النقطة بالذات أمرا على غاية الأهمية ، إذ يلاحظ أن الكثير من الدول تعاني اختلال على جميع الأصعدة باتخاذها نحو البناء الفكري الجاهز، من طـرف المتقدم من منظور المتخاف، ذلك نتيجة إهمالها لأفكارها وطروحاتها التي يـستلهم منهـا القوي و لو بطريقة غير مباشرة .

المطلب الثاني: التضخم و التوازن الاقتصادي.

عادة ما تكون الدول التي تعاني من التضخم بمحاولات متعددة لمقاومته ، وينجح بعضها بصورة مؤقتة فقط، وربما كانت أفضل الحالات توثيقا من عمليات التثبيت الفاشلة هي التي حدثت في أمريكا اللاتينية " تجارب قابليتا" في جنوب القارة خلال أواخر السبعينات و أوائل الثمانينات (حيث أعلنت السلطات مسبقا عن معدل تخفيض العملة في محاولة لتوجيه توقعات التضخم)، و البرامج الابتداعية لمنتصف الثمانينات (إذ تم تدعيم جهود التثبيت بفرض ضوابط على الأسعار و الأجور).

وفي نفس الوقت، حظيت بعض دول أمريكا اللاتينية- مثل بوليفيا في منتصف الثمانينات، ونيكار غوا وبيرو في أوائل التسعينات- بنجاح مبهر، فلذلك نجد أن المؤسسات السياسية كانت هي أكثر العوامل أهمية في نجاح أو فشل مقاومة التضخم، وكذلك تطور المتغيرات الكلية غير السياسية- مثل سعر الصرف الحقيقي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، و مستويات الاحتياطيات الدولية، و التغيرات السياسية- مثل التصحيح النقدي و المالي.

درو المؤسسات السياسية وعملية التوازن:

تسهم قدرة النظم السياسية و التشريعية على استمرار نجاح خطة التثبيت، التي من ملامحها الرئيسية مايلي:

أ- ازدياد احتمال نجاح البلدان ذات المؤسسات السياسية الطويلة العمر، وهذا ما يتفق و المقولة " إن دعم الاستقرار السياسي يكون مصحوب بارتفاع التضخم، والاعتماد على خلق النقد كمصدر للإيرادات"

ب- ازدياد احتمال نجاح الحكومة ذات الفرع التنفيذي القوي، ويتجلى هذا أكثر في النظم الديمقراطية حيث ثبت أن قواعد الانتخاب بالأغلبية في الواقع اصطحب بانخفاض مستويات الإنفاق الحكومي و العجز، ولذلك يقل الاحتياج للجوء إلى ضريبة التضخم.

ج- الترابط الاجتماعي يجعل النجاح أكثر احتمالا، بينما الترابط السياسي لا يفعل ذلك. و قد وجد أن ازدياد التوترات الاجتماعية يزيد من احتمالات الفشل، في حين أن الحكومات الأكثر استقطابا تزداد احتمالات نجاحا، ويساهم في عملية التوازن مايلي:

1- المتغيرات الكلية غير السياسية.

أن الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف يمكن أن يخرج برامج التثبيت عن مسارها، نظرا لان فشل محاولة مقاومة التضخم يتجه إلى أن يكون مصحوبا بتخفيض ضخم في قيمة العملة، في حين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي قد يسهم في نجاح مقاومة التضخم سواء بشكل مباشر عن طريق تحسين المركز المالي الحكومي. أو بشكل غير مباشر، عن طريق خلق توافق في الرأي المطلوب لتواصل جهود التصحيح.

إن الاحتياطيات الدولية تلعب دورا مهما، حيث ترتبط الزيادة في الاحتياطات الدولية بعد التثبيت بنجاح، و أن التراكم الأسرع للاحتياطات الدولية يقلل تعرض برنامج التثبيت لخطر الصدمات الخارجية ويدعم الثقة فيه عندما يستند إلى أداة لتثبيت سعر الصرف.

2- التصحيح النقدي و المالي[1].

على الرغم من أن التصحيح النقدي و المالي يزيد من احتمال النجاح، فانه قد لا يكون كافيا، كما يتوقع بان الفشل في الاحتفاظ بالمكاسب الأولية لمقاومة التضخم يعزى سببه إلى عدم كفاية تصحيح السياسة. حيث أن البلدان التي تراخت في التصحيح الأولى لموقفها النقدي و المالي، فشلت في تخفيض التضخم، في حين أن البلدان التي نجحت فيها برامج التثبيت، واصلت التصحيح الأولى. وتؤكد إحصاءات الاقتصاد القياسي أن تخفيض العجز المالي ونمو الائتمان المصرفي يزيد احتمالات النجاح. ومن الملحوظ أيضا أن للتعديل المالي و النقدي أهمية ملموسة من الناحية الإحصائية. وتبين حقيقة أن متغير التصحيح المالي يظل مهما حتى بعد مراعاة نمو الائتمان، وان العجز الأصغر له تأثير على عملية مقاومة التضخم كما أن لظروف الائتمان المحلي أهميتها أيضا. فمثلا فان برنامج للتثبيت قد ينحرف عن خسارة إذا اصطحب التشدد المالي بتدفقات رأسمالية يؤدي إلى زيادة كبرى في الائتمان المحلي.

خطر الانكماش:

لقد تزايد في الشهور الأخيرة القلق من مخاطر حدوث انكماش عالمين فهل الانكماش هو خطر جديد؟

[1] أ. خافير همان: مقال بعنوان لماذا يفشل كثير من جهود مقاومة التضخم: أهمية الحظ و التوقيت و المؤسسات السياسية، مجلة التمويل و التنمية، العدد جوان 2003، ص 12.

هناك درجات مختلفة لحدة الانكماش فقد يكون الانكماش معتدل نسبيا، مع انخفاض مؤشرات الأسواق الإجمالية بمقدار 1% فقط أو يقارب من ذلك و قد يكون الهبوط مؤقتا، و لا يستمر أكثر من بضعة فصول، وقد يكون معتدلا و لكن يستمر عدة سنوات، كما يكون متواصلا مع الركود الاقتصادي و البطالة المرتفعة المصاحبة لانهيار الأسعار و التكاليف كما حدث أثناء الكساد العظيم في الثلاثينيات، و الذي يعد أقصى انكماش حدث في القرن العشرون. و الانكماش في كلتا الحالتين معتدل أو مؤقت إذ لم يكن متوقعا فقد يؤدي إلى إعادة توزيع دخل من المدينين إلى الدائنين، أي من الجماعات التي لديها ميل كبير للإنفاق إلى تلك التي لديها ميل منخفض من الإنفاق مما يكبح الطلب.

المطلب الثالث: صندوق النقد الدولي و معالجة الاختلالات.
يلجاء صندوق النقد الدولي إلى اعتماد عمليات في معالجة الاختلالات الهيكلية لاقتصاد بلد معين، ويتمثل ذلك على شكل تسهيلات ائتمانية يقدمها الصندوق :

1- سياسة تسهيل التمويل الممد :

يستخدم الصندوق هذا النوع من السياسات في حالة وجود عجز هيكلي في ميزان المدفوعات، ويتضمن هذا النوع برنامج كامل يمتد لمدة ثلاث إلى ابرع سنوات كحد أقصى و تقدم موارد الصندوق في شكل تسهيلات موسعة مرفوقة بمعايير أداء، كما يتم السحب على أقساط محدودة، إما إعادة شراء العملة أي السداد فيتم خلال فترة تتراوح بين 4,5 سنة إلى 10 سنوات.

2- سياسة تسهيل التعديل الهيكلي:

تستخدم هذه لصالح الدول ذات المداخيل المنخفضة والتي تعاني من مشاكل حادة، في موازين مدفوعاتها، وذلك لتمكينها من تطبيق برامج متوسطة المدى للتعديل الهيكلي [1]. ويقوم كل من البلد العضو و صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، في إعداد ورقة إطار السياسات لفترة ثلاث سنوات، بحيث تتم صياغة برامج سنوية مفصلة قبل صرف القروض السنوية، وتحتوي هذه البرامج على مؤشرات فصلية (ثلاث اشهر) لتقييم الأداء. و تحديد فترة السداد أي إعادة شراء العملة المحلية بين 5 سنوات إلى عشر سنوات.

3- سياسة تسهل التعديل الهيكلي المعزز:

ظهرت سنوات 1987، وهي تشبه سياسة التكييف الهيكلي من حيث الأهداف و شروط الأهلية و المواصفات الأساسية للبرنامج، غير أنها تختلف عنه في شروط الاستفادة و المراقبة و التمويل. بحيث تصاغ في كل سنة ورقة إطار للسياسات الواجب إتباعها وفق

[1] محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي، رسالة دكتوراه دولة، لسنة 2000/99 ، ص 11.

برنامج مفصل، و هي تتضمن أيضا مؤشرات فصلية و معـايير أداء نـصف سـنوية بالإضافة إلى مراجعة في منتصف العام. ويلتزم العضو باتخاذ إجراءات شديدة للتكييف

لدفع معدل نمو الاقتصادي و تحسين وضع ميزان المدفوعات، أما بالنسبة للقروض التـي يستفيد منها العضو فتدفع في دفعات نصف سنوية ويكون السداد خلال فترة تتـراوح بـين خمس سنوات و نصف، وعشرة سنوات[1]

المطلب الرابع: الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال[2]:

1. مراحل عملية غسل الأموال:

تمر عملية غسل الأموال بثلاثة مراحل، حيث تعـرف المرحـة الأولـى بمرحلـة التوظيف و الإحلال (Placement) و التي تتمثل في إدخال الأموال والمتحصلات القدرة إلى النظام المالي و المصرفي، وتقوم المرحلة الثانية و التي تعـرف بمرحلـة التغطيـة (Layering) على إخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأمـوال و طمـسها فـي أدوات ماليـة مصرفية.

أما المرحلة الأخيرة و التي تسمى بالدمج(Lintegration) يتم من خلالها إعادة دخل ضخ الأموال إلى الاقتصاد كأموال مشروعة.

و تتميز وسائل و آليات عمليات غسل الأموال بالتغيير و التجديد حيث ساهم في هـذا الجانب التطور التكنولوجي الذي ساعد في دخول ابتكارات و أدوات ماليـة و مـصرفية جديدة. كما ساهم في ذلك أيضا إجراءات الانفتاح والتحرر المالي، وتعمق الاندماج بـين الأنظمة المالية و المصرفية عبر الحدود.

1. الالتزام القانوني:

يعتبر توفر الأطر القانونية الخاصة بمكافحة غسل الأموال أمراً ضرورياً لاقتصاد أي بلد. كما أن الالتزام بتلك القوانين بالإضافة إلى الأنظمة و اللوائح المتعلقة بالرقابـة علـى النظام المالي، و هو السبيل إلى الحد من عمليات غسل الموال. ولعل أن للقطاع المالي، و هو احد القطاعات المهمة في اقتصاد أي بلد، دورا رئيسيا في إحبـاط محـاولات غـسل الأموال، فلا بد للمؤسسات المالية من أن تعي تماما أن ثمة مخاطر قد تنجم من عدم التقييد التام بالقوانين و الأنظمة الخاصة بهذا الشأن و الذي قد يؤدي في نهاية إلى نجاح محاولـة غسل الأموال، ومن هذه المخاطر:

[1] محمد راتول، نفس المرجع، ص 110
[2] علي بن حمدان الرئيسي، جهاد السلطنة في مكافحة غسل الأموال، مجلة المركزي، العدد الأول، مارس/افريل 2003، ص 2

- يمكن أن تتعرض ثقة الجمهور في المؤسسات المالية و بالذات البنوك و التي عادة مـا تقوم على الثقة، وذلك من خلال الدعاية السلبية التي قد تحيط بهـا نتيجـة ارتباطهـا بالجريمة " مخاطر السمعة ".

- قد تجعل المؤسسات المالية نفسها عرضة لخسائر مالية مباشرة من العمليات الاحتيالية نتيجة إهمالها في التعرف على العملاء غير المرغوبين.

- قد تجد المؤسسات المالية نفسها في موقع لا يتيح لها التحقق من أن الأعمال تتم علـى نحو يتسق مع المعايير الأخلاقية.

المبحث الرابع: المصاريف العربية وتحديات اتفاقية بازل الثانية[1].

يضم القطاع المصرفي في الدول العربية 365مؤسسة مصرفية وفق بيانـات اتحـاد المصارف العربية لعام 2003وتشمل قاعدة القطاع المصرفي مؤسسات مصرفية تجاريـة وأخرى استثمارية وثالثة مؤسسات مالية إسلامية، مع وجود أغلبية المـصارف التجاريـة التي توفر التمويلات قصيرة الأجل نسبيا. وقد أحرزت مصارف الـدول العربيـة نجاحـا جديداً على الصعيد الدولي وذلك بدخول 72 مصرفا ضمن قائمة المصارف العالمية حسب الدراسة السنوية لمجلة البنوك (The Bankers) العالمية الصادرة فـي جويليـة 2001 و التي تتضمن قائمة اكبر1000 بنك في العالم مرتبة حسب معايير رأس المـال الأساسـي. وتتضمن القائمة ثلاثة مصارف عمانيـة ، و10 سـعودية و8 مـصارف بحرينيـة، و8 مصارف كويتية، و12 مصرفا إماراتيا، و9 مصارف مصرية، و 5 مـصارف لبنانيـة، ومصرفين أردنيين، ومصرفا سوريا، بجانب مصارف عربية أخرى.

المطلب الأول : ضعف حجم موجودات البنوك العربية:

رغم الأهمية القصوى للقطاع المصرفي العربي فـي تعزيـز التنميـة الاقتـصادية و الاجتماعية في الوطن العربي، إلا أن حجم موجودات البنوك العربية لا تمثـل الا 3,2 % من حجم موجودات المصارف الدولية، وهذا الضعف في الموجودات دائما نراه محل انتقاد المصرفيين وأساتذة الإدارة باعتبار أن ضالتها يعني عدم قدرتها على المنافسة المتوقعة بعد تطبيق مقررات لجنة بازل الثانية الصادرة عن بنك التسويات الدولي، الأمر الذي يتطلـب من البنوك العربية ضرورة البدء في تطوير وتهيئة إمكانياتها عـن طريـق التـدريب و استعاب التكنولوجيا الحديثة و البحث عن أساليب جديدة لتعظيم قدرتها المالية سواءا عـن طريق الاندماج أو تكوين البنوك الشاملة حتى تكون البنوك الشاملة سـواء عـن طريـق الاندماج أو تكوين البنوك الشاملة حتى تكون قادرة على مواجهة مخاطر العولمة.

كماان تحرير الخدمات المالية في بداية عام 2006 سوق يلقى مزيدا من الأعباء على المصارف العربية حيث سيؤدي إلى إزالة جميع العوائق أمام البنوك الدولية لدخول

[1] ـ علي بن حمدان الرئيسي . مرجع سابق ص . 2

الأسواق العربية وتقديم الخدمات التمويلية التي يحتاجها المستثمرين ، الأمر الذي يتطلب من القطاع المصرفي العربي إعطاء مزيد من الاهتمام لتلك الجوانب، وتحسين أنظمتها وقواعدها أن تمكن من مواكبة التطورات المصرفية العالمية من ناحية، ومسايرة المتطلبات والبنوك الواردة في اتفاقية بازل 2 من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل والتحديات المقبلة:

من هذا المنطلق يحذر الخبراء الاقتصاديين العرب المصارف والمؤسسات المالية في العالم العربي من إمكانية تعرضها لتحديات جسام حينما تدخل اتفاقية بازل الثانية الجديدة حيز التنفيذ عام 2005، حيث يرى هؤلاء الخبراء ضرورة قيام هذه المؤسسات بالبدء في تطبيق وتجميع البيانات التي ستساعد على توافيق تنظيمها مع الاتفاقية الجديدة لبازل الثانية في اقرب وقت ممكن، مشيرين إلى انه في حالة تنفيذ بنود هذه الاتفاقية في صيغتها النهائية فإنها ستأسس الأطر الأساسية لدول الصناعية العشر، ومن المتوقع أن تتبناها الهيئات التنظيمية والمصارف المركزية حول العالم كما هو الحال مع اتفاقية بازل الأولى المطبقة حاليا والصادرة عام 1988م .

وتعتبر موسدة اتفاقية بازل الثانية الصادرة عن البنوك المركزية للدول الصناعية العشر بمثابة نظام يتسع إلى بينية تعقيد اكبر ولكنها أكثر تطورا أو مرونة من الاتفاقية الأولى حيث من المتوقع أن تسهم في الاتفاقية الجديدة في تحسين الأمان و الدقة في النظم المالية في تركيزها بدرجة على مراقبة والإدارة الذاتية الداخلية في البنوك ، وعلى عمليات تدقيق الإشرافية وعلى انضباط السوق .

وفي ما تعتمد اتفاقية عام 1988م أسلوبا واحدا للجميع وهيكلا واسعا وشاملا يرتكز على معيار واحد لقياس المخاطر ، فان اتفاقية بازل الثانية تعد أكثر شمولية وأكثر حساسية للمخاطر، كما توفر حوافز لإدارة المخاطر بشكل أفضل، وهي تعتمد أسلوبا معقدا متعدد المستويات لإدارة المخاطر حيث طورت لتوفير نظاما مصرفيا أكثر أمنا ودفعة وفعالية في وقت شهدت فيه إدارة المخاطر تحولات وتطورات كبيرة ، ومن المتوقع أن تجعل البنوك المركزية في العالم العربي و خاصة في منطقة الخليج اتفاقية بازل الثانية إلزامية لحماية قطاعاتها المصرفية، خاصة وان صندوق النقد الدولي و البنك الدولي يستخدمان معايير لجنة بازل كمعايير قياسية لتنفيذ مشاريعها، وتتجه المصارف أيضا إلى تطبيق هذه المعايير طوعا لكي ترفع من تصنفيها الخارجي ولكي تكون مقبولة على الصعيد العالمي.

ويؤكد الخبير وسام خوري خبير إدارة المخاطر للمعلومات المالية بوكالة رويترز بان عملية تطبيق اتفاقية بازل الثانية صعبة ألان، ولكن التغيرات الجذرية التي دخلت على اتفاقية عام 1988 م كانت ضرورية لاستيعاب التطورات التقنية و الأدوات الجديدة المطروحة في السوق مشيرا إلى أن هناك أساليب مختلفة لقياس البيانات بموجب اتفاقية بازل الثانية، وقد تكون هذه الأساليب بالغة الصعوبة و التعقيد، في الوقت الذي يتوجه فيه القطاع المصرفي العربي حاليا نحو امتلاك القدرات التقنية التي تمكنه من قياس مخاطر الائتمان و المخاطر التشغيلية بالطرق التي تتضمن عليها اتفاقية جديدة ، مؤكدا أن القطاع المصرفي العربي يواجه حاليا تحديين أساسيين ناتجين عن اتفاقية بازل الثانية هما جمع البيانات وقياسها.

المطلب الثالث: قياس المخاطر و المعايير الجديدة[2]:

إن كيفية قياس المخاطر هو الموضوع الذي تناقشه لجنة بازل الثانية مع المراقبين في العالم ، ومازالت اللجنة بحاجة إلى صياغة المعادلة النهائية التي ستـساعد علـى قيـاس المخاطر الائتمانية و التشغيلية، مشيرا إلى أن نسبة تعقيدات الاتفاقية الجديدة تعتبر مجـرد انعكاس لتطور وتقدم القطاع المصرفي، ويدعو خبير المصارف العربية إلى البدء في جمع البيانات التي ستساعد في قياس تلك المخاطر، حيث يتعين على المصارف أن تقيس وعلى الهيئات التنظيمية بذل مجهود كبير في السنوات القليلة القادمة لاكتساب المهارات اللازمـة لتطبيق الاتفاقية الجديدة، فبالإضافة إلى مخاطر السوق و المخاطر الائتمانية، يجب علـى المصارف أيضا أن تقيس المخاطر التشغيلية التي تشمل أخطاء العمليات غير الممكنـة أو أية أحداث تنتج عن جهات خارجية قد يشكل خطرا محتملا على الأعمال .

وحسب الخبير المصرفي فيصل أيوب فانه يرى بأنه اتفاقية بازل الثانيـة قـد تـؤثر بصورة جوهرية على حجم الإقراض الذي تقوم به البنوك حاليا، فهي قد تقرض اقل بعـد تطبيق الاتفاقية مشيرا إلى أن البنوك العاملة في الشرق الأوسط، وخاصة في منطقة الخليج تتمتع بملاءة مالية جيدة تصل الى20 % أحيانا فيما تحدد بازل الأولى النسبة بـ 8% فما فوق .

لذا فيجب الحذر إذا فتح السوق أما المنظمات الدولية و الأسواق العالمية، فان المنافسة ستزداد ضراوة وسترغم هذه البنوك على إطلاق أموالها في السوق مما قد يزيد من عملية الاقتراض.

كما يجب التأكيد على عدم التزام القطاع المالي في المنطقة لبازل الثانية و بالمعـايير المحاسبية الجديدة (I A S 39) ستكون له انعكاسات سلبية على قدراتها في اسـتقطاب التدفقات الاستثمارية المباشرة .

[2] ـ علي بن حمدان الرئسي . مرجع سابق ص 2

المطلب الرابع: الإصلاح الاقتصادي و المصارف العربية.

لقد اتجهت الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية إلى إجراء الكثير من الإصلاحات في مختلف القطاعات الهامة، ومنها القطاع المصرفي العربي و بالرغم من تلك السياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها المصارف العربية في هذا الإطار بجانب توجهاتها التحريرية لتحركات أسعار الفائدة و الصرف وتطبيقها لسياسات نقدية وبرامج جيدة في مجال توسيع فرص الإقراض للقطاعات الإنتاجية و الدخول في أنشطة أسواق المال و رأس المال الأجنبي، إلا أن هناك تحديات جديدة تواجه هذه المؤسسات أهمها:

الانضمام إلى العولمة المالية وتعزيز فرص مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و خاصة النشاط المصرفي و استعمال الخدمات المصرفية الالكترونية، بجانب ضرورة تطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية و التدقيق الداخلي و الخارجي لإدارة شتى أنواع المخاطر و العمليات بالإضافة إلى ضرورة العمل بمبدأ الشفافية و الإفصاح وحسن الإدارة.

ومن هذا المنطلق فان المصارف العربية مدعوة إلى التحضير للالتزام ببنود اتفاقية بازل الثانية من اجل تدعيم موقعها التنافسي في العالم بالرغم من أن هذه الخطوات ستكون مكلفة في مراحلها الأولى، ويقدر الخبراء الماليون تكلفة انتقال البنوك الخارجية إلى اتفاقية بازل الثانية التي يبدأ سريان مفعولها في عام 2005 بنحو 320 دولار أمريكي، حيث أن هذه التكلفة تتضمن الاستثمارات المطلوبة من قبل البنوك الوطنية في منطقة الخليج لتعزيز عمليات إدارة المخاطر بها التي تعد من أهم ركائز بازل الثانية.

ويرى الخبير وسام خوري بان التحدي الرئيسي الذي يواجه البنوك الخارجية حاليا هو كيفية حساب وقياس ما يسمى بمخاطر التشغيل التي تطالب بازل الثانية بتطبيقها ضمن آليات عمل النظام المصرفي بالنسبة لإدارة المخاطر موضحا أن الاستثمارات المطلوبة لإيجاد إدارة خاصة لإدارة المخاطر، ووفقا لمتطلبات بازل فإنها قد تصل إلى 1.5 مليون دولار لكل بنك وان الاعتراض الرئيسي للمصارف المركزية الخليجية يتركز على مفهوم إدارة المخاطر وكيفية تحديدها حيث أن ذلك يتطلب وضع معايير ومقاييس جديدة من قبل البنوك الوطنية ولحساب قيمة تلك المخاطر التي تختلف كليا عن الخطر الائتماني،

ويوضح خوري على سبيل المثال: " إن تغيب موظف عن مكتبه في لبنك لعشر دقائق، يعني هذا وجود مخاطر تشغيل لان ذلك قد يضيع فرصة مالية أو تعامل ما على البنك ".

ومن هنا فان الهدف من الاتفاقية الجديدة هو مساعدة البنوك على تخفيـف خـسائرها الناجمة عن سوء التقدير الائتماني، الأمر الذي يتعين على المصارف المنطقة بان تـستمر في التحرك لتبدأ بتطبيق النظم وجمع البيانات التي تساعدها على توافق نظمها مع الاتفاقية.

وحسب رأي هؤلاء الخبراء أن مقررات لجنة بازل الأولى أكدت معدل كفاية راس المال في المصارف، يجب أن لا يقل عن 8% في حين أن مقررات لجنة بازل الثانية تؤكد أن معدل كفاية راس المال لا بد أن يصل إلى 15 % في الوقت الذي توجد هناك الكثير مـن المصارف العربية التي لم تصل إلى المعدلات التي وصفتها لجنة بازل الأولى، وهـو مـا يمثل تحديا كبيرا أمامها للوصول إلى مقررات بازل الثانية.

الفصل الثالث

اثر العولمة على فعالية السياسة النقدية

المبحث الأول : السياسة النقدية.
المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.
المبحث الثالث: التحديات التي تواجه السياسة النقدية.
المبحث الرابع: اليورو و النظام النقدي الدولي في ظل العولمة.

الفصل الثالث :أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية.

المبحث الأول: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية و التي يتم اللجـوء إليهـا لمعالجـة المشاكل الاقتصادية.

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية و إتجهاتها .

1- تعريف السياسة النقدية :

تبحث السياسة النقدية فيما يجب أن يتخذ من إجراءات وتدابير، بغرض حل المشكلة القائمة بكل ظروفها[1] وبوجه التحديد " تهتم بتوفير السيولة اللازمة للسير الحـسن للاقتـصاد و نموه، مع المحافظة على استقرار النقد (أو العملة)" [2].
وحسب تعريف آخر:

"هي ذلك التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقديـة بهـدف التـأشير علـى الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود و توجيه الائتمان باستخدام وسـائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية"[3].

2- اتجاهات السياسة النقدية :

أن اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهون بنوع المـشكلة أو ألازمـة القائمة، وبمحاولة معالجتها .

أ – **السياسة النقدية التقييدية** (الاتجاه الانكماشي):

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية بتقييد الإنفاق و تقييد الائتمان و تقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة، ومن ثمة محاربة ارتفاع الأسعار(وبالتالي محاربة التضخم).

---

[1]- عطوي فوزي، الاقتصاد السياسي، النقود و البنوك و النظم النقدية،الطبعة الأولى، دار الفكر العربية، 1989، ص 281.
[2]- Garnier (Olivier)et Capul (Jean yres),dictionnaire d'économie et des sciences sociales, éd'haitier, paris 1994,p310
[3] القيسي فوزية، النظرية النقدية، الطبعة الأولى،دار التضامن، بغداد1964،ص 258

ب- **السياسة النقدية التوسعية** (لاتجاه التو سعي):

عكس الحالة الأولى، يلجأ البنك المركزي إلى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلـة النقديـة بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و التقليص من حدة البطالة.

ج – **الاتجاه المتعلق بالسياسة النقدية للدول النامية** :

هناك اتجاه آخر للسياسة النقدية خاص بالدول النامية، فهذه الدول تعتمـد إمـا علـى الزراعة الموسمية أو على محصول واحد أو تصدير المواد الأولية إلى الخـارج، وعليـه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدأ الزراعة وتمويل المحصول، ويقلص من حجمها عند مرحلة بيع المحصول، وهذا لحصر آثار التضخم[1].

---

[1] - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت 1981، ص 190.

المطلب الثاني: المعلومات اللازمة لتنفيذ السياسة النقدية.

تحتاج السلطة النقدية في إدارة سياستها إلى معرفة كيفية تشغيل الاقتصاد الـذي تعمـل فيه، وعن حالتها الممكنة في كل فترة، كما تحتاج إلى معرفة سلوك الوحـدات المؤسـسية التي تأثر في كامل النشاط الاقتصادي، و التي تتمثل في مايلي[1]:

- الحكومة
- قطاع العائلات
- القطاع المالي الخاص
- القطاع الغير مالي الخاص

} = القطاع الخاص

- القطاع المالي العام
- القطاع غير المالي العام
- القطاع الخارجي

} = القطاع العام

فالحكومة تلعب دوراً هاماً في توجيه الاقتـصاد وتنـشيطه مـن خـلال الـسياسات الاقتصادية التي تنفذها، فهي تفرض الضرائب وتنفق وتدعم وتقترض وتقرض، كما تقـوم بسن القوانين والتشريعات المختلفة.

وتعد ميزانية الدولة(الحكومة) الأداة التي تـستخدمها لتحقيـق أهـدافها الاقتـصادية والاجتماعية، كما أن حالة الميزانية تؤثر على وضع الاقتـصاد الكلـي وعلـى الـسيولة المحلية(عرض النقود) وعلى وضع القطاع الخارجي.

كما تؤثر الحكومة على النشاط الاقتصادي عن طريق توجيه القطاع العام بمـا فيـه قطاع الأعمال غير المالي والمالي باستثناء السلطة النقدية، من حيث نوع الإنتـاج وكميـة الموارد المخصصة له وطرق التسعير المستخدمة.

ويؤدي القطاع الخاص دورا أساسيا في الاقتصاد مـن حيـث الإنتـاج والاسـتهلاك والادخار والاستثمار،كما يؤثر على عرض النقود وعلى وضع القطـاع الخـارجي، أمـا القطاع المالي وعلى رأسه السلطة النقدية فهو يلعب دورا هاما فـي تـوفير مـا يحتاجـه الاقتصاد من تمويل.

---

[1] - **شملول حسيبة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، سنة2001، ص 9.**

فكلا من الحكومة والقطاع الخاص يقترض من الجهاز المصرفي، ويـودع مـوارده المالية لديه.

في حين يعتبر القطاع الخارجي مصدرا لما ينقص من سلع وخدمات ومنفذ لتـصريف الفائض في عرضها، إلى جانب تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل والى الخـارج.وعليـه ترتبط هده الوحدات من خلال إجراء معاملات مالية وغير مالية في كل من سوق الـسلع والخدمات وسوق العمل وسوق المال، ونظرا لكون النقود مخزنا للقيمة ووسـيلة للتبـادل، ويتم تبادلها في جميع الأسواق، فان السياسة النقدية من خلال تأثيرها على كميـة النقـود وقيمة النقود، وتؤثر في كل هده الأسواق، لذا تقوم السلطة النقدية بمراقبـة حالـة جميـع الأسواق وكذلك على المستوى الكلي[1].

[1]- صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، السياسات النقدية في الدول العربية، تحرير: علي توفيق الصادق، سلسلة بحوث، ومناقشات حلقات العمل، ابوظبي، العدد الثاني، 19996، ص 29.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية و الأغراض الوسيطية:

1- أهدافها:

عندما نتحدث عن أهداف السياسة النقدية، فإننا نعني أهدافها النهائية، إلا انه ليتم تحقيق هذه الأهداف، يتطلب مدة، لذا تقوم السلطات النقدية بمراقبة«أغراض وسيطة» تعتبر بمثابة أهداف وسيطة وترتبط ارتباطا وثيقا بأهدافها النهائية حتى تطمئن من استخدام الأدوات للوصول إلى الأهداف في الاتجاه الصحيح.

وتنقسم الأهداف النهائية إلى قسمين:**أهداف داخلية**، و تتمثل في:

- محاولة الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل والمحافظة على هذا المستوى.

- زيادة الدخل القومي عن طريق كفالة النمو الاقتصادي.

- إحكام الرقابة على التضخم النقدي.

- **أهداف خارجية**:

تتمحور حول المحافظة على قيمة النقود اتجاه العملات الأخرى (المحافظة على الاستقرار الخارجي).

فالهدف النهائي يمكن أن يكون وحيد أو متعددا، إلا انه عادة ما يتم التركيز على هدف وحيد يتمثل في محاولة التضخم خاصة في الدول الصناعية المتقدمة كألمانيا عام 1957 وفرنسا 1993[1].

2- الأغراض الوسيطية:

لا يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر مباشرة على أهدافها النهائية، لذلك يتم اللجوء إلى متغيرات(مؤشرات) أخرى يمكنها التأثير على هذه الأهداف، هي الأغراض الوسيطة التي تتبع أهمية اختيار احدها من التعامل في عالم يتميز بعدم اليقين.

---

[1] **Bul lqtion de lq Bqmaue de frqncem" Banques centrales : A quoi servent elles ? "Problémes économiques N°= 2647 de 12 Janvier 2000, p 17.**

وإضافة إلى ذلك، لهذه الأغراض الوسيطية فائدة أخرى كونها إعلان لإستراتيجية السياسية النقدية، حيث أن البنك المركزي من خلال إعلانه لهذه الأغراض الوسيطية، يريد أن يعطي للأعوان الاقتصادية إطار لتوجيه توقعاتها خاصة لمن يرغب في التدخل في سوق رؤوس الأموال و سوق الصرف.

و الشروط الواجب توفرها في الأغراض الوسيطية:

يجب أن يتوفر في الأغراض الوسيطية مجموعة من المميزات حتى نتمكن من إيصال تأثير أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي المتمثل خاصة في استقرار الأسعار، هذه الشروط هي:

-أن تكون سهلة التقييم والقياس.

-أن تكون لها علاقة واضحة ومتينة ومستقرة مع هدف السياسة النقدية.

-أن تعكس التغيرات فيها حركة الهدف في المستقبل.

-أن تكون علاقتها بالغرض التشغيلي أو الأدوات النقدية وثيقة وواضحة، حيث يمكن أن يؤثر أي منها عليه بسرعة.

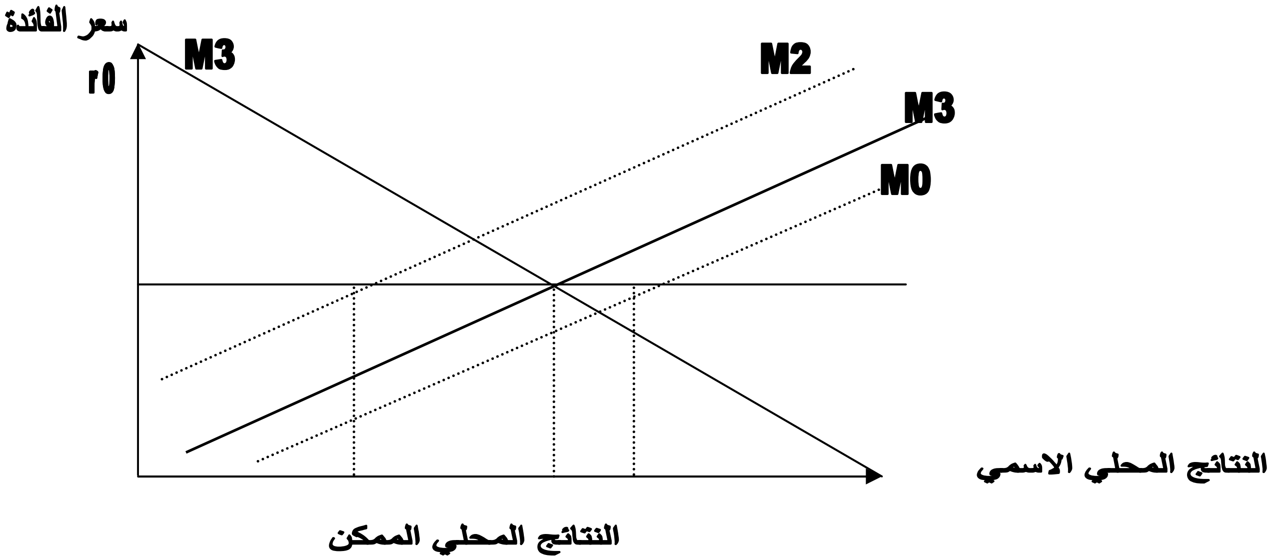
ويتم اختيار الغرض الوسيط استنادا إلى مصدر الصدمات في الاقتصاد التي يمكن ان تنجم عن سوق السلع والخدمات أو السوق النقدية، ومن الأغراض الوسيطة نذكر:

سعر صرف العملة وسعر الفائدة والمجموعات النقدية. فان كان مصدر الصدمات هو السوق النقدي فان استخدام سعر الفائدة كغرض وسيط هو الأفضل .

- **اختيار الغرض الوسيط**:

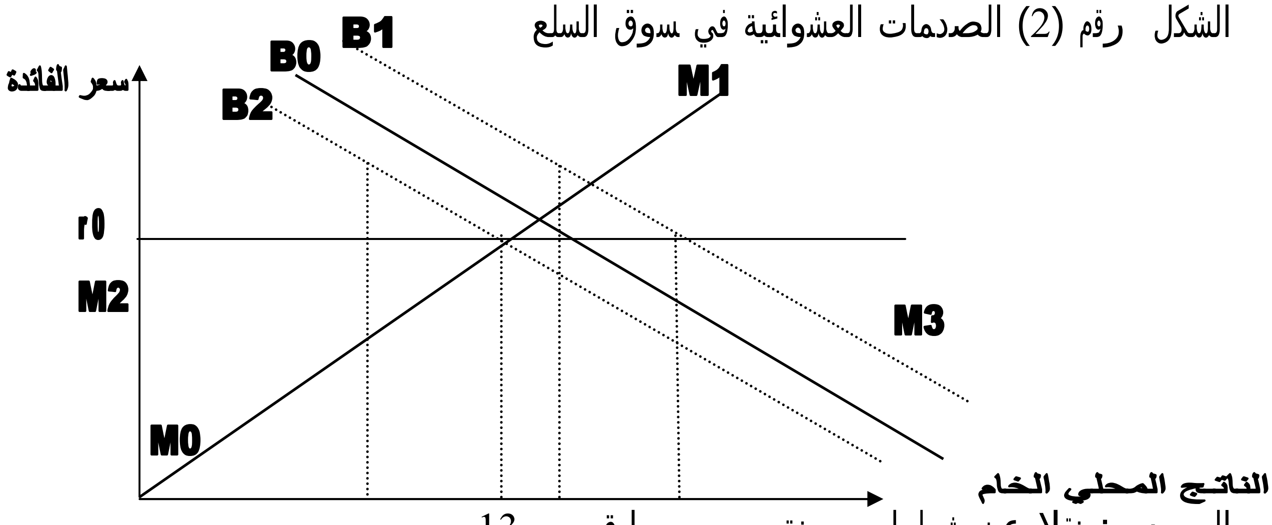
يتم اختيار السلطات النقدية للغرض الوسيط وفقا لمصدر الصدمات في الاقتصاد كما سبق وان ذكرنا .

الشكل رقم(1) الصدمات العشوائية في سوق النقد.



ملاحظة: يشير انتقال المحنى (M) بين المنحنين (M_1) و (M_2) إلى التقلبات في الـسوق النقدية.

الشكل رقم (2) الصدمات العشوائية في سوق السلع



المصدر : نقلا عن شملول حسينة، مرجع سابق، ص13

- **السوق النقدي مصدر الصدمات**:

إذا كان مصدر الصدمات في الاقتصاد هو السوق النقدي، فـان للـسلطات النقديـة خيارين هما استخدام سعر الفائدة أو متغيرات النقود الكلية (المجمعات النقديـة) كغـرض وسيط :

- فان حاولت تثبيت سعر الفائدة عند مستوى معين (r0) مثلا ،فان منحنى توازن الـسوق النقدية يكون (M3) ، ويثبت الناتج عند الناتج المحلي الممكن (بـافتراض عـدم وجـود صدمات في سوق سلع).

- أما إذا استخدمت الساطات النقدية إحدى متغيرات النقود الكلية، أي أن تقوم بتثبيـت عرض النقود(الحقيقي)، فان منحنى توازن سوق النقد يتغير بـين (M) و(M2) ويتغيـر الناتج عندئذ بين الحدود [1] إذن، في هذه الحالة يكون بين الأفضل استخدام سعر الفائـدة كغرض وسيط لأنه يمنع تماما اثر الصدمات النقدية على الاقتصاد(انظر الشكل (1))

- **سوق السلع هي مصدر الصدمات:**

في حالة كون مصدر الصدمات في الاقتصاد، هو سوق السلع(أي انتقال منحناه بـين B1 وB2) فان الساطات النقدية :

- إن حاولت تثبيت سعر الفائدة عندr0 (عرض النقود باستمرار ليساوي الطلـب)، فـان منحنى توازن السوق النقدية يكون (M2) ،أما الناتج فيتغير بين الحدود [2].

- وان حاولت تثبيت عرض النقود(الحقيقي) أي أنهـا تهـتم بإحـدى متغيـرات النقـود الكلية،فيكون منحنى توازن السوق النقد(M1) بينما يتغير النـاتج بـين اسـتخدام أحـدى متغيرات النقود الكلية، كغرض وسيط، فتثبت عرض النقود وتتجاهل التغييرات في الطلب على النقود، حيث يتفاعل سعر الفائدة مع تطورات الطلب (أي انه يرتفع كلما ارتفع الناتج ويتزايد الطلب على النقود وينخفض عند انخفاضها)، مما يحد من التقلبـات فـي القطـاع الحقيقي (أي أن نطاق تقلب أو تذبذب الناتج المحلي الإجمالي سيكون أضيق مما لو استخدم سعر الفائدة كغرض وسيط، (الشكل 2).

أ- **سعر صرف العملة مقابل العملات الأخرى.**

لقد اخذ هذا الغرض الوسيط مع بداية التسعينيات مكانة هامة جدا، فهـو يعبـر عـن الأحوال الاقتصادية لدولة ما، و بالمحافظة على سعر الصرف قريبا مـن المعـدل الـذي يضمن تعادل القدرات الشرائية عن طريق تدخل البنك المركزي في سوق الصرف مـثلا، فانه يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في التوازن الاقتصادي العام فيمكن لاي بلد أن يخفض من قيمة عملته مثلا لتشجيع صادراته كما يمكنه رفع قيمتها للتقليص من حـدة التـضخم، وهو ما يتفق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية (محاربة التضخم)[1].

---

[1] - PATAT (Jean –Pierre), monnaie, institutions monétaires et politique monétaire,op.cit. p388.

ب- سعر الفائدة:

أسعار الفائدة من أهم وسائل تأثير السياسة النقدية، لذلك يستحسن تحديد مستواها، لكن السلطات لا تستطيع تحديد سعر الفائدة لان ميكانزمات السوق النقدي هي التي تقرر ذلـك حسب قانون عرض النقود و الطلب عليها ، فان أرادت السلطات تحفيز ادخار العـائلات (لمساعدة الصناعة مثلا)، فإنها تحاول رفع معدلات الفائدة بطريقة أو أخرى، و في المقابل تحاول تخفيضه أن رغبت في النمو و الاستثمار (تكلفة الاقتـراض بالنـسبة للمؤسـسات تنخفض).

ج- المجمعات النقدية:

وهي أغراض داخلية ضرورية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في استقرار الأسعار.

وهي تدور حول تطور المجمعات النقدية المتداولة في الاقتصاد، حيث تعمل السلطات النقدية على تحديد معدل نمو للزيادة السنوية للكتلة النقدية (مثلا 6% بالنـسبة لـ ـ M_2)، وطوال السنة لا بد على السلطات النقدية أن تستخدم كل لوسائل الموجودة بحوزتها حتـى تضمن عدم تجاوز الكتلة النقدية لهذا المستوى المحدد.

المبحث الثاني:أدوات السياسة النقدية.

يستطيع البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان و بالتالي في حجم النقود المصرفية، ويستعمل عادة من اجل ذلك أدوات للتأثير على كمية الائتمان وسعره وهدفه ومن ذلك تنفيذ سياسة نقدية مرغوبة، ويختلف مدى اعتماد البنك المركزي على هـذه الأدوات بـاختلاف النظام السائد الذي يمارس فيه عمله[1] وأدوات السياسة النقدية.

هي الأسعار و الكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للـسلطة النقديـة، مثـل عناصـر ميزانياتها، أو أسعار الخصم، و التي تقوم تلك السلطة بتعديل مستوياتها، للمـساعدة فـي الوصول إلى أهدافها النهائية وتضم هذه الأدوات نوعين من الضوابط اولهمـا يتـضمن الأدوات المباشرة التي تبحث عن الحد من الكتلة النقدية التي تخلقها البنوك التجارية عنـد منحها القروض.

أما ثاني الضوابط فيشمل الأدوات غير المباشرة، والتي تهدف إلى تحديد الحجم الكلـي للائتمان المتاح دون التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات، وفيما يلي نتعـرض إلى كل نوع من هذه الأدوات على حدة مع بعض التفاصيل.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية غير مباشرة.

هناك عدة عوامل تؤثر على خزينة البنوك التجارية منها ماهو متعلق بعملياتهـا مـع الزبائن حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تؤثر على السيولة البنكية حيث تتعلق بـ :

- سحب الجمهور للأوراق النقدية.
- عمليات الصرف.
- عمليات الزبائن مع المؤسسات المنتمية إلى دائرة الخزينة.

ومنها ما هو متعلق بالبنك المركزي، حيث يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر على"النقود المركزية" و بالخصوص على جزء أساسي منها وهو" السيولة البنكية" وذلك بهدف تنظـيم وتعديل كميتها وسعرها (أي سعر الفائدة) من اجل تكيف السياسة النقدية مـع احتياجـات الاقتصاد و التقلبات الظرفية.

---

[1] - حشيش عادل، محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي و النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت 1976، ص 27.

ومنه يؤثر البنك المركزي على سيولة الجهاز المصرفي عن طريق تأثيره على الطلب على النقود المركزية بواسطة سياسة الاحتياطي الإجباري المفروض على مؤسسات القرض.

1- سياسة إعادة الخصم: سعر الخصم وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديمه القروض و خصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة.

- اثر سياسة أعادة الخصم:

يؤثر تحديد سعر الخصم و تغييره في حجم الائتمان، فإذا أراد البنك المركزي تقييده فأنه يزيد من سعر الخصم، و إذا كان يرغب في توسيعه (أو زيادته) فأنه يخفض من سعر الخصم.

كما يؤثر سعر الخصم على سعر الفائدة الذي تحدده البنوك التجارية عند منحها القروض، حيث تأخذه بعين الاعتبار، عند حسابها سعر الفائدة، فأي ارتفاع في سعر الخصم لدى البنك المركزي سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية أو التي تقررها البنوك التجارية مما يدفع العملاء الى الامتناع عن طلب القروض فيؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الائتمان بينما يتسبب انخفاض قيمة سعر الخصم في انخفاض أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية مما يشجع العملاء على الاقتراض فيزداد حجم الائتمان.

كما يؤثر سعر الخصم على كمية وسائل الدفع لدى البنوك التجارية، فهذه الأخيرة عندما تحتاج إلى السيولة غير المتوفرة لديها، تطلب من البنك المركزي إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية التي بحوزتها فتتوفر لديها أصول نقدية سائلة لازمة لخلق الائتمان، فان كان سعر الخصم منخفضا فانه يشجعها على تحويل جزء من أصولها إلى نقود قانونية فتزداد إمكانيتها في خلق نقود الودائع و بالتالي في خلق الائتمان، بينما إن كان مرتفعا فانه يدفعها إلى الامتناع عن طلب إعادة الخصم .

- **فعالية سياسة إعادة الخصم**:

في ظل نظام العولمة و اتساع نشاط البنوك التجارية هذا مما يقلل من فعالية إعادة الخصم و هو كونها محدودة الأثر إذا كانت البنوك التجارية في غنى عن البنك المركزي بسبب وفرة الأرصدة النقدية العاطلة لديها، أو بسبب وجود مصادر أخرى تعود إليها عند الحاجة إلى السيولة كرؤوس الأموال الأجنبية القادمة من الخارج بغرض التوظيف، أو توفير المشروعات على نقود سائلة في شكل احتياطات مخصصة للتمويل الذاتي، مما يجعل رفع سعر الخصم لا يؤثر على مقدرة السوق النقدية في توفير النقود السائلة و بالتالي على زيادة الائتمان.

كما آن رفع سعر الفائدة يزيد من اداعات الأفراد والمشروعات للحصول على عوائد مرتفعة فيزيد من سيولة البنوك التجارية ويجعلها قادرة على منح قروض فتكون في غنى على البنك المركزي.

وعليه يمكن القول أن سياسة إعادة الخصم هي أداة من أدوات السياسة النقدية التي تؤثر على أسعار الفائدة وحجم الائتمان والسوق النقدية، لكنها تبقى محدودة الاثر، لذلك تحتاج الى وسائل أخرى مكملة لتحقيق فعالية اكبر وتتوقف فاعلية سياسة إعادة الخصم على مدى اتساع سوق النقد والخصم وأهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية في عمليات النشاط الاقتصادي الذي يستخدم ائتمان البنوك في تمويله وحالة النشاط الاقتصادي، ومدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على الموارد النقدية .

2- **سياسة التدخل في السوق المفتوحة**:

***تعريف**:

هذا النوع من العمليات على سيولة البنك و يتضمن جلب أو سحب إجمالي للنقود المركزية للسوق، فالبنك المركزي هنا لا يتعامل مع بنك معين وإنما مع كل السوق، وهي موجهة لتعديل تقلبات أسعار الفائدة يومياً [1] ، إذا لم تتوافق هذه الأخيرة مع السياسة التي يرغب البنك تطبيقها بمرونة اكبر مما هي عليه مع سياسة إعادة الخصم .

- **فاعلية سياسة السوق المفتوحة**:

تتوقف فاعلية سياسة السوق المفتوحة على مدى نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل، ويتوقف ذلك على إرادة البنك المركزي من جهة، ووجود أسواق المال متقدمة تقدماً كبيراً وتعمل على نطاق واسع، أو بعبارة أخرى أن تكون ذات طاقة كبيرة حتى تستطيع أن تستوعب هذه العمليات دون أن يصيبها انهيار من جهة أخرى[2].

لذلك نجد هذا النوع من التدخل أكثر انتشارا في الدول الانجلو ساكسونية أين ساهم الحجم ألميزاني المتراكم منذ سنوات عديدة في خلق سوق واسعة للأصول العمومية.

---

[1] **PATAT (Jean –Pierre), monnaie, istutations finaneciéres et politique ,op.cik. p410.**

[2] **- عوض فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود و التوازن النقدي، طبعة معدلة، المطبعة العربية الحديثة العباسية مصر، 1976، ص 168.**

ومما يميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة إعادة الخصم انـه فـي الأول البنـك المركزي هو الذي يبادر بهذه العمليات بينما في الثانية المؤسسات المالية هي التي تقـرر متى وكم يتم الاقتراض، كما انه يمكن للبنك المركزي آن يقوم بعمليات السوق المفتوحـة سواء في السوق الأولية أين يقوم بإصدارات جديدة مثلاً، آو في السوق الثانية أين يـشتري ويبيع السندات المتوفرة ، وعادةً ما تفصل البنوك المركزية هذه السوق في الدول التي لديها سوق ثانوية متطورة.

3- سياسة الاحتياطي الإجباري:

*** تعريف**:
هي من أهم الوسائل الحديثة التي تلجأ أليها البنوك المركزية للتأثير على سياسة البنوك التجارية و منه على مقدرتها في تقديم الائتمان.

- **فاعلية التغير الاحتياطي الإجباري** :

من الملاحظ أن تغير معدل الاحتياطي الإجباري يحدث عدة مرات في فترات قصيرة نسبياً وفقاً لإرادة البنك المركزي في إعادة التوازن إلى السوق النقدية أو لمواجهة تقلبـات السوق المحلي ككل والذي يمر بعدة مراحل، وهو يؤثر في جميع البنوك التجارية على حد سواء و ينشىء في ميزانياتها تغيرات خلال إعدادها لها وإعداد التوقعات فيما يتعلق بكمية ودائعها وأوجه الإنفاق المختلفة، مع العلم أن عملية الإيداع و السحب هي بـذاتها عمليـة دورية ومتجددة قد تحقق توازن السوق النقدية ، فلا يعمل تغيير الاحتياطي الإجبـاري إلا على خلق تقلبات إضافية.

المطلب الثاني:الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

تهدف هذه الأدوات إلى الحد من حرية المؤسسات المالية لممارسة بعض النـشاطات كما وكيفا، وهي مستعملة بكثرة نظراً للاعتقاد بان التداخلات في السوق لا تسمح بتحقيـق الأهداف المرجوة، مثلا إذا أراد بنك مركزي الحد من تزايد القروض البنكية(بسرعة) فانه يمكنه تحقيق ذلك لاتخاذ إجراءات من اجل رفع معدلات الفائدة عن طريق زيـادة نـسبة الاحتياطات الإجبارية، وعليه وان لم يتأثر المقترضون بسرعة بالارتفـاع الطفيـف فـي أسعار الفائدة يكون من الضروري رفع هذه الأسعار بطريقة أخرى للحصول على النتيجة المرغوبة، ومن الأدوات المباشرة الأكثر استعمالاً نذكر:

أ- تأطير القروض:

هو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية، بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الزبائن، فعلى هذه البنوك أن تحترم نسبة معينة عند الارتفاع السنوي للقروض التي تمنحها للزبائن، وهكذا من سنة لأخرى يجب أن لا يتجاوز ارتفـاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها الـسلطات النقديـة، وفـي حالـة تجاوزها من طرف بنك أو بعض البنوك تطبق عليها عقوبات كان تكلفها احتياجاتها مـن النقود المركزية كثيراً.

وهكذا يوضع حدود لتوزيع البنوك التجاريـة للقـروض علـى مختلـف الأعـوان الاقتصادية، يتباطئ خلق النقود، وقد يصبح القسم السوقي الـذي يكونـه قطـاع البنـوك التجاري محدوداً وثابتاً مما يترك الفرصة للمؤسسات الماليـة غيـر المـصرفية لجلـب المودعين والمقترضين.

ت- **التنظيم الانتقائي للقروض**:

تتضمن هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تسهيل الحصول على أنـوع خاصـة مـن القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى ، وهي تأخذ عـادة شـكل سـقوف لقـروض مخصصة لأهداف معينة ، وحسب هذا الإجراء ، يجب على المقترضين أن يساهموا بجزء من أموالهم الخاصة في التمويل .

ويتمثل الهدف الأساسي بهذه الحدود العليا في التأثير على اتجاه القـروض ومنـه توجيـه الموارد الاقتصادية إلى الاستخدامات المرغوب فيها. كما يمكن لهذه السياسة أن تعمل على تحديد استحقاق القروض الموجهة لاستعمالات خاصة (معينة) وكذالك مبالغ ، وعلى تحديد مبلغ القرض الذي يجب على البنوك التجارية تقديمه إلى فئات محدودة من المقترضـين ، كما تعمل على التعريف بأنواع القروض ممنوعة التقديم إطلاقا.

ولقد وضعت سياسة سقوف القرض بصفة عامة في الدول التي تميل فيها البنـوك إلـى تفضيل التجارة الخارجية أو العقارية ، التصرف الذي من شانه أن يؤثر سلبا على الزراعة والصناعة المحلية.

كما تشكل عائقا أمام القضاء على التضخم لأنها تدفع إلى زيادة المديونية ويمكنها تحفيز ارتفاع الأسعار في عدة قطاعات .

كما تطرح مشاكل إدارية مهمة ، حيث يمكن للمقترضين الأوائل في الفترة الطويلـة آن يقوموا بتحويل رؤوس أموالهم من النشاطات ذات الأولوية الكبرى إلى النـشاطات الأقـل أهمية التي لا تقدم لها قروضا ، كما يمكن أن يصير المقترضون ذوي الأوليـة أنفـسهم (في الحصول على القروض) وسطاء بين البنوك والمقترضين الآخرين .

ج- تنظيم معدلات الفائدة :

يسعى الجهاز المصرفي من خلال توسيع ائتمانه، إلى أن تكون الفوائد التي يحصل عليها من وراء منح القروض ، اكبر من التكلفة التي يتحملها عند تسييره لهذه القروض ، وخاصة عندما يقترض في شكل نقود مركزية من اجل إتمام هذه القروض .

وبصفة عامة تكمل سلبيات الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في سوء توزع الموارد إذا استعملت هذه الأدوات لفترة طويلة ، إلى جانب أن تحديد سقف للقرض البنكي من شأنه أن يدفع المقترضين إلى التخلي عن النظام المصرفي ، واللجوء مباشرة للاقتراض من المقترضين غير الماليين أو من المؤسسات المالية غير المصرفية ، وهذا الإقصاء للوساطة البنكية يتعارض مع الهدف الأول لهذا التعديل (أي تاطير القروض أو وضع سقف لمنح القروض البنكية).

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه السياسة النقدية :

أن السياسة النقدية في ظل العولمة تواجهها عدة تحديات نظرا لاتساع حجم السوق النقدية وتعدد المشاريع الاستثمارية وتباينها ومن بين هذه التحديات نذكر مايلي:

المطلب الأول: التوفيق بين أهداف السياسة النقدية .

نذكر أن من أهداف السياسة النقدية :
استقرار الأسعار
- التوظيف الكامل .
- استقرار الصرف الأجنبي .
- النمو الاقتصادي .

فالمشكلة الأساسية التي تواجه السياسة النقدية ، هي عدم القدرة على تحقيق كل هذه الأهداف السابقة دفعة واحدة ، فهذه الأهداف تتميز بأنها متعارضة ومتناقضة في أحيان كثيرة ، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل دليل على هذا التعارض .

فإذا كانت هناك بطالة تزيد عن المعدل المرغوب ، فان تسهيل القروض والائتمان يعتبر حلا ملائما لحث الطلب لرفع التوظيف ، لكن هذه الزيادة في الطلب قد تؤدي بآثار توسعية تضخمية ، تؤدي إلى رفع مستوى الأسعار ، وهناك تعارض أيضا بين هدف النمو واستقرار الأسعار في الآجال القصيرة فتجنب التضخم ، قد يتطلب رفع معدلات البطالة وكلما توفر بالمشروعات طاقة عاطلة أو زائدة مع ارتفاع الأسعار، كلما انخفض الحافز للاستثمار[1].

[1] - **سعيد عبد العليم عمارة: السياسة النقدية و الاستقرار و التوازن الاقتصادي: كلية التجارة وإدارة الأعمال: جامعة حلوان،ص 5.**

المطلب الثاني: تعارض دور السياسة النقدية مع سياسة الحكومة:

أن الهدف الأساسي من دور السياسة النقدية ، في التوظيف والنمو، في صياغتها على نحو معين أو تعديلها بشكل ما ،هو تمكينها من التفاعل مع السياسات الاقتصادية الأخرى ، لتساهم بدورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية، وعادة مـا تتطلـب الأزمـات و الاختلالات صياغة خاصة للسياسة النقدية، و بالتأكيد على رؤية كينز فـي دور الـسياسة النقدية في التوظيف و الاستقرار و النمو نجد الحقائق التالية:

الحكومة (السلطة النقدية) هي التي تحدد عرض النقود(العملات، نقـود الودائـع)، فهي تملك التأثير من خلال ذلك على الدورات و الأزمات، و من ثمة تأثر فـي تعـديلات التوظيف، فالحكومة في مركز يسمح لها أن تطلب من البنك المركزي إصدار نقود جديـدة لتمويل عجزها ، ومن هذا المنطلق فان دور السياسة النقدية يتراجع تأثيره أمـام سياسـة الحكومة ذات السلطة مركز القرار.

المطلب الثالث: تحديات تواجه الجهاز المصرفي :

في ظل نظام العولمة تواجه العمل المصرفي بعض التحديات منها :

- **أولا**: في ظل التكيف مع عملية تحرير الخدمات المالية الدولية، وفي ضوء عراقة الخبرة الدولية المصرفية لبعض البلدان، وحداثتها نسبيا في دول أخرى، خاصة في الكثيـر مـن الدول النامية، لذا سوف تقع على البنوك لهذه الدول مهمة الاستفادة الكاملة من تكنولوجيـا الخدمات المالية الدولية، سواء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المـستخدمة في مجال العمليات المصرفية، و الإدارة و التسويق للخدمات المصرفية.

- **ثانيا**: أن التكيف مع المعطيات التكنولوجية الحديثة و المتسارعة التطور في مجال العمل المصرفي ليس في حد ذاته كافيا ، بل يتعين على بنوك هذه الدول أن تسعى إلى الابتكار و التحديث في مجال الأدوات المالية، و الاستثمارية الجديدة، حتى تواكب وتنافس البنـوك العالمية في هذا المجال، وبذلك تبقي على عملائها الحاليين، وتجذب إليها عملاء جدد.

- **ثالثـا**: حتى تتعاظم الفائدة من التكنولوجيا الحديثة و إدخال أدوات ماليـة واسـتثمارية جديدة، فانه يتعين تحقيق مزيدا من التحرير للعمل المصرفي وذلك بازلت أية عوائق قد تحد من انطلاقته المنشودة حتى يستطيع أن ينافس بكفاءة و اقتدار ليس فـي الأسـواق المحلية فحسب، بل في السوق العالمية أيضا.

ومما سبق يمكن تلخيص التحديات الرئيسية التي تواجه النظام المصرفي لبعض البلدان في المستقل المنظور يتمثل فيـما يلي:

- التقدم التكنولوجي
- الابتكار والتحديث
- مزيد من التحرير

وتمثل هذه التحديات الثلاثة ، فضلا عن متانة المركز المالي للبنوك المحلية المقومات الأساسية اللازمة لتحقيق اندماج المعاملات المصرفية للبلدان حديثة العهدا بالتكنولوجيا في المعاملات المصرفية العالمية.

بيد أن مواجهة التحديات المشار إليها يتطلب من بين عوامل أخرى- عمالة مدريـة، ماهرة ، قادرة على التعامل مع استخدام التكنولوجيا الحديثة المتسارعة التطوير في مجـال المعلومات والعمليات المصرفية وإدارة المخاطر، ويمكن توفير هذه العمالة إما باسـتخدام عمالة جديدة أو تدريب الكوادر الحالية بما يتفق مع المستويات المطلوبـة مـن المهـارة والكفاءة لدفع النشاط المصرفي إلى الأمام كمـًا ونوعًا.

المبحث الرابع: اليورو والنظام النقدي الدولي في ظل العولمة .

يعتبر إدخال اليورو حدثا رئيسيا في الاقتصاد العالمي ، وفي تطبيق النظام النقدي الدولي – ونظرا للقوة التي تمثلها اقتصاديات دول الجماعة الأوربية ، سيتيح له هذا الثقل للعب ادوار مهمة في النظام ، فظهور اليورو من شأنه التقليل من تقلبات أسعار الصرف للعملات الرئيسية في النظام ، فضلا عن الدور الذي سيلعبه هذا الاستقرار على نمو التجارة بين دول منطقة اليورو، مما يجعلها في معزل عن الأزمات التي يعرفها النظام .

وفي هذا المبحث سنحاول إظهار العلاقة الموجودة بين النظم النقدية الإقليمية ونظام النقد الدولي ، وتدعيات إنشاء العملة الأوروبية على النظام النقدي الدولي .

المطلب الأول: النظام النقدي المحلي والنظام النقدي الدولي.

لا يختلف النظام النقدي الدولي عن النظام النقدي المحلي، باعتبار أن هذا الأخير يتكون من أربعة عناصر أساسية هي :

عملة وطنية تتمتع بالقبول العام ، نظام مصرفي ، سياسة إئتمائية مهمتها رقابة و توجيه التدفقات النقدية داخل الدولة، فضلا عن توفر بنك مركزي مهمته تنفيذ السياسة النقدية و الائتمائية، ونفس الشئ يقال بالنسبة لنظام النقد الدولي مع وجود اختلاف في طبيعة الوظائف التي تؤديها هذه العناصر وكيفية عملها في الواقع العملي .

وهذه الاختلافات والفرو قات تجد جذورها الحقيقية في الاختلاف القائم بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية- خارج الدولة – وتتمثل أهم هذه الفرو قات فيما يلي[1]:

1- **من حيث السلطة التي تتحكم في عرض النقود** :

إن الفارق الجوهري بين نظام النقد المحلي ونظام النقد الدولي ، يكمن في غياب السلطة العالمية المركزية التي يمكنها أن تشرف على السير الحسن للنظام عكس ما يتوفر عليه نظام النقد المحلي، في اعتماده على بنك مركزي كسلطة تتولى تنفيذ السياسة النقدية والائتمانية متحكما بذلك في الكتلة النقدية توسعا وانكماشا تماشيا مع الظروف التي يمر بها الاقتصاد المحلي بما يدعم استقرار العملة المحلية ، ورغم توفر النظام النقدي الدولي على مؤسسة تسهر على السير للنظام متمثلة في صندوق النقد الدولي ، إلا أنه لا يرقى إلى مستوى بنك مركزي دولي يتحكم في عرض النقود على المستوى العالمي .

[1] - **زكي رمزي ، الاحتياطيات الدولية و الأزمة الاقتصادية في الدول النامية، ص 52**

2- من حيث القيمة الداخلية والقيمة الخارجية للنقود:

لم يكن هذا المشكل مطروحا حين سادت قاعدة الذهب ، بحيث أن قيمة العملة تحـدد بمقدار معين من الذهب ، لذا فقد كان سعر صرف العملة ثابتاً يعكس قيمة العملة الداخليـة مقارنة بالعملات الأخرى ، باعتبار أن سعر الصرف هو العلاقة التـي تـربط الاقتـصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، وبعد التخلي عن قاعدة الذهب أصبحت إمكانية اختلاف قيمـة العملة الداخلية عن القيمة الخارجية أمرا وارداً ، حيث لم تعد قيمة العملة الخارجية تعكس قيمتها الداخلية التي يفترض أن يحددها عرضها والطلب عليها .

3- من حيث تسوية الديون : وهي الكيفية التي يتم بها تسوية الحقوق والديون في التجارة الخارجية وتسويتها في التجارة الدولية ، ففي الحالة الأولى يتم استخدام العملة الوطنية ، أما في الحالة الثانية إي على النطاق العالمي فيتم تسوية هذه المعاملات بالعملة الدولية المقبولة متمثلة في بعض العملات القوية من الناحية الاقتصادية ، والقابلة للتحويـل إلـى بعـضها البعض ،أو القابلة للتحويل إلى ذهب .

ومنه فالنظام النقدي الدولي هو ذلك النظام الذي يحدد العلاقة بين النظم النقدية المحلية بما يكفل استمرار و استقرار العلاقات النقدية بين الدول بما يدعم فعالية التجارة الدولية متعددة الأطراف ، إلا أن هذه الآليات والتنظيمات قد تعترضها عوائق (مشاكل،أزمات) تحد مـن فعاليتها في تأمين واستقرار العلاقات الدولية ، مما يفتح المجال لتكوين نظم نقدية إقليميـة تعمل على استقرار هذه العلاقات بما يجعلها بمعزل عن الفوضى التي يتعرض لها النظـام خاصة مع عجز الإصلاحات التي عرفها ، والتي كانت مخيبة للآمال فيما يخـص رفـع كفاءة النظام في معالجة ألازمات التي قد يتعرض لها .

المطلب الثاني: النظام النقدي الدولي والنظام النقدي الإقليمي:

إن ظهور النظم النقدية الإقليمية يأتي في العادة بغية تحقيق أهداف اقتـصادية باعتبارهـا جزءا مهما من التعاون الاقتصادي فيما بين مجموعة من الدول في منطقة معينة من العالم ، فقد يتاح لها هامشا للعمل عندما لا يعمل النظام النقدي الدولي على أداء وظيفـة بـشكل مرضي ، حيث تتاح لها فرصة البقاء وأداء وظائفها بما تخدم مصلح الدول المشكلة لهـا ، وخاصة فيما يتعلق باستقرار أسعار صرف عملاتها ، واحتمال عـدوى ألازمـات إلـى اقتصادياتها باعتبارها تتيح لها إمكانية عزل علاقتها عن سياق الفوضى الخاصـة خـارج نطاق النظام ، والنظام الدولي ككل .

ولقد ساعد استحداث اليورو على حماية دول أوروبا من الاضـطربات التـي شـهد تهـا الأسواق المالية الدولية ، فقد أدى استحداثه إلى إزالة مصدر هام من مـصادر الـصدمات غير المتناسقة داخل الإتحاد متمثلة في الاضطرابات النقدية وعدم التناسق في الـسياسات المالية والنقدية بين هذه الدول .

إن الظروف السائدة التي ميزت نهاية القرن العشرين من ميل بارز نحو عولمة الاقتـصاد وشموليته وما صاحب ذلك من تشكيل أقطاب و تكتلات اقتصادية وسياسية كبـرى ، مـن أجل المنافسة وفرض الوجود في الاقتصاد العالمي ، وما ميز الفترة ذاتهـا مـن تـرابط للأسواق المالية وتشابك عملياتها ، وازدياد معدل تكرار ألازمات النقدية والمالية وسرعة انتشار آثار انتقالها إلى بقية دول العالم في ظل ما يعرف بالاعتماد المتبادل .وتهدف الدول من تشكلها لهذه الأقطاب الى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

1-الحد من اختلاف معدلات البطالة في الإقليم.

2-التضخم المالي .

3-الحد من تزايد حجم بعض الأقاليم عما هو امثل.

4-ترتيبات إقليمية لمواجهة ألازمات التي قد تعترضها .

5-إنشاء آليات دفاع إقليمية لمواجهة ظروف عدم الاستقرار.

المطلب الثالث : اليورو و صندوق النقد الدولي:

إن التغيرات التي يعرفها النظام النقدي الدولي في ظل موجـات العولمـة و ظهـور التكتلات الاقتصادية و النقدية ،لا بد و ان تنعكس على عمل صندوق النقـد الـدولي ، و ظهور اليورو اخذ هذه التغيرات . و السؤال الذي يطرح هنا ، ما هي كيفية التعامـل مـع الدول الأحد عشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي النقدي و التي تخلت عـن أداة سـعر الصرف و تنفيذ سياساتها النقدية ، في حين تبقى موازين مدفوعاتها عرضة للاختلالات و ألازمات مما سيحتم على صندوق النقد الدولي بوصفه المسؤول عن السير الحسن للنظام ، ضرورة التأقلم مع المستحدثات في النظام ، ففي مثل هذه الاتحاديـات لا يعـرف معنـى لمفهوم عرض النقود الوطنية ، حيث يـصبح التمويـل الحكـومي – خاصـة متطلبـات الاقتراض الحكومي الداخلي - هو السبيل الوحيد للتأثير على الطلب ، و ربمـا سـيتاح للصندوق يوما ما الفرصة لتطبيق إجراءاته في أوروبا ، إذا وجد عضو في الاتحاد انه من الضروري الاستفادة من تدابيره لدعم ميزان مدفوعا ته .،وخاصة تلك التي عانت مـشقة الوصول إلى معايير التقارب كأسبانيا و فرنسا .

و هكذا و بعد إصدار اليورو والذي يتمتع بالاستقرار ، الشيء الذي لا محال يـدعم فـي الأخير استقرار وحدة حقوق السحب الخاصة ، رغم السلوكات التي انتهجتها بعض الـدول المشاركة في النظام النقدي الدولي التي جاءت لتكريس الدور الهامشي لوحـدات الـسحب الخاصة ، من هذه التصرفات تواجه الدول العربية بعد الأزمات النفطيـة سـنة 1973 ، لتكوين احتياطياتها من العملات الصعبة ، بدلا من الاعتماد على وحدات السحب الخاصة ، واما التصرف الثاني فقد جاء من الدول المتطورة في آلية الصرف الأوروبية - النظـام النقدي الأوربي – عندما لم تعتمد على وحدات حقوق السحب الخاصة من ضـمن أدوات الاحتياطي لإصدار وحدة النقد الأوروبية اللايكو .

و أمام هذا التهميش الذي تعرضت له وحدات حقوق السحب الخاصة التـي تعتبـر احـد الأدوات الأساسية للصندوق النقد الدولي ، يحق الاستفسار عن مصيرها في المستقبل عمـا إذا كان وجودها ضروري للنظام النقدي الدولي ، و بالتالي الاستفادة منهـا بعـدما تأكـد استحالة تحويلها من اعتماد مشروط إلى عملة دولية ، فهل إصدار اليورو فرصة إلى إعادة هيكلتها ، لتعكس التغيرات التي يعرفها و سيعرفها النظام لتصبح صمام آمـان لأي انـزلا قات النظام النقدي الدولي ، بوصفها عملة تعكس القوى الفاعلة في النظام؟

الفصل الرابع

مسار السياسة النقدية في الجزائر و المتطلبات الجديدة

المبحث الأول : الإجراءات المتخذة و الاتفاقيات المبرمة .
المبحث الثاني: نسبة الاستفادة من رؤوس الأموال الدولية.
المبحث الثالث: أثار استقلالية البنك المركزي على مسار السياسة النقدية.
المبحث الرابع: الآثار المرتقبة في المجال المالي.

الفصل الرابع : مسار السياسة النقدية في الجزائر والمتطلبات الجديدة:

تـمـهـيـد:

إن المتبع لمسار السياسة النقدية والوضع النقدي والمالي الجزائري،يجد أن الجزائر قد وصلت في بداية سنة 1994 إلى حافة الاختناق المالي،نتيجة الإفراط في الاقتراض قصير الأجل، الذي تبعه الانخفاض الحاد في سعر البترول سـنة 1986، ومنـذ افريـل 1994 شرعت الجزائر في إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي، مدتها الإجماليـة 4 سـنوات، مرفقتين باتفاقيات إعادة جدولة الديون الخارجية لدى نادي باريس(فيمـا يتعلـق بالـديون الخارجية العمومية) ولدى نادي لندن(فيما يتعلق بالديون المـصرفية) ، وقـد سـبق هـذه الاتفاقيات اتفاقية في سنة1989 وأخرى في سنة1991، وعلى هذا الأساس وفي ظل النظام العالمي الجديد يترتب على الجزائر اتخاذ كـل الإجـراءات اللازمـة لمواكبـة الانفتـاح الاقتصادي والاستفادة من أجابية العولمة والتصدي لسلبياتها.
وسنتناول هذا الفصل في أربع مباحث المبحث الأول الإجـراءات المتخـذة مـن طـرف السلطات، وفي المبحث الثاني نسبة الاستفادة من رؤوس الأموال الدولية.

المبحث الأول: الإجراءات المتخذة والاتفاقات المبرمة:

بما أن الاقتصاد الجزائري هو دائما شديد الحساسية لتقلبات أسعار البترول، فانه مـن الملائم الاحتراز ضد هذه المخاطر، الناتجة عن تقلبات أسعار البترول والعولمـة، وفـي انتظار أن يأتي هذا الضمان من تغير عميق لهيكل الجهاز الإنتاج، فان إجراءات وقائية قد اتخذت في ميدان الميزانية وكذا في المجال النقدي.

المطلب الأول: أنواع الإجراءات المتخذة:

1- في مجال الميزانية:

في هذا المجال كإجراء تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يكون أداة ذات أهمية كبرى والذي يجب تعزيز مصداقيته، بالضبط في الوقت الذي يرتفع فيه سـعر البتـرول، وهذا ما سمح بتراكم الادخار المالي للدولة، وفي المجال النقدي هناك مجموعة من التدابير تم اتخاذها في السنوات الأخيرة (1999-2001) و التي تسمح بإعادة تكـون الاحتيـاطي عندما يرتفع سعر البترول، وهذا ما يسمح بالاحتراس ضـد أيـة صـدمة بتـرول(مثـل صدمة1998)، وكذا باستمرارية وتحسن ميزان المدفوعات، إذ أن هذه الاستمرارية وهـذا التحسن ضروريان لخلق مناخ ملائم للاستثمار والنمو.

وبعد اتخاذ هذه الإجراءات الوقائية للاقتصاد، فانه تبقى موارد متوفرة لدفع ديناميكية النمو في مجال الميزانية، من خلال توسع نفقات التجهيز لمشاريع أحسن استهدافاً وأفضل متابعة.

2- في المجال المالي:

إن اقتصاد السوق لا يمكن أن يتطور ويعطي ثماره من النمو، إذا ما بقي القرار العمومي خاضعاً لثقافة الاقتصاد المسير إداريا، كما هو الحال منذ سنوات عديدة، حيث ليس هناك مستوى للموارد، وليس هناك استمرارية اقتصاد كلي، يمكن أن يضمن النمو دون إدخال ترشيد إدارة الشؤون العمومية ضمن ثقافة الدولة، ولكي تجد الموارد المتوفرة أمامها مسائل فعالية النفقات العمومية اتخذت الإجراءات التالية:

- ضرورة تسديد الخزينة لبعض المتأخرات في الدفع وتسديد خدمة الدين الناتج عن تطهير محفظات البنوك.

- رفع مستوى الادخار المالي بوتيرة يمكن أن تكون متزايدة، وان تعبأ عن طريق ترقية الأدوات المالية ومكافأة مالية جذابة.

- تحسين السيولة المصرفية ووضع السوق النقدية ما بين البنوك.

- توفر تمويلات متعددة الأطراف ومن مؤسسات جهوية، هذه التمويلات يمكن تسيرها من قبل البنوك.

- استمرارية تخفيض معدلات الفائدة من اجل توفير إطار ملائم لتحسين دائم للموارد.

- الترخيص بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية لغير المقيمين.

- إصدار سندات من الشركات القابلة للاستمرار وكذا التسجيل في البورصة.

3- في مجال المبادلات:

تتمثل الإجراءات المتخذة في هذا المجال في ما يلي:

- العمل على الحد من نمو الكتلة النقدية.

- تطبيق قانون 89-12 المتعلق بالمنافسة والأسعار.

- تخفيف التعريفة الجمركية.

في إطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عمدة الجزائر في 1991/09/30 إلى تبني إجراءات جديدة تنص على:

- تخفيض قيمة الدينار من18.5 الى22.5 دينار للدولار
- رفع سعر الفائدة حتى يصبح موجبا بالقيمة الحقيقية.
- العمل على تحقيق رصيد موازي في حدود4.9٪ من الناتج المحلي الخام.
- رفع الدعم عن أسعار السلع والخدمات.

كل هذه الإجراءات، تندرج في إطار التصدي إلى الاندماج في النظام العالمي الجديد، تحت ظل العولمة، التي من مظاهرها المنظمة العالمية للتجارة التي هي اليوم أهم مؤسـسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية.

المطلب الثاني: اتفاقية التمويل الموسع 1995-1998 :

يعتبر برنامج التمويل برنامجا متوسـط المـدى، مدتـه3 سـنوات أي ابتـداء مـن افريل1995 إلى غاية مارس1998، تحـصلت الجزائـر بموجبـه علـى قـرض قـدر بـ:1169.28 دج وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل127.9 % من حصة الجزائـر في الصندوق، قسم هذا المبلغ إلى دفعات ،حيث يتم تحديد الأولى بمجرد الموافقـة علـى رسالة البنية المتضمنة برامج التصحيح الهيكلي.

لقد كانت أهداف اتفاقية التمويل الموسع تدور حول مجموعة من النقاط أهمها[1]:

أ- تحقيق نسبة عالية من النمو، حيث تسعى السلطات إلى تحقيق معدل حقيقي متوسـط للناتج المحلي الخام خارج المحروقات يعادل5% خلال فترة البرنامج، وهـذا قـصد امتصاص فائض اليد العاملة.

ب- الوصول بمعدل تضخم إلى نفس مستوى معدل التضخم في الدول الصناعية.

ج- تقليص أثار التصحيح الهيكلي على الطبقات المحرومة.

د- التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري، وذالك لانتقال العجز من6.9% من الناتج الداخلي الخام لسنة1995/1994 إلى 2.2 % لسنة 1998/1997 .

---

[1] **الجوذي جميلة، ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة، رسالة ماجيستر، السنة الجامعية 2001/2000، ص 152**

هـ- العمل على استقرار أسعار الصرف والسعي من اجل تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات التجارية الخارجية.

و- رفع القيود الجمركية وتحرير التجارة الخارجية.

ز- ترقيـة الادخـار الـوطني بـ ـ :5.5% نقطـة بالنـسبة للنـاتج الـداخلي الخـام للفترة1995/1994 و1998/1997.

ح- توجيه الجهود نحو توزيع الموارد.

أما عن الإجراءات المتخذة لتحقيق هذه الأهداف:

1- انتهاج سياسة ميزانية محكمة لتحقيق فائض ابتدءاً من1996-1997 ، ومن اجل ذلـك سطر البرنامج الحكومي زيادة إيرادات الدولة في الفترة الممتدة بـين سـنة 1995/1994 و1998/1997بـ 10,5% من الناتج الخام، وانخفاض النفقات بـ 1,50 %.

2- انتهاج سياسة نقدية محكمة وذلك لتقليص التضخم وتحفيز الأعـوان الاقتـصادية مـن خلال[1]:

أ- إدخال عمليات الورق المفتوحة في الورق النقدية.

ب- إنشاء البورصة.

ج- تطبيق أسعار فائدة موجبة.

3- إصلاح القطاع العام وتطوير التجارة وإنشاء الشركات القابضة.

4- تحسين نظام الحماية الاجتماعية،وذلك عن طريق:

أ- إنشاء الصندوق الوطني لتشغيل الشباب.

ب- وضع نظام لتأمين البطالة .

ج- التركيز على الاستثمار الخاص.

[1] نفس المرجع السابق، ص 155،154.

المطلب الثالث: ألإجراءات الناتجة عن اتفاق افريل1994.

بداية من سنة 1994 ،ازدادت الوضعية الاقتصادية تأزما أمام مواجهـة العولمـة، لجأت الجزائر إلى عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي ، يهدف إلى:

- العودة إلى النمو الاقتصادي.

- تشجيع الاستثمار وتوفير مناصب الشغل.

- الوصول بنمو الناتج المحلي إلى معدل مستهدف3% سنة 1993 و6% سـنة1996 لتحقيق هذه الأهداف تتخذ الإجراءات التالية:

1- تخفيض قيمة الدينار بـ40.17% ، قصد تحديد نظام التجارة الخارجية.

2- وضع برنامج تحديد التجارة الخارجية.

3- العمل على تقليص عجز الميزانية إلى مستوى 33 % من الناتج المحلي الخام.

4- إدخال نظام الشبكة الاجتماعية في العمومية.

5- تأسيس صندوق البطالة.

6- متابعة تحرير نظام الأسعار و ذلك بالمرور من نظام الأسعار القـصوى إلـى نظام الهوامش القصوى إلى نظام الأسعار الحرة.

7- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15 % ومعدل تدخل البنك المركزي فـي الـورق النقدية بـ20%.

بالإضافة إلي إجراءات سابقة،فان قانون المالية لـسنة 1995، يتـضمن مجموعـة مـن الإجراءات أهمها تقليص مجالات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية و الاستفادة من رؤوس الأموال الدولية:

يعتبر الاستثمار الأجنبي احد الموارد المالية، في إطار التغيرات الجارية علـى مـستوى الاقتصاد الجزائري، ضمن الإصلاحات الاقتصادية، ويـشمل تحريـر حركـات رؤوس الأموال وإنشاء بعض الهيئات القائمة على ترقية الاستثمار.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية وتحرير رؤوس الأموال:

- من بين الإصلاحات التي باشرتها السلطات الجزائرية، هو تحرير حركـات رؤوس الأموال وتحرير التجارة الخارجية، وذلك بإلغاء القيود التي كانت موجودة مـن قبـل، واتخذ مسعى الإصلاحات في هذا الإطار مستويين[1]:

1- على مستوى الاستثمارات الأجنبية: وذلك عن طريق:

- إدخال تنظيم مرن لتسير حركات رؤوس الأموال.
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وإصدار تـشريعات فـي إطـار القانون المشترك للأعمال.
- تشجيع الاستثمار والحد من القيود المخالفة للرشادة الاقتصادية.

2- على مستوى التنظيم الجديد للتجارة الخارجية وذلك بـ:

1) تحرير التجارة الخارجية من خلال التقلـيص التـدريجي للقيـود والعراقيـل الإدارية.

2) البحث عن الفعالية الاقتصادية و المردودية المالية المتعلقة بالتجارة الخارجية .

3) التعامل بالأسعار النسبية وربط الأسعار المحلية بهيكلة الأسعار الدولية وهكذا ما يستوجب أن يتم.

1

المطلب الثاني: الهيئات المساعدة على ترقية الاستثمار:

سعيا منها لترقية الاستثمارات الأجنبية والمحلية قامت الجزائر بإنشاء عـدة هيئـات وأجهزة تتكفل بهذه المهمة تمثل الدول وتكون قريبة من المستثمر المحلي والأجنبي، ومـن بين هذه الهيئات تجد: مجلس النقد والقرض، وكالة الترقية ودعم متابعة الاستثمار، مجلس الخوصصة، مجلس المنافسة، وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسـطة، وتخـصص هـذا المطلب للتطرق إلى مجلس النقد والقرض ووكالة الترقية ودعم و متابعة الاستثمار.

أولا: مجلس النقد والقرض رقم90-10.

يعد هذا المجلس متابعة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مـستوى بنك الجزائر، كما اسند لمجلس النقد والقرض عدة مهام منها إصـدار قـرارات مطابقـة للمشاريع المقدمة، وفي هذا العنصر ستعرف على نشأة مجلس النقد والقرض ، صلاحياته، كيفية الحصول على رأي المطابقة من طرف المجلس.

1- نشأته وصلاحيته:لقد اتخذ مجلس النقد والقرض منذ صدور القانون90-10 جملة مـن الأنظمة قصد تنظيم النشاط المصرفي ، وإدخال المرونة اللازمة للتعامل وتـسهيل تنفيـذ القانون،وتتمثل هذه الأنظمة في :[1]

أ- الأنظمة العامة المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية.

ب- الأنظمة الخاصة بقواعد التسيير وكيفيات تطبيقها على البنوك والمؤسسات المالية.

ج- القواعد الخاصة بمراقبة الصرف والتجارة الخارجية.

د- الأنظمة المتعلقة بسد وإصدار النقود، وكيفية تداول العملة النحاسية و الأوراق النقديـة وحسب قانون النقد والقرض90-10 ، يمارس المجلس عدة صلاحيات باعتبـاره مجلـس إدارة البنك المركزي من جهة، وباعتباره سلطة نقدية تصدر أنظمة وتراعى تنفيذها.

1

و الجدول التالي يبرز هذه الصلاحيات.

جدول رقم 1: صلاحيات مجلس النقد والقرض

صلاحيات المجلس باعتباره مجلس إدارة البنك	صلاحياته بصفته كسلطة نقدية
- إدارة شؤون البنك المركزي. - إحداث لجان من بين أعضائه يستشيرها ويحدد صلاحيتها. - الالتجاء إلى أية مؤسسة(عامة /خاصة) لابد من الرأي والاستشارة. - إحداث بعض الهياكل الاستشارية وسلطة التنظيم العام وسلطة الموافقة و الإصدار و الأنظمة.	- الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية وتعديل هذه التراخيص والرجوع عنها. - الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية. - تفويض صلاحيات فيما يخص تطبيق نظام الصرف.

المصدر: نقلا عن رسالة ماجستير – دحماني سامية ،ص 196.

وقد أعيد النظر في صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر من خلال إصدار الأمر رقم01-01 المؤرخ في 2001/02/27 ، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 حيث تم الفصل بين وظيفة مجلس النقد والقرض ووظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر.

حيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته محافظ يساعده 3 نواب ومجلس الإدارة ومراقبان (المادة02 من الأمر 01-01)، مهما كان مجلس النقد والقرض فيتكون من ثلاثة أشخاص يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية ويتم تعيينهم في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية وذلك طبقاً للمادة10 من الأمر 01-01 المعدل والمتمم.

2- مهامه:

إن مجلس النقد والقرض مكلف بدراسة الملف الاقتصادي الذي يقدمه كل مستثمر محتمل، بعد الدراسة يقوم المجلس باتخاذ قرارات المطابقة لكل مشروع استثماري يقدم ، كما يجب أن يتم اتخاذ قرارات في اجل أقصاه شهرين.

فلإنجاز مشروع استثماري يجب أن يحصل المستثمر الأجنبي على إعلان المطابقة، من طرف مجلس النقد والقرض، ويحدد التنظيم رقم 90-03 المؤرخ فـي (1990/09/08) لمجلس النقد و القرض شروط الاستثمار الأجنبي وإجـراءات الحـصول علـى إعـلان المطابقة.

ثانيا: وكالة ترقية ودعم متابعة الاستثمارات :

سعيا لترقية الاستثمارات، قامت الجزائر بإنشاء هيئة خاصة تعرف باسم : وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات (APSI) [1]، وتتولى هـذه الوكالـة مهمـة دعـم و توجيـه المستثمرين وكذا متابعتهم، إضافة إلى قيامها بنفس مهام مجلس النقد والقرض.

ومن بين المهام التي تتولاها الوكالة:

- دعم ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.
- تسهيل للمستثمرين كافة الإجراءات اللازمة للاستثمار من خلال « الشباك الوحيد».
- إشعار المستثمرين كتابيا باستلام تصريح الاستثمار الذي أودعوه وتبليغهم قرار منح المزايا المطلوبة ورفضها .
- تحديد المشاريع التي تهم الاقتصاد الوطني .
- القيام بالدراسات والبحث – التطوير من خلال : المشاركة في تحديد المناطق الحرة والمناطق الخاصة ، ترقية المواقع والمنشات لإقامة المشاريع، بحث واسـتغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية.
- الاهتمام بالترقية والإعلام، وذلك من خلال تنظيم الندوات والملتقيات والمنتـديات و الأيام الدراسية والإعلامية، وإصدار الدلائل والمطبوعات والمطويات المتعلقـة بفرص الاستثمار حسب المناطق والفروع.

---

[1] **APSI :Agence de promotion et de soutier et suivi des Investissements.**

المطلب الثالث: فعالية الاستثمارات العربية في الجزائر[1].

بلغ حجم الاستثمار العربي الإجمالي في الجزائر50 مليار و8 ملايين دينار،تشارك فيه 14 دولة عربية بين متعاملين عموميين وخواص،خلال الفترة الممتدة بين 1993 و أكتوبر 2003، حيث سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 153 تصريح لإنجاز مشاريع استثمارية عربية، واحتلت سوريا الصدارة في عدد المشاريع المصرح بها إذ بلغ عددها 40 مشروع بنسبة 26.14 بالمئة، متبوعة بتونس التي صرحت بـ 33 مشروع بنسبة 21.57 بالمئة، بينما لم تصرح كل من المغرب واليمن سوى بمشروعين اثنين بنسبة مئوية تقدر بـ 1.31 %.

وبخصوص العملية التمويلية لهذه المشاريع فقد سجلت الأردن وليبيا الحصة الكبرى إذ قدرت نسبة تمويل المشاريع أكثر من 21% لكيليهما،تليهما البحرين بـ 12.36% ومصر بنسبة 10.07%،في حين لم تتعدى حصة تمويل المشاريع 0.98%بالنسبة لفلسطين و0.68%بالنسبة للعراق.

والى غاية اكتوبر2003 تم توفير11500 منصب عمل، كما أن المشاريع العربية تجاوزت 700مليون دولار خلال سنة 2003 .

توزيع المشاريع العربية المصرح بها من 1993 إلى اكتوبر2003.

البلد	عدد المشاريع	النسبة المئوية المشاريع	المبلغ بالمليون د ج	النسبة المئوية للمبلغ	مناصب العمل	النسبة المئوية لمناصب العمل
فلسطين	5	3.27	489	0.98	127	1.11
السعودية	3	1.96	518	1.04	245	2.13
البحرين	4	2.61	6179	12.36	769	6.7
مصر	17	11.11	5034	10.07	1323	11.53
الامارات	3	1.96	2249	4.5	128	1.12
العراق	5	3.27	347	0.69	151	1.32
الأردن	21	13.73	10826	21.65	1066	9.29
لبنان	5	3.27	984	1.97	1404	12.23
ليبيا	10	6.54	10601	21.20	756	6.59
المغرب	2	1.31	502	1.00	106	0.92
قطر	3	1.96	3869	7.74	374	3.26
سوريا	40	26.14	4869	9.74	2513	21.89
تونس	33	21.57	2462	4.92	1683	14.66
اليمن	2	1.32	1079	2.16	833	7.26
	153	100	50008	100	11478	100

[1] الطيب توهامي / صبيحة ايت حمي ، الاستثمارات العربية – مقال في جريدة الشروق اليومية، العدد 944، 09 ديسمبر 2003، ص 4.

المصدر: الطيب توها مي، صبيحة أيت حمي، جريـدة الـشروق العـدد 944، ص 4-09 ديسمبر2003.

- **المجالات التي استفادت من الاستثمار[1].**

من أهم المجالات التي استفادت من الاستثمار العربي المصرح به ، والتي لاقت اهتمـام المستثمرين العرب هي:

الفندقة، الاتصالات ، المراكز التجارية ، مواد البناء، الصناعة النسيجية، و الاهتمـام بالقطاع الخدمات بدرجة اكبر، يكون سوقه مربحة و تتصف بالحركية، واستعادت رأسمال المستثمر لا تحتاج عادة إلى مدة زمنية طويلة في حالة تغيير النشاط .

- وفي هذا السياق يجب الاشارة إلى ضرورة تنظيم العقار العمومي، وإيجاد صيغ قانونية لحيازة الأراضي التي تقام عليها هذه المشاريع التي تمنح في الجزائر عـن طريـق الامتياز.

كما انه يجب أن تصاحب هذا الإقبال على المشاريع في الجزائر، منظومة مـصرفية تمنح التسهيلات اللازمة لإنجاح أي مشروع، وكلما تطورت هذه المنظومة كلمـا اتـسعت أفاق الاستثمار العربي أو الأجنبي.

[1] نفس المرجع السابق : الطيب توهامي / صبيحة ايت حمي ،

المبحث الثالث: اثر استقلالية البنك المركزي على مسار السياسة النقدية.

بصفته مستقلا عن السلطة التنفيذية وكذا الخزينة، كان لا بد على بنـك الجزائـر أن يلعب دورا قياديا في النقد و القرض و الصرف، حيث علية أن يخلق الـشروط الملائمـة لنموا الاقتصاد الوطني المنتظم و السهر على ضمان الاستقرار الداخلي و الخارجي للعملة الوطنية.

وبد عشرية من صدور قانون النقد و القرض و اعتبار بنك الجزائر مستقلا، فان هذا الأخير استطاع تحقيق اغلب الأهداف المسطرة خاصة فيما يخص استقرار العملة وتنفيـذ السياسة النقدية الملائمة كمايلي:

المطلوب الأول: الايجابيات[1]

من الايجابيات التي ظهرت على الساحة المالية وكذلك المتعلقـة خاصـة بالـسياسة النقدي مايلي:

- بعد صدور قانون النقد و القرض ، ظهر بنك الجزائر كسلطة نقديـة قويـة وذات مصداقية وشفافية.
- انتهاء مرحلة تشتت و انقسام السلطة النقدية بيت عدة مراكز قرار ، و التـي كـان عليها الحال في السابق(وزارة المالية ، بنك الجزائر، الخزينة العمومية ،...) وهكذا يتم الفصل بين القطاعين النقدي و المالي.
- بعدما كان بنك الجزائر لعدة سنوات مؤسسة إصدار نقدي فقط لفائدة الخزينة تمكـن الآن من الوصول إلى سلطة نقدية حقيقية ذات نوعية، إلا أن هذا لا يجعلهـا فـي منأى عن الضغوط المباشرة و غير مباشرة.
- فترة تعيين المحفظ و نوابه أعطت ضمان أكثر لاستقرار الأهداف وكـذلك تعيـين أربعة 4 أعضاء من مجلس النقد و القرض(الذي يقدر مجموعة أعضائه بـسبعة) بمرسوم من رئيس الجمهورية، وبعيد عن إدارة الحكومة يشكل ضماناً وحماية لبنك الجزائر ضد الضغطات المحتملة من طرف الحكومة مع العلم أن اتخاذ القرار يـتم بالأغلبية البسيطة، كما أن إنهاء فترة عمل المحافظ لا يمكن أن تتم إلا في حالة عدم القدرة على المواصلة أو لغش كبير صادرا عنه.

---

[1] شماول حسينة، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير،2001، ص.187.

- تمكن مجلس النقد و القرض من وضع الميكانيزمات الضرورية لممارسة النـشاط النقدي حسب ما تقتضيه قواعد السوق.

- الانتقال إلى استخدام أدوات السياسة النقدي غير المباشرة يشكل أيـضا تطـور أو تقدما كيفيا في سير السياسة النقدية، من هذه الأدوات: مزادات اذونـات الخزينـة ومزادات القروض و الاحتياطي الإجباري و السوق النقدي بمعدلاتها بعد إقامتها في 1989 .

- إلى جانب إدخال قواعد الحزر التي يكمن هدفها في حث البنـوك التجاريـة علـى ترشيد القرض، وتحسين كيفية جمع الموارد مما يجعـل اللجـوء إلـى المـوارد التضخمية محدودا.

- كما أن قواعد الحزر المفروضة على كل مؤسسة قرض قد تم تحديدها، كمـا تـم وضع شروط أنشاء مؤسسة القرض الأجنبية و اعتماد عدة بنوك أجنبيـة ووطنيـة خاصة.

- مهمة بنك الجزائر االاساسية و المتمثلة في التحكم في التضخم قد أنجزت كما ينبغي حيث معدلات التضخم انخفضت مع نهاية 1996 بعد إتباع سياسة مالية تقييديـة و سياسة دخول متشددة و سياسة نقدية حازمة وحذرة ليصل إلى 18.07% ثـم 7% مع نهاية مارس 1997، و الملاحظ أن هذا قد حدث في مرحلة تحرير الأسعار، و الجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في العشرية الأخيرة (1990-2000).

- جدول رقم(2):
تطور معدلات التضخم في الفترة (1990-2000) الوحدة %.

السنوات	1990	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
معدلات التضخم	17.6	25.5	32.0	20.54	29.05	29.78	18.70	5.70	5.00	3.00	2.60

المصدر البنك الجزائري (نقلا عن شملول جبينة ، رسالة ماجيستر ، ص 189)

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن البنك المركزي لم يتحكم جيدا في السنوات الأولـى من التسعينيات في نمو الكتلة النقدية وبالتالي في التضخم إلا أن التحكم فيه بدا يظهر أكثر ابتداء من 1996.

المطلب الثاني: السلبيات.

* تجدر الإشارة إلى انه بعد صدور قانون النقد والقرض واستقلالية بنك الجزائـر لـم تتحقق كل الأهداف مباشرة حيث:

- استمرت البنوك في تمويل مؤسسات مفلسة مما أدى إلى عدم قدرتها على تسير محفظة لوراقها المالية .
- تضاعف إجمالي الائتمانات المستحقة للحكومة ثلاث مرات .

- زيادة حجم الكتلة النقدية ب 22% على مـدى الفتـرة (1992 – 1993) أو زيـادة السيولة المفرطة التي زادت بأكثر من أربع نقاط مئوية من نهاية 1991 إلـى نهايـة 1994.
- زيادة سيطرة البنك المركزي، خاصة على وزارة المالية.

- عدم تطور بنك الجزائر الذي لا يخضع لمراقبة لجنة الحسابات.

المطلب الثالث: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر[1]:

تتبع الرغبة في استقطاب الاستثمار الاجنبي من الاثار المتوقعة منه على الكثيـر مـن المتغيرات الاقتصادية، و التي عادة ما تكون سببا في الازمة ونتيجة لها. وهذه الاثار هي:

أ على مستوى المديونية: يعتبر الاستثمار شكلا بديلا للمديونية إذ لا يرتب ايـة التزامـات بالدفع على عاتق الدولة.
و باعتبار الدول النامية تشكو من مصاعب سير الديون الخارجية، فهـي تعمـل علـى استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

ب- على مستوى العمل: يعتبر التشغيل احد الأهداف الأساسية للسياسا0ت الاقتـصادية، و ينظر إلى الاستثمار الاجنبي المباشر على انه وسيلة لخلق مناصب العمل. و العلاقة بـين الاستثمار الاجنبي المباشر و العملة تتسم بالتعقيد، خاصة وان تحليل هذه العلاقة يفتقر إلى الأسس النظرية، فلقد تضاعف مخزن الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي ما بين 1985 –

[1] قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 252،253.

1992 ثلاث مرات، إلا ان مناصب العمل التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات لم ترتفع في الفترة الا بـ 12%.

و تتوقف قدرة الاستثمار الاجنبي المباشر على إحداث اثر اجـابي عـلى العمـل وعلـى مضمون هذا الاستثمار. ففي حالة أحداث وحدات أنتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل

اكبر من حالة اقتناء أو الاندماج في مؤسسة قائمة. إلا ان الشيء المؤكد بالنسبة للعمل هو ان الاستثمار الاجنبي المباشر له اثار على اعادة التوزيع القطاعي للعمل و على نوعيته و انتاجيته ، و ليس على الحجم الجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما.

ج - التحويل التكنولوجي : ويظهر هذا الاثر – بشرط قدرة البلد المضيف على الـتعلم – من خلال احتكاك الشركات المحلية بالشركات الاجنبية المـوردة للتكنولوجيـا الجديـدة و العالية ، خاصة ادا ستتبع دلك مساعدات تقنية و تكوينا للعمال المحليين . كما ان المنافسة التي تمارسها الشركات الأجنبية على الشركات المحلية تدفع بها إلى إدخال التكنولوجيـات الحديثة لضمان البقاء و الاستمرار .

يطرح التحويل التكنولوجي في الواقع مشكلة التحكم في التكنولوجيا من قبل الـدول التـي تريد استعمالها ، وهدا ما يدفع بالدول النامية إلى ضرورة بناء نظام وطني للإبداع مترابط و متكامل و منسجم ، ياخد بعين الاعتبار و فوراتها من عوامل الإنتاج و حاجات الـسوق الفعلية الآنية و المستقبلية ، كما أن التحويل التكنولوجي ليس أكيدا لكـون التكنولوجيـات المستعملة في الدول المتقدمة ليست بالضرورة ملائمة لظروف و واقـع توليفـة عوامـل الإنتاج في الدول النامية .

د - التجارة الخارجية : هناك دراسات عديدة حول علاقة الاستثمار الأجنبـي المباشـر بالمبادلات التجارية منها رأى (KOJIMA) المبني على أساليب المزايا النسبية للـدول ، حيث يبين في دراسته للاستثمارات الاجنبية المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فـي البيانات خلال السبعينيات ، ان الاستثمار الأجنبي المباشر يدعم المبادلات الدولية عندما يتم في صناعات يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ (كالصناعات كثيفـة العمل بالنسبة للدول النامية) .

المبحث الرابع : الآثار المرتقبة في المجال المالي و المصرفي و الجزائري وفقا الاتفاقيـة « G A T S».

من بين المشاكل الأساسية التي قد تواجه القطاع الـ «GATS» ، هو عـدم قـدرة المؤسسات الصرفية الجزائرية الصغيرة الحجم ، على تطور وتقدم خدمات متكاملة شاملة ، وخصوصا في المجال الاستثماري والمالي .

وبمواجهة الالتزامات المدرجة في إطار منظمة التجارية العالمية ، الخاصة بالخدمات المالية ، فان الجزائر مضطربة إلى البدا في فتح الاسواقها على موردي هذه الخـدمات ، وعليه فان الانعكاسات قد تكون مكلفة ، كما أنها تكون مرتبطة بحجم انتـشار الخـدمات المصرفية بحيث أن الجزائر تعتبر من بين الدول العربية التـي قامـت بوضـع شـبكات المصارف ، وتأسيس الفروع ، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية والاستثمارية ، بغـرض توفير تغطية اشمل لاحتياجات الأفراد .

إن جوهر الاتفاقية بشان تحرير تجارة الخدمات المصرفية و الماليـة ، يمكـن فـي الالتزامات التي تتصدر بفتح الأسواق و الامعاملة الو طنية ، وعليه فان الانظمام الجزائر إلى المنطقة العالمية للات جارة ، عدة انعكاسات على هذا المجال ، نتطرق إليها فيما بعد ، أي بعد التطرق إلى العولمة المالية وأسبابها.

المطلب الأول: العولمة المالية وأسباب ظهورها.

لقد ظهرت العولمة المالية في عقد التسعينيات، وهي تتميـز بتكثيـف التجـارة عبـر الحدود، وبزيادة التدفقات المالية و تدفقات الاستثمارية الأجنبي .

فقد زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والـدخل العالميين ، حيث شهد العالم في السنوات القليلة الماضية ، إحداثا هامة كالأزمـات الماليـة الحادة ، التي تعرضت لها كل من المكسيك سنة 1995 ، دول جنوب شرق آسـيا 1997، البرازيل 1998 ، الاتحاد السوفياتي سابقا 1999 ، بالإضافة إلى ذلـك ظهـور العملـة الأوروبية الموحدة « اليورو» ، وتأثيرها على الاقتصاد العالمي [1].

إن ظاهرة العولمة المالية تتمثل في « في زيادة حركة رؤوس الأموال ، وتنقلها عبر الحدود الوطنية والإقليمية ، فهي بذالك قد تحمل معها مخاطر عديدة وهزات مدمرة ، كمـا أنها قد تجلب معها فوائد ومزايا إن تم استعمالها واستغلالها بشكل جيد [2]» ، خاصة لـدول النامية كالجزائر .
ومن بين أهم الأسباب والدوا فع التي كانت وراء ظهور العولمة المالية نذكر [3] :

1
2
3

1) وجود فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال : ذلك أما الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي ، تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة ، لذا أصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها على الصعيد العالمي ، أفضل مما لو بقية في الداخل ، أو تستثمر بمعدلات فائدة منخفضة في الدول المصدرة لها .

2) التقدم التكنولوجي :

تلعب شبكات الاتصال ونقل المعلومات ، التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي يشهده العالم اليوم ، دورا هاما في ربط الأسواق المالية العالمية ، مما يسمح للمستثمرين بمواكبة التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية.

3) الصعود الرأسمالية المالية :
يقصد بها الأهمية المتزايدة لراس المال ، التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية المصرفية وغيرا لمصرفية، ولهذا أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات البورصات العالمية ، والتي تؤدي إلى نقل ثروة العينة من يد مستثمر إلى أخر بدون عوائق .

4) عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب فوائد المالية :

لقد حدثت موجة عارمة من التدفقات لرؤوس الأموال الدولية ، ناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية ، التي ضاقة أسواقها الوطنية عن استعابها فاتجهت إلى الخارج بحثا عن الفرص استثمار أفضل ، ومعدلات عائدة أعلى.

5) التحرير المالي والمحلي والدولي : لقد ارتبطت التدفقات الرأس مالية ارتباطا وثيقا بعماليات التحرير المالي الداخلي والدولي ، وقد زاد معدل نمو التدفقات و سرعته خلال العقد الأخير من القرن الماضي ، وذلك بعد السماح للمقيمين و غير مقيمين ، بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة ، إلى العملة الأجنبية ، واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية و الرأسمالية .

المطلب الثاني : أهم الانعكاسات الايجابية والسلبية على المجال المالي و المصرفي الجزائري.

1- الانعكاسات الايجابية على المجال المالي والمصرفي :

أهم الانعكاسات الايجابية المرتقبة على هذا المجال هي:

أ- تقويم المنافسة و الحد من الاحتكارات القائمة في هـذا القطـاع ، وذلـك بتـوفير الخبرات و الكفاءات المهنية المؤهلة للتعامل مع الأسواق المالية الدولية .

ب- تطورا لقطاع المصرفي الجزائري بسبب انفتاح الأسواق الجزائرية أمام موريـدي الخدمات المصرفية .

ج- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بالابتعـاد عـن القـروض المـصرفية التجارية ، و بالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية التي أثقلت بها الجزائر.

د- إن الانفتاح المالي ، قد يمكن الجزائر من الوصل إلى الأسواق المالية الدولية، للحصول على ما تحتاجه من الأموال ، لسد النقص في المدخرات الموجهة لتميل الاستثمارات ، مما قد يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي و بالتالي معدل النوم الاقتصادي .

هـ- ينجم عن الإنتاج المالي زيادة الاستثمار الأجنبية في الدول النامية كالجزائر، وهـذا يتبعه التكنولوجيا إلى هذه الأخيرة، بإضافته إلى تخفيف كلفة التمويل بسبب المنافسة بـين الوكلاء الاقتصاديين.

إن تحديد وتحديث النظام المالي و المصرفي،وخلق بيئة مشجعة للنشاط القطاع الخاص، قد تؤدي إلى حدوث ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

2- انعكاسات سلبية على المجال المالي والمصرفي :

ابرز الانعكاسات السلبية هي:[1]

أ – إن تحديد حركة رؤوس الأموال ، مع صعوبة التحكم في حركة دخولهـا وخروجهـا سيؤثر على السياسة النقدية، حيث غالبا ما تؤدي إلى زيادة التوسيع النقدي وكذالك زيـادة في السعر الصرف الحقيقي ،مما قد يتسبب في حدوث أزمات فجائية خطيرة، والمثال على ذلك هو ما حدث في دول شرق آسيا ،حيث تسبب خروج رؤوس الأموال الـضخمة ،فـي انهيار تام لاقتصادياتها.

ب- إن فتح الأسواق بشكل مباشر، سيؤدي إلى توفر مصارف أجنبية بكثرة،هذا ما جعل المصارف المحلية والخاصة الصغيرة منها،تحت المنافسة غير المتكافئة وما قد يترتب عنها من مخاطر الإفلاس.

1

ج- أن فتح الأسواق سيؤدي إلى مواجهة مشاكل مختلفة خاصـة المتعلقـة بقيمـة سـعر الصرف وأثره على خفض القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي.د- هناك مخاطر ناجمـة عـن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية خاصة قـصيرة الأجـل منها،كمخـاطر التعـرض لهجمات المضاربة،ومخاطر هروب الأموال الوطنية ودخول الأموال القذرة،وكذا إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية النقدية.

و- أن الاستثمارات الأجنبية تأتي لخدمة التجارة الخارجية، بدافع تحقيـق الـربح الـوفير والسريع، وعليه فان القول بان تحرير التجارة ،وجلب الاستثمارات الأجنبية، له دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي للدول، تعترضه عدة تحفظات ذلك أن كثيرا ما يكـون النمـو والأداء الجديد للاقتصاد، هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية ولـيس العكـس،لان هـذه الاستثمارات تذهب إلى الدول التي نجحت في رفع وزيادة معدلات نموها ، أكثـر ممـا تذهب إلى الدول التي تحتاج إلى هذه الاستثمارات ورفع معدل نموها .

المطلب الثالث : كيفية مواجهة الآثار السلبية علـى المجـال المـالي والمـصرفي الجزائري :

بهدف مواجهة الآثار السلبية يجب اغتنام الفرص المتاحة ، خاصة خلال فترة الـسماح والمعاملة التفضيلية ، بحيث يجب أن يفتح المجال خلال هذه المرحلـة أمـام الاسـتثمار الأجنبي ، وإقامة عقود شراكة بهدف تطوير هدا القطاع ومواكبته للتكنولوجيـات الحديثـة المستعملة في المصارف الأجنبية ،لكن قبل ذلك يجب تحضير منظومة قانونيـة مـستقرة ومسايرة للقانون الدولي في هذا المجال ، وكذالك المحافظة على استقرار العملة الوطنية ، وذالك بهدف توفير كل الظروف المناسبة والمشجعة للمستثمرين والأجانب ، للمساهمة في تطوير هذا القطاع .

انه غالبا ما تتجه الاستثمارات إلى الدول ذات الوضعية الاقتصادية الجيدة أو الحسنة ، لذا يجب الاعتماد عدة إجراءات لجلب هذه الاسـتثمارات ، كالعمـل علـى الاسـتقرار السياسات الاقتصادية الكلية ، وتسيير المرافق العمومية و بشكل محكم ، وتدعيم القطـاع المالي .

أن تحرير الاستثمارات الدولية ، قد يؤدي إلى حدوث تدفقات كبيرة ومفاجئة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ، الباحثة عن الربح السريع ، والتي تحدث أثار أضارة بالاسـتقرار الاقتصادي ، لذا يجب تحصيل الاقتصاد الوطني لمنع حدوثها ، كما ينبغي تامين الاقتصاد الوطني ضد مخاطر تدويل مدخراته الوطنية ، وعدم السماح بتحويلهـا نحـو الخـارج ، والتصدي بحزم المضاربات المالية ، سواءا من جانب المستثمرين المحلين أو الأجانـب ، كي لا تتحول إلى نشاط مهيمن .

ومن جهة أخرى ، يجب البحث عـن الـسياسات والإجـراءات الفاعلـة ، لجلـب الاستثمارات التي تؤدي إلى تدفقات كثيرة لرؤوس الأموال طويلة الأجل .

أن المنظمة العالمية لتجارة ومن خلال اتفاقية الاسـتثمار ، فهـي تنـادي بتحريـر الاستثمار لصالح شركات الدول المتقدمة ، على حساب مصالح الدول الوطنية وذالك مـن خلال حرمان الدول النامية من وضع قيود على الاستثمارات ، ومن جهة أخرى عدم التزام الشركات متعددة الجنسيات بالامتناع عن فرض أسعار احتكارية والتلاعب بالأسعار.

وعليه فان تأهيل القطاع الخدامات المصرفية يتم عن الطريـق التوفيـق أو ملائمـة إجراءات وأنماط العمل في المؤسسات المصرفية، مع إجراءات وأنماط العمـل المعياريـة السارية في المؤسسات المصرفية المالية العالمية ، كما تتطلب عملية التأهيل الاتجاه نحـو إنشاء البنوك والشركات المالية العاملة في المجال الاسـتثمار ،وذلـك لتقـديم القـروض الاستثمارية .

للإشارة فانه هناك توسيع لشبكة البنوك والمؤسسات المالية للجزائر ،وذلك بـدخول مستثمرين أو مؤسسات أجنبية في هذا المجال وهو ما قد يؤدي إلى توجيـه الاسـتثمارات نحو النشاط أكثر مرودية وضمان للأموال من خلال القيود التي تفرضها الجزائر،و ذلـك من خلال استعمال الطرق والتقنيات الحديثة لتشهير هذه المؤسسات والأموال، والاسـتفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، مع الأخذ بعـين الاعتبـار للتغيـرات علـى المستوى الدولي وتقنيات الأسواق.

كما أن دخول الجزائر في الشبكة المالية الدولية،يسمح لها بان تستفيد بمزاياها وتحاول تفادي مساوئها،والاستفادة من دروس التجربة الجنوب السي،بمعنى عـدم الـربط الكلـي للاقتصاد بالبورصات، بل بالاستثمار المباشر.

وفي هذا الصدد نسجل دخول البنوك الأجنبية بـشكل كبيـر إلـى الجزائـر سـواء الأمريكية، الفرنسية، أو العربية ،حيث بدأت مزاولة نشاطها منذ أكثر من سنة.

الخاتمـة العـامة

I- ملخص:

إن إشكالية بحث السنة تدور حول الآثار المترتبة على فعلية السياسة النقدية في ضل العولمة الاقتصادية والمالية .ولإثراء هذا الموضوع، تناولنا المفاهيم الأساسية إلى ماهيـة العولمة ، ونشأتها، وعرفنا أن هذه الأخيرة ليست حديثة النشأة وإنما مفهوم العولمة يعـود إلى سنة ....

لكن في السنوات الأخيرة من الثمانينات وبداية التسعينات ، تطور المفهوم واخذ فـي التوسع .ليشمل الجانب الثقافي و الاجتماعي ويتركز أكثر في الجوانب الاقتصادية والمالية ، وتطرقنا إلى هذا الجانب من خلال المراحل التي مرت بها العولمة. والدوافع والأسباب ، ثم مظاهر العولمة ، وقنوات التطابق العالمي .

والأسواق المالية الدولية ، واليات التمويل ثم انتهينا في الفصل الأول إلـى مخـاطر العولمة واجابياتها ، وكيفية التصدي إلى مخاطرهـا مـن خـلال أراء أنـصار العولمـة ومعارضيها.

وعند تطوقها إلى مفهوم السياسة النقدية ودورها والآثار المترتبة على فعالية السياسة النقدية في ايطار نظام اقتصادي عالمي .

ثم تعرضنا إلى أدوات سياسة النقدية و التحديات التـي تواجـه الـسياسة النقديـة و التكتلات النقدية ، وفي هذا المجال تطرقنا إلى الوحدة النقدية الأوربية (اليورو) وعلاقتـه بالنظام النقدي الدولي في ظل العولمة .

وبعد ذلك رأينا أن تدعم الجانب النظري لموضوعنا بحالة الجزائر ، وعليه تعرضـنا إلى مسار السياسة النقدية في الجزائر ،و المتطلبات الجديدة. تطرقنا إلى الإصلاح المرتبط بقانون النقد والقرض 90-10 ووجدنا أن هذا الأخير كان قفزة نوعية نحو التغير، بإدخال ميكانيزمات في السوق ، وفسح المجال أمام الاستثمار المحلي والأجنبي وإعادة الاعتبـار للنظام المصرفي الجزائري وعلى رأسه البنك المركزي.

ثم انتقلنا إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات، لنجد أن هناك إجراءات عديـدة قد اتخذت منها ما تعلق بجانب العمليات الميزانية ، والمالية والمبادلات ، وكذا الإصلاحات الاقتصادية الممثلة في حركة رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات العربية ،و الأوروبية.

ولاحظنا أن الجزائر قد استفادة من نسبة تقدر بـ 50 مليون دولار من الاسـتثمارات العربية من بداية الانفتاح الاقتصادي إلى غاية أكتوبر 2003.

II- نتائج البحث:

من خلال بحثنا هذا تمكنا من الإجابة على أسئلتنا و التوصل إلى النتائج التالية:

1/- السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، تهدف إلـى ضـمان تـوازن النـشاط الاقتصادي على المدى القصير و المتوسط، فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها، خاصة الـتحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة إلا انه في السنوات الأخيـرة يتم التركيز على هذه الأخيرة و الدليل على ذلك الإصلاحات التي تقوم بها الدول النامية في هذا المجال.

2/- رغم انصياغ العديد من الدول نحو فكرة العولمة من خلال انتهاج مظاهرها ومحاولة الاندماج معها، إلا إن البعض لا يزال معارضا لهذه الفكرة من حيث المبدأ.

3/- يتم قياس درجة الاندماج في العولمة من خلال تبني مظاهرها و محاولة الاستفادة من مزاياها، كالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، توسيع نطاق التبادل التجاري من خلال التعامل في مجال التجارة الالكترونية و الاندماج الاقتصادي من خـلال زيـادة الاعتمـاد المتبادل.

4/- لا مجال لأي بلد في أبعاد اقتصادها عن مجال العولمـة لان العولمـة الاقتـصادية أصبحت واقعا معاشا في جميع المجالات.

5/- لايمكن للجزائر مواكبة الاقتصاد المعولم إلا بتغيير سياستها الاقتصادية فـي إطـار سياسة الإصلاح الاقتصادي الشمولي و البنيوي. وتحسين وضعية المؤسـسات الماليـة و المصرفية.

-III- التوصيات:

نرى أن لكل دولة خصوصياتها و مميزاتها، لذلك لا يمكن الاعتقاد أن ما نجح في بلد لا بد أن ينجح في غيرها. السياسة التي انتهجتها الجزائر مثلا للاندماج في الاقتصاد العالمي، لا تعني أنها حتما تلقى نفس النجاح في أي مكان وأي زمان، وذلك لاختلاف أساليب التأثير على فعالية السياسة النقدية. التي تتطلب توفير بعض الشروط منها:

1- اتخاذ الحكومة لكل الإجراءات لضمان اقتصاد مندمج في الاقتصاد العالمي.

2- توسيع السوق النقدية وتطويرها عن طريق التنويع في استعمال أدوات السياسة النقدية، وكذلك السوق المالية.

3- تسهيل الإجراءات خاصة الإدارية منها في جلب الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، من اجل الاستفادة من من خبرة الآخرين سواء في المجال المصرفي أو غيره، وكـذا ورع روح المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية.

4- اعتماد سياسة استقلالية البنك المركزي، وعدم خضوعه لضغوط أية جهة مهما كانـت مكانتها في الدولة .

5- المساهمة في التكتلات الاقتصادية ، والبحث عن قنوات جديدة تسمح بتنشيط وانتعـاش القطاع المصرفي ككل.

VI- آفاق البحث:

رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث ، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على النظر إلى كل شئ وكل جزء بالتفصيل نظرا لشاسعة الموضوع ، تشعيبه مع تقيدنا بحجم معين للرسالة ، إلا أننا نرى أن موضوعنا هذا يمكنه أن يساهم ولو بقليـل في إثراء المكتبة ، وان يكون تمهيدا لمواضيع يمكنها أن تكون إشكاليات لأبحـاث أخـرى مستقبلية.

قـــائـمة الــمراجــع

❖ **أولا/ بالعربية**

A- الـكتـب :

01 - مروان عطـون : الأسـواق النـقدية والـمالية ، الـجزء الثاني (ديـوان المطبوعات الجامعية) .

02- سعـيد عبد العليم عمارة : السياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي (كلـية التجارة و إدارة الأعمال) جامعة حلوان .

03- أسامة الجذوب : العولمة و الإقليمية ، الدار المصـرية اللبنانـية ، القاهـرة (الطبعة الأول ، **2000**) .

04- بثينا حسين عمارة : العولمة و تحديات العصر ، دار الأمين ، القاهرة **2000**.

05- شذا جمال خطيب : العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لـراس الـمال مؤسـسة طابا ، مصر . الطبعة الأولى **2002** .

06- عبد الواحد العفوري : العولمة و الجات ، القاهرة ، الطبعة الأولى **2000** .

07- زلوم عبد الحي يحي : نذر العولمة ، دار الفارس للنشر ، الأردن ، سنة **1999** .

08- بشير مارتين و هارالد شومان ، فخ العولمة .

09- محمد صفوت قابل : الـدول النـامية و الـعولمة ، مكتبة النهضة المصرية سنة **2001** .

10- مصطفي " احمد فريد " ، حسين " سهير محمد السيد " ، السـياسات الـنقدية و البعد الدولي لليورو ، (مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، **2000**) .

11- عبد المنعم " السيد علي " الوحدة النـقدية ، (بـيروت ، مـركز دراسات الوحدة العربية ، **1986**) .

12- صادق " مدحت " ، النقود الدولـية و عمليات الصرف الأجنـبي (مـصردار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، **1997**) .

13- عطوي فوزي ، الاقتصاد السياسي ، النقود و البنوك و النظم النقدية الطبعة الأولى ، دار الفكر العربية ، **1989** .

14- مصطفي رشدي شيخة : الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، بيروت **1981** .

15- حشيش عادل ، محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي ، النقود و البنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، بيروت **1976** .

16- عوض فؤد هاشم : اقتصاديات النقود و التوازن النقدي ، المطبعة العربية الحديثة العباسية ، مصر **1976** .

17- زكي رمزي : الاحتياطات الدولية و الأزمة الاقتصادية في الدول النامية (مصر دار المستقبل العربي **1994**) .

18- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، **2003** .

19- مغاوي شلبي علي ، اليورو ، الاثار على اقتصاديات الدول العربية و العالم (مصر مكتبة زهراء الشرق ، **2000**) .

20- مصطفي رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية **1985**.

B- <u>الرسائل و الاطروحات :</u>

21- شملول حسينة : اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير الجزائر **2001** .

22- بوكار عبد العزيز : تأثير الاتحاد الاقتصادي و النقدي ألا وروي على صندوق النقد الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر **2001** .

23- متناوي محمد : المنظمة العالمة للتجارة و انضمام الجزائر إليها ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر **2003** .

24- الجوزي جملية : ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية الجزائر **2001/2000** .

25- دحماني سامية : تقيم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، رسالة ماجستير ، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية الجزائر **2001** .

26- محمد راتوال : سياسات التعديل الهيكلي ، رسالة دكتورة دولة ، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية الجزائر **2000** .

27- حجير " جهاد " ، المنظمة العالمية للتجارة ، الأفاق و التحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر **1999** .

28- شنايت صباح : آليات ووسائل التكامل الاقتصادي في أوربا و الوطن العربي رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية الجزائر **1999** .

C- <u>الدوريات و المقالات</u> :

29- كرمان عبد الوهاب : التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، مجلة مديا بنك ، بنك الجزائر ، عدد خاص **2000** .

30- سوزان كرين : ريشي جويال ، العمل المصرفي في سبيل التنمية ، مجلة التمويل و التنمية (المجلد **40** ، العدد **01** ، مارس**2003**) .

31- جبيرد هاوسلر : عولمة التمويل ، مجلة التمويل و التنمية ، (المجلد **39** العدد**01**، مارس **2002**) .

32- أخافير هامان : و اليساند رويراتي ، التضخم ، تحقيق التوازن السيلم ، مجلة

التمويل و التنمية (المجلد **40** ، العدد **02** ، جوان **2003**) .

33- علي بن حمدان الرئيسي ، التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العماني مجلة المركزي ، العدد الأول ، مارس / أفريل **2003** .

34- فاطمة بنت راشد المنذري : القطاع المصرفي العماني و تفاعله مع اتفاقية بازل **02** ، مجلة المركزي ، العدد الثاني ، ماي / جوان **2003** .

35- علي توفيق الصادق و علي احمد البلبل ، العولمة و إدارة الاقتصاديات الوطنية ، وقائع الندوة بين **18- 19** نوفمبر **2000** .

36- بيجان اجيغلي : الأزمة الآسيوية الأسباب و العلاج ، مجلة التمويل و التنمية العدد **02** المجلد **36** . سنة **1999** .

37- اودانج اسمى جون : كيف آثرت الأزمة الآسيوية على الأقاليم الأخرى مجلة التمويل و التنمية ، العدد **03** ، المجلد **35** سنة **1998** .

38- فر أسوار نيكولا : الأزمة الآسيوية ، صندوق النقد الدولي في قفص الاتهام ترجمة طوسون حليم ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد **94** ، ماي **1999** .

39- بن عبد الفتاح دحمان : تساؤلات افرزتها العولمة ، مقال في مجلة العربي العدد **527** أكتوبر **2002** .

40- عبد العالي جبيلي : مقال ، نشرفي مجلة التمويل والتنمية العدد**01** المجلد **40** ، مارس **2003** .

41- علي توفيق الصادق : السياسة النقدية في الدول العربية ، سلسلة بحوث أبوظبي، العدد الثاني ، **1996** .

42- الطيب توهامي : صبحية آبت حمي ، توزيع المشاريع العربية المصرح بها جريدة الشروق اليومية ، العدد **944** ، **09** ديسمبر **2003** .

تـــابـع المراجـــع

❖ **ثانيا/ بالفرنسية :**

Les Ouvrages

-

43- Bloomfield (A) , La politique monétaire dans les pays sous- développés , (éd Institut pour le développement économique , Bird paris) 1963 .

44- Goumiri (Mourad) , l'offre de la monnaie en Algérie , (édition ENAG , ALGER , 1993) .

45- Bénhalima (Ammour) , monnaie et régulation monétaire , (éd Dahleb , Alger , 1997) .

46- Mosset (Robert) , politique monétaire,éd payot, paris, 1972) .

47- Allegret . jean pierre , economie Monétaire Internationalle , (paris , Hachette supérieur , 1997) .

48- Benissad , M.E , économie International,Alger, (O.P.U 1983) .

49- Raymand Barre , et jacques Fontanel , prinicipes de politique économique , (office de rublications universitaires , page 38) .

50- Garnier (olivier) et capul (jean yves) , dictionnaire d'économie et des sciences sociales , éd'hatier , paris 1994 .

51- Patat (jean-pierre) , monnaie , institutions financiéres et financiéres et politique monétaire , paris 1993 .

فهرس الجداول

الفهـرس